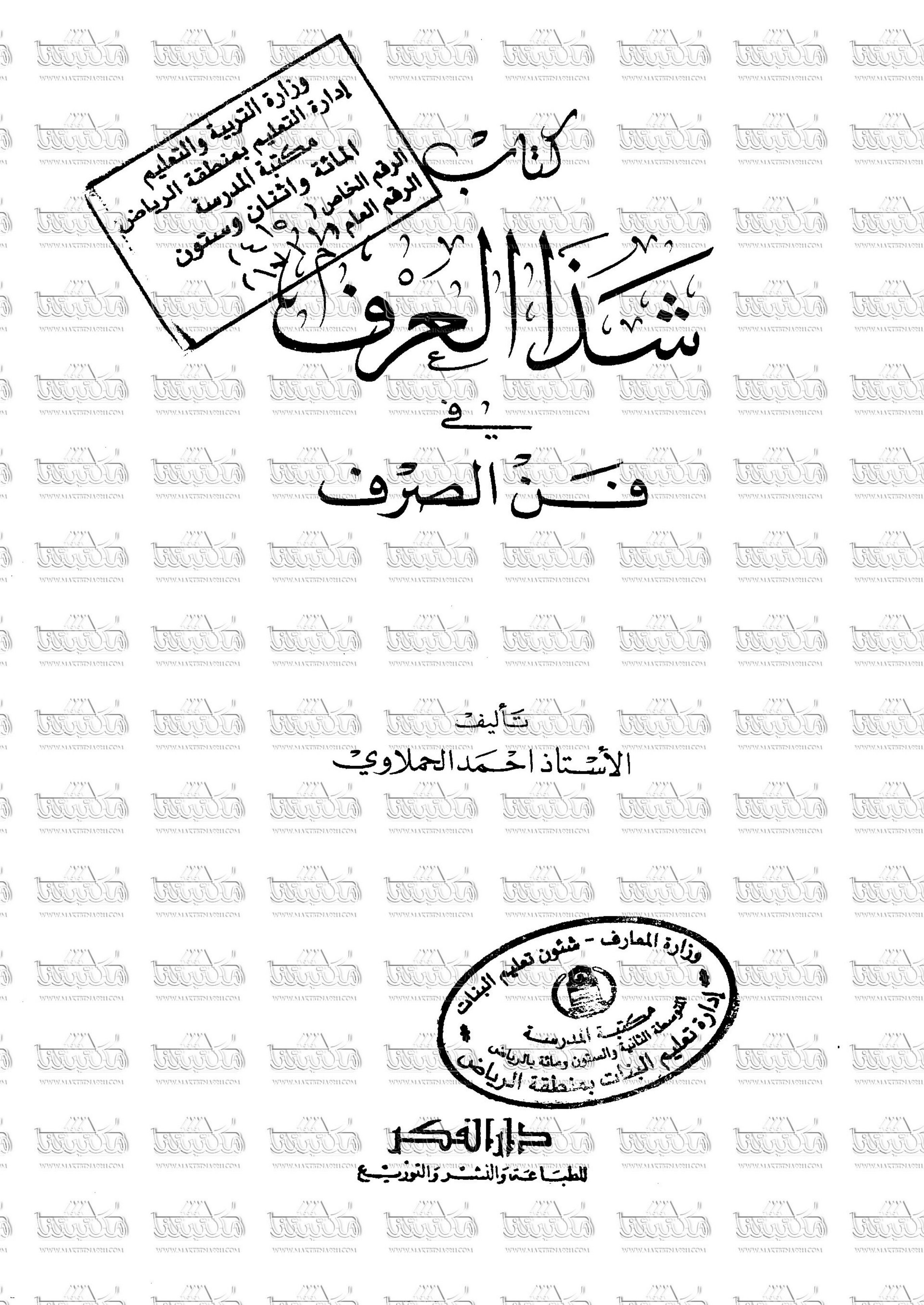
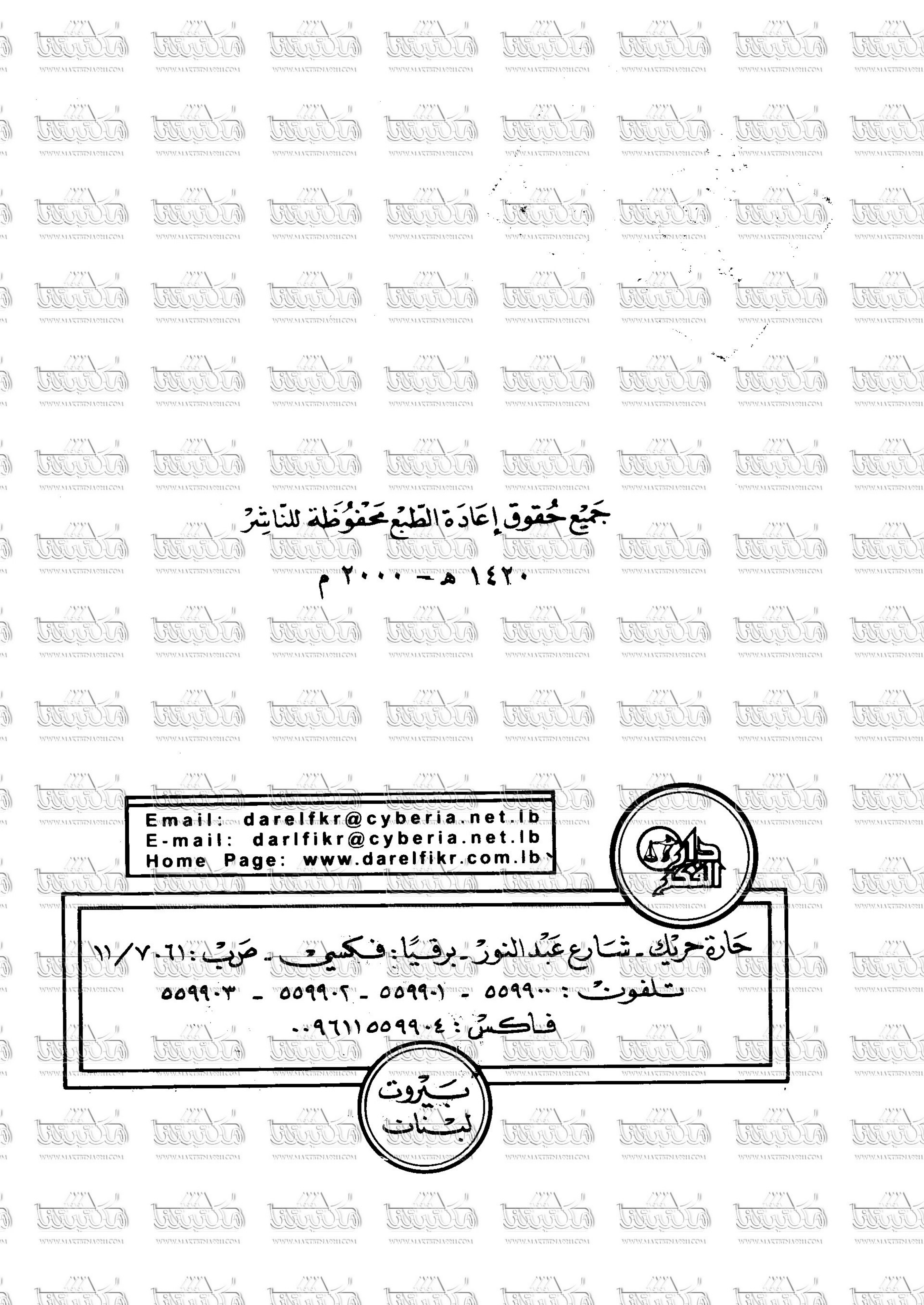


كتاب شذا العرف في فن الصرف

تأليف

الأستاذ احمد الحملاوي

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع



١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb

دار الفكر

حارة حريك - شارع عبد النور - برقياً: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤

بيروت
لبنان

تعريف بمؤلف الكتاب

- ١ -

هو الأستاذ اللغويُّ الثقة الحافظ، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحَمَلاويّ، نسبة إلى «مُنْيَةَ حمَل» من قرى «بُلْبَيْس» بمديرية الشرقية, وهو عربيّ الأرومة، يُنْمَى إلى الدوحة العلوية الكريمة، كما صَرَّح بذلك في كثير من قصائده في ديوانه.

وقد ذكر علي مبارك باشا في كتابه «الخِطط التوفيقية (ج ٩ ص٧٧) أنه ولد سنة ١٢٧٣ هجرية - ١٨٥٦م) وتَرَبَّى في حجر والده، وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقَّى الفنون المقرَّرة قراءتها بها».

ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة ١٣٠٦ - ١٨٨٨م، فعيِّن مدرساً بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف. وبعد مُدَيدة أعلنت دار العلوم بحاجتها إلى مدرِّس للعلوم العربية، وعَقَدت لذلك امتحان مسابقة كان الشيخ من أوائل المبرزين فيه، فنقل إلى دار العلوم.

وفي سنة ١٨٩٧ ترك الأستاذ التدريس بمدارس الحكومة، مؤثراً الاشتغال بالمحاماة في المحاكم الشرعية، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة «العالمية» من الأزهر، فنال بغيته، وكان أول من جمع بين العالمية وإجازة التدريس من دار العلوم. وعلى أثر ذلك عَهِدت إليه الجامعة الأزهرية في تدريس التاريخ والخَطابة والرياضيات لطلابها. وفي سنة ١٩٠٢ أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر، وهي مدرسة حديثة، كان يُعَلَّمُ بها القرآن والتجويد، ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة، على نحو ما يجري في بعض أقسام الأزهر التي

نظمت حينئذ تنظيماً حديثا. وكان المنتهون منها يَلْحقون لإتمام دراساتهم بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر. وقد قضى المترجم في نظارة هذه المدرسة خمساً وعشرين سنة، انتفع به فيها طلاب كثيرون، كان يُمدّهم بمعارفه المتفننة الواسعة، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية القوية، ويزوّدهم بنصائحه وتجاربه الكثيرة، إلى أن عَلَتْ سنه، فآثر الراحة، وترك العمل سنة ١٩٢٨ م. ثم أدركته الوفاة في (٢٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥١ ـ ٢٦ من يوليه سنة ١٩٣٢م)

دار الفكر

عن تعريف الأستاذ مصطفى السقا

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمٰن الرحيم

اللهمَّ إنـا نحمدُك يـا مصرِّف القلوب على مَـزِيد نعمـك، ومتـرادِفُ جـودك وكرمك، غمرْتَنا بإحسانك، الذي مصدره مجرَّد فضلك، وشمِلتنا بمُضاعَف نعمك وطَوْلك، فسبحانَك تعالتْ صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزهت أفعالك عن النقص والإعلال، لا رادّ لماضي أمرك، ولا وُصول لقـدْرِك حقَّ قدرك، ونستمـطرك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباقية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتقّ من ساطع نوره كلُّ موجود، «محمد» المصطفى من خير العالَمين نسبـاً، وأرفعهم قَدْراً، وأشرفهم حسباً، الذي صغَّر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزّق بسالم حَزْمه شَمْلَ الضلالة، وعلى آله مَظاهرِ الحِكَم، وصحبه مَصادرِ الهمم، الذي مَهِّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسِّداد سبيلَ الهُدَى ومعالَم الرّشاد.

وبعدُ، فما انتظم عِقد علم إلاّ والصَّرْف واسطته، ولا ارتفعَ منـاره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فرائـد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية، وكان ممن تتطلَّع لرشف أفاويقه، وتـطلب جمع تفـاريقه، طلبـة مدرسة «دار العلوم»، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المِطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وَسِعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألا أضنَّ به على أهله، فسرَّحت نواظر البحث في فِجاجِ الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفتِ الأثَرَ، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أميِّز الصحيح من العليل. وَأُوْدِع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب مجانيه، عباراته

شافية، وشواهده كافية، فأنعم نظرك فيه، وقل: ﴿ذلك فضل الله يؤتيه﴾، وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم، فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم:

فـإِنْ رَأَوا هَفْوَةً طـارُوا بِهَا فَـرَحاً　　مِنِّي وما عَلِمُوا من صالح دَفَنُوا[١]

وقد سميته:

شذا العرف في فن الصرف

والله أَسأل أن يُلبسه ثوبَ القَبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسؤول.

وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب. فالمقدمة فيما لا بد منه فيه. والباب الأول: في الفعل. والثاني: في الإسم. والثالث: في أحكام تعمَّهما.

---

(١) البيت لقعنب بن ضمرة: (التبريزي، شرح الحماسة ٤: ١٢ طبعـة الأميرية). ولسان العرب: أذن.

المقدمة

الصَّرفُ، ويُقال له: التصريف، وهو لغة التغيير، ومنه تصريف الرياح، أي تغييرها. واصطلاحاً بالمعنى العَمَليّ: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العِلْمِيّ: علم بأصول يُعْرف بها أحوالُ أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء[1].

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيثُ تلك الأَحوال، كالصحَّة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرِّفة؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها فَصُورِيّ لا حقيقيّ.

وواضعه مُعاذ بن مُسْلِم الهَرَّاء، بتشديد الراء، وقيل سيدنا عليّ كرَّم الله وجهه.

ومسائله: قضاياه التي تُذكَر فيه صريحاً أو ضِمناً، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرَّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ونحو إذا اجتمعت الواو والياء وَسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وادغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صَوْن اللسان عن الخطأ في المفردات ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ؛ وكلام العرب.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكِفائيّ.

---

(١) وقد اعترض الرضي قولهم: ليست بإعراب.. الخ، بأنه لا حاجة إليه، لأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، والحرف الأخير لا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فلم يدخل حتى يخرج. ودفعه الشيخ عبد الله على الشافية بأنه لا يخرج عن كونه حالاً من أحوال الأبنية، لأن أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء، فسقط الاعتراض. اهـ. ملخصاً.

والأبنية جمع بناء، وهي هيئة الكلمة الملحوظة، من حركة وسكون، وعدد حروف، وترتيب. والكلمة: لفظ مفرد، وضعه الواضع ليدلَّ على معنًى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له.

تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وُضِع ليدلَّ على معنى مستقلّ بالفهم ليس الزمن جزءاً منه، مثل رجل وكتاب. والفعل ما وُضع ليدلَّ على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه، مثل كَتَبَ ويقرأ واحفظ. والحرف: ما وضع ليدل على معنى غير مستقلّ بالفهم، مثل هَلْ وفي ولم، ولا دَخْلَ له هنا كما مرّ.

ويختص الاسم بقَبول[1] حرف الجرّ، وأل، وبلحوق التنوين له، وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو:

الحمدُ لِلَّهِ مُنْشي الخَلْقَ مِنْ عَدَمِ

ونحو: ﴿يا إبراهيمُ قَدْ صَدَّقتَ الرُّؤيا﴾.

ويختص الفعل بقَبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم؛ وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾. ﴿سَنُقْرِئُكَ فلا تَنْسَى﴾. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرضَى﴾ ﴿لَنْ تنالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ﴿رَبَّنَا وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً﴾ ﴿قَالَتْ إِنَّ أبي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ ما سَقَيْتَ لَنا﴾. ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكونًا مِنَ الصَّاغرينَ﴾. ﴿يَأَيَّتُها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلى رَبِّكَ رَاضِيةً مَرْضِيَّةً﴾.

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل:

---

(١) قوله بقبول. . الخ، المراد بقبول الإسم: ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه، أو بمعنى معناه، فنحو قط وعوض وحيث تقبلها بمرادفها، وهو الوقت الماضي، والوقت المستقبل، والمكان. واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر، بناء على أن معناه الحدث، أو بمعنى معناه، بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه: المعنى التضمني لمعناه. فتنبه. اهـ. صبان.

الميزان الصَّرْفي

١ ـ لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثُلاثياً، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمة ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمر مَثلاً: فَعَلْ، بالتحريك، وفي جِمْل: فِعْل، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرُمَ: فَعُلَ، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جَرّا، ويُسَمُّونَ الحرف الأوَّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

٢ ـ فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لاماً[1] أو لامين على أحرف «ف ع ل»، فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلاً: فَعْللَ، وفي وزن جَحْمَرِش فَعْلَلِل.

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كَرَّرْتَ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قدَّم مثلاً، بتشديد العين: فعَّلَ، وفي وزن جَلْبَبَ: فعْلل، ويقال له: مُضعَّفُ العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف «سألتمونيها» التي هي حروف الزيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وعَبّرْت عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم مَثَلاً: فاعِل، وفي وزن تقدمَ: تَفَعَّلَ، وفي وزن استخرج: استفعَل، وفي وزن مجتهد: مُفْتَعِل ، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلا من تاء الافتعال، يُنْطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن اضطرب: افتعل، لا افطعل، وقد أجازه الرضيّ.

٣ ـ وإن حصل حذف في الموزون حُذِف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلْ مَثلاً: فُلْ، وفي وزن قاضٍ: فاعٍ ، وفي وزن عِدَةَ: عِلَةَ.

---

(١) زيادة لام واحدة عامة في الفعل والاسم، نحو دحرج وجعفر، وزيادة لامين: خاصة بالاسم، نحو سفرجل، وخصت اللام بالتكرير، لأنها أقرب. اهـ. منه.

٤ ـ **وإن حَصَل قلبٌ[1] في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاه: عَفَل، بتقديم العين على الفاء.**

ويُعْرَفُ بأمور خمسة:

الأول: الاشقَاق، كناءَ بالمدِّ، فإن المصدر وهو النَّأي، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال ناء على وزن فَلَعَ، وكما في جاه، فإن وُرود وَجْه ووُجهةٍ، دليل على أن جَاه مَقلوب وَجْه، فيقال: جاه على وزن عَفَل. وكما في قِسِيّ، فإن ورود مفرده وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قُوُوْس، فَقُدِّمت اللام في موضع العين، فصار قُسُوْوٌ على وزن فُلُوع، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طَرَفـا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وَسَبْق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء، والقافُ لعُسْر الانتقال من ضمٍّ إلى كسر. . . وكما في حادي أيضاً، فإن ورود وَحْدَة دليل على أنه مقلوب «واحد»، فوزن «حادي»: عالف.

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في أيسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يَئِسَ، فيقال: أَيِسَ على وزن عَفِلَ، ويُعْرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله، وهو اليَأس.

الثالث: نُدْرَة الاستعمال، كآرام جمع رئم، وهو الظَّبْي، فإن نُـدْرَتَه وكثـرة أرآم، دليل على أنه مقلوب أرآم، ووزن أرآم: أفعال: فقدِّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية في موضع الفاء، وسُهِّلتْ، فصارت آرام، فوزنه: أعفال. وكذا آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفرده، وهو الرأي. وقال بعضهم: إن علامـة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رئم ورأي

الرابع: أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعلَّ الفعل بقلب عينه ألفاً، أُعِلَّ اسم الفاعل منه، بقلب

---

(١) المراد بالقلب: القلب المكاني: وهو سماعي. أما إذا حصل القلب بالأعلال في الموزون، فلا يحصل في الميزان شيء، بل يبقى على حاله، مثل قال وباع، فإنهما وزن فعل.

عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطِق باسم الفاعل من جاء جائىء بهمزتين، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائيٌ بوزن فالع، ثم يُعلّ إعلال قاض فيقال جاء بوزن: فال[1].

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منه «أفعال» من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفاً. قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾، فنقول: أصل أشياءَ شَيْآء، وعلى وزن فعْلاَءَ، قُدِّمَتِ الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء. فصار أشياء على وزن لَفْعَاءَ، فمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل، الذي هوَ فَعْلاء، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

(١) هذا مذهب الخليل: وأما سيبويه فلا يقول بالقلب المكاني هنا، بل يجوز اجتماع الهمزتين في الطرف. ثم يقلب الثانية ياء، ويعلها إعلال قاض، وهو مردود بأن الياء المتطرفة المبدأ من الهمزة لا تعل بالحذف، كما في بارىء ومستهزىء. اهـ. منه.

الباب الأول: في الفعل

وفيه عِدّة تقاسيم

التقسيم الأوَّل: إلى ماضٍ ومضارع وأمر

ينقسم الفعل إلى ماض، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دلَّ عَلَى حدوث شيءٍ قبل زمن التكلم، نحو قام، وقعد، وأكل، وشرب. وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو قرأتُ. وتاء التأنيث الساكنة[1]، نحو قَرأتْ هِنْد.

والمضارع: ما دلَّ عَلَى حدوث شيء في زمن التكلّم أو بعده، نحو يقرأ ويكتب؛ فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعَيِّنه للحال لام الابتداء، و «لا» و«ما» النافيتان، نحو: ﴿إنّي لَيَحزُنني أنْ تَذْهبوا بِهِ﴾. ﴿لا يُحبُّ اللّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ﴾. ﴿وما تدري نَفْسٌ ماذا تَكْسِبُ غداً﴾.

ويعينه للاستقبال السينُ، وسَوْفَ، وَلَنْ، وأنْ، وإنْ، نحو: ﴿سَيقولُ السُّفَهاءُ مِنَ النَّاسِ ما ولَّاهمْ عَن قِبْلَتِهِمُ التي كانوا عَليها﴾. ﴿ولَسَوْفَ يُعْطيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾. ﴿لَنْ تَنالُوا البِرَّ حتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. ﴿وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾. ﴿إنْ يَنْصُرْكُمُ اللّهُ فلا غالِبَ لَكُمْ﴾.

وعلامته: أنه يصح وقوعه بعد «لم» نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف «أنيت»، وتسمى أحرف المضارعة.

فالهمزة: للمتكلم وحدَه، نحو أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظِّم نفسَه، نحو نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة

---

(١) تحرك هذه التاء بالكسر أو الفتح لالتقاء الساكنين، لا يخرجها عن كونها ساكنة أصالة.

يقرأن. والتاء للمخاطب مطلقاً. ومفرد الغائبة ومثناها، نحو أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرآن، وأنتم تقرأون، وأنت يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهدْ. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة، مع دلالته على الطلب.

وأما ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فِعل، وهو على ثلاثة أقسام اسم فعل ماض، نحو هيْهات وَشَتَّانَ، بمعنى بعُدَ وافترق. واسم فعل مضارع، كوَيْ وأفّ، بمعنى أتعجب وأتضجَّر. واسم فعل أمر، كصَهْ بمعنى اسكتْ، وآمينَ بمعنى استجبْ، وهو أكثرها وجوداً[1].

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتل.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلّة، وهي الألف، والواو، والياء، نحو كَتَبَ وجَلَسَ. ثم إنَّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى لينا، كثَوْب وسَيْف، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدًّا، كقال يقُول قِيلا؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدٍ، ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف عِلة، نحو وجد، وقال: وسعى.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام.

---

(١) اعلم أن اسم الفعل ضربان: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك، كشتان وصه ووي والثاني: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور، نحو دونك بمعنى خذ، ومكانك بمعنى أثبت، وأمامك بمعنى تقدم، وعليك بمعنى الزم، وإليك بمعنى تنح. أو من مصدر، سواء استعمل فعله نحو رويد زيداً، بمعنى أمهله، فإنهم قالوا: أروده أرواداً، أم لم يستعمل، نحو بله زيد أو زيداً، بمعنى ترك زيد أو أترك زيداً، وهو سماعي في غير فعال، فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متصرف. اهـ.

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعَّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذَنْ يكون كل سالم صحيحاً. ولا عَكْس.

والمضعَّف: ويقال له الأصمَ لشدته، ينقسم إلى قسمين: مضعّف الثلاثيّ ومزيده، ومضعف الرباعيّ. فمضعف الثلاثيّ ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرفيّ. ومضعف الرباعيّ: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس كزلزل، وَعَسْعَسَ، وقَلْقَلَ.

والمهموز: ما كان أحد أُصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتل إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ ويَسَرَ، وسمِّي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وبال. وسمي بذلك لخلوّ جوفه، أي وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضاً ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلت وبِعت، في قال وباع.

والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو غزا ورمى. وسُمِّيَ بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف، كَغَزَت ورَمَت. ويسمى أيضاً ذا الأربعة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْت.

واللفيف قسمان: مَفْروق، وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وَفى ووقى وسُمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة. وَمَقْرون، وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طُوَى وَرَوَى. وسُمِّي بذلك لاقتران حرَفي العلة بعضِهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضاً في الاسم، نحو شمس، ووجه، وَيُمْن، وَقَوْل، وسيف، ودلو، وَظَبْي، وَوَحْي، وَجَوّ، وَحَسَيّ، وَأَمْر، وبئر، ونبأ، وَحَدّ، وبلبل.

التقسيم الثالث للفعل

بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كلّ

ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزيد، فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثُلاثيّ[1] ورباعيّ. والمزيد قسمان: مزيد الثلاثيّ، ومزيد الرباعيّ. أما الثلاثيّ المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائماً مفتوح الفاء. وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو نَصَرَ وضَرَبَ وَفَتَحَ، ونحو كَرُم، ونحو فَرِحَ وَحَسِب. وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة.

الباب الأول: فَعَل يَفْعُل

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُر، وقَعَدَ يَقْعُد وَأَخَذَ يأخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤ[2]، وقال يقُول: وَغَزا يغْزو، ومَرَّ يَمُرُّ.

---

(١) قوله ثلاثي... الخ، بضم الثاء الأولى: شاذ، منسوب إلى الثلاثة، فالقياس فتح الثاء، وقد يقال أنه منسوب إلى الثلاث بضم الثاء، ومد اللام: الذي لا تكرار فيه، على ما هو مذهب سيبويه، ولو بني الأمر على مذهب غيره، فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى، إلا أنه تكلف. وأقول: يمكن يقال أنه منسوب إلى الثلاث الذي فيه تكرار، فإنه اسم لكلمات محدودة، ركبت من الحروف الثلاثة، لا لكل واحدة منها، فلا يجوز أصلاً، أو نقول أنه مجرد اصطلاح، ونسبته لفظية كالكرسي، وهذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي اهـ من شرح الكفوي على متن البناء.

(٢) قوله وبرأ: أي على إحدى لغاته، وهي برأ المريض: أي شفي اهـ منه.

الباب الثاني: فَعَل يَفْعِل

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضَرَبَ يَضْرِب، وجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يعِد، وباع يبيع، ورمَى يرمي، ووَقَى يقِي، وَطوَى يطْوِي، وفرَّ يفِرُّ، وأتى يأتي، وجاء يجيء، وأبَر النخلَ يأبِرُه، وهَنَأَ يَهْنِىء، وَأوَى يأوِي، وَوَأى يَئِي، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فَعَل يَفْعَل

بالفتح فيهما، كفَتح يفتَح، وذَهب يذهَب، وسَعَى يسعَى، ووَضَعَ يضَع، وَيفَع[١] يَيْفَعُ، وَوَهَلَ يوهَل، وَأَلَهَ يأله، وَسألَ يَسْأل، وَقرأَ يَقْرَأ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقيّ العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء، والحاء والخاء، والعين والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلْقيّ فشاذٌ، كأبَى يأبَى، وَهَلَكَ يهْلَك، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كركن يرْكَن، وقَلى يقْلى[٢]: غير فصيح[٣]. وبَقَى يبقَى: لغة طيِّىء، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

الباب الرابع: فَعِل يَفْعَل

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كفرِح يفرَح. وعلِم يعلَم. ووجِل يوجَل. ويبِسَ ييبَس. وخاف يَخاف. وهاب يَهاب. وغَيِد يغْيَد. وعَوِر يَعْوَر. ورضِيَ يرضَى. وقَوِيَ يَقْوَى. ووجِيَ يوْجَى. وعَضَّ يَعضّ. وأمِن يأمَن. وسَئِمَ يسأم. وصَدِىء يَصدأ.

---

(١) يقال يفع الجبل: صعده، والغلام: راهق العشرين كأيفع، ووهل إلى الشيء: ذهب وهمه إليه، وأله: عبد. وألهه: أجاره وأمنه. اهـ منه.

(٢) واللغة الثانية: بكسر عين مضارعه.

(٣) والفصيح: بكسر عين مضارعه.

ويأتي في هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والْخُلوّ، والألوان والعيوب «والخلق الظاهرة» التي تذكر لتحلية الإنسان في العَزَل: كفرِح وطرِب، وبَطِر وأشِر. وغَضِب وحزِن. وكشبع وَرَوِيَ وسكِر. وكعطِش وظمِيء وصَدِيَ وهَيِم. وكحَمِر[1] وسوِد. وكَعوِر وعمِش وجَهِر وكَغِيدَ وهَيِفَ وَلَمِيَ.

الباب الخامس: فعُل يفعُل

بضم العين فيهما، كشـرُف يشـرفُ. وحسُنَ يحْسُن. ووسُم يـوسُم، ويَمُن ييمُن. وأسُل يأسُل. ولؤُم يلؤُم. وجرُؤ يجْرُؤ. وسَرُوَ يَسْرُو.

ولم يرد من هذا الباب يائيَّ العين إلا لفظة هَيُؤَ: صار ذا هيئة. ولا يائيَّ اللام وهو متصرف إلا نَهُو. من النُهْية بمعنى العقل. ولا مُضاعَفاً إلا قليلاً. كشَرُرْت مثلث الراء. ولَبُبْت. بضم العين وكسرها، والمضارع تلَبُّ بفتح العين لا غيـر.

وهذا الباب للأوصاف الخِلْقية، وهي التي لها مُكْث.

ولك أن تحوِّل كل فعل ثلاثيّ إلى هذا الباب. للدلالة على أن معناه صار كـالغريـزة في صاحبـه، وربما استعملت أفعـال هذا البـاب للتعجُّب. فتسلخ عن الحدَث.

الباب السادس: فَعِل يَفْعِل

بالكسر فيهما. كحسِب يحسِب. ونعِم ينعِم. وهو قليل في الصحيح. كثير في المعلّ. كما سيأتي:

---

(١) هذا على القياس، لوجود مصدره «الحمرة»، والوصف منه «أحمر، وحمراء» ولكن العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناء باحمار، ولعله وجد ثم أميت. قال سيبويه: «استغنوا باحمار عن حمر».

(انظر شرح ابن جني على تصريف المازني (طبعة الحلبي ص ١٦). السقا.

تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة. إلا أفعال الباب الخامس. فلا تكون إلا لازمة. وأما رَحُبَتْك الدارُ فعلى التوسع. والأصل رَحُبَتْ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.

الثاني: أن فَعَل المفتوحَ العين، إن كان أوَّله همزة أو واواً، فالغالب أنه من باب ضرَب، كأسِر يأسِر، وأتَى يأتِي، ووعد يعِد، ووزَن يزِن، ومن غير الغالب: أخَذَ وأكلَ ووَهَل. وإنْ كان مُضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدّياً[1] كمَدّه يَمدُّه، وصدّه يصدُّه. ومن باب ضرب، إن كان لازماً[2]، كخَفَّ يخِفُّ، وشذَّ يشِذُّ، بالذال المعجمة.

---

(١) قوله: «فالغالب أنه من باب نصر إن كان متعدياً. . . الخ»، ومن غير الغالب: مر به يمر، وجلا القوم من المنزل يجلون جلاء وجلـوا: ارتحلوا عنه، وهبت الريح تهب هبيباً وهبوباً، وذرت الشمس تذر: فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع، وأج الظليم وهو ذكر النعام في سيره يؤج: إذا سمع له دوي، وكر الفارس على قرنه يكر: إذا رجع، وهم بالأمر يهم: عزم عليه، وعم النبت يعم: طال، وزم بأنفه يزم: بمعنى تكبر، وسح المطر يسح سحاً: نزل، وشك في الأمر يشك: وشق عليه الأمر يشق، وجن عليه الليل يجن: أي أظلم، وخش في الأمر يخش: بمعنى دخل، وخب الحصان يخب: أي أسرع في سيره، وكذا خب النبات يخب خبيباً: إذا طال بسرعة.

(٢) قوله: «ومن باب ضرب إن كان لازماً. . .» ومن غير الغالب حبه يحبه، بفتح الياء وكسر الحاء، لغة في: أحبه يحبه.

وقد جاء بالوجهين عدة أفعال متعدية، وعدة أفعال لازمة.

فمن الأول هر فلان الشيء يهره، ويهره: بمعنى كرهه. وأصل الهرير: صوت الكلب الخفي، وشد متاعه يشده، ويشده: بمعنى أوثقه وعله الشراب يعله ويعله، سقاه عللاً بعد نهل. والعلل: الشرب الثاني والنهل محركاً: الشرب الأول، وبت الحبل وغيره يبته ويبته بتاً: قطعه، ونم الحديث ينمه وينمه نماً ونميمة: حمله وأفشاه، على وجه الإفساد.

ومن الثاني: صد عن الأمر يصد ويصد صدوداً: أعرض عنه، وأث الشجر يؤث ويئث: أي كثر والتف، وخر الحر يخِر ويخُر: أي سقط من علو إلى أسفل، وحدت المرأة على زوجها تحِد وتحُد: تركت الزينة، وثرت العين تثِر وتثُر، ثروراً: غزر ماؤها: ودرت الشاة تدِر تدُر، وجم الماء يجِم ويجُم: بمعنى كثر: وعن له الشيء يعِن ويعُن: بمعنى عرض. وشذ عن الجمهور يشِذ ويشُذ: انفرد، وشطت الدار تشط وتشطط: بمعنى بعدت، وطش المزن يطِش ويطُش: أمطر دون الرش، وأل السيف يؤل ويئل: لمع.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

١ ـ أن المضَاعف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو سرَّه يسرُّه، وفرَّ يفِرّ، وعضَّهُ يعَضُّه.

٢ ـ ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتَح، وفرِح، وشَرُف، نحو: أخذ يأخذ، وأسَرَ يأسِر، وأهَب يأهَبُ، وأمِنَ يـأمَن، وأَسُل يأسُل.

٣ ـ ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفـرح، وشَرُف، نحو: وأي يَئي، وسأل يسأل، وسَئِمَ يسأم، ولَؤُم يَلْؤُم.

٤ ـ ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشَرُف، نحو: بَرَأ[1] يبرُؤ، وهَنَأَ يهنىء، وقرأ يقرَأ، وصدىءَ يَصْدَأ، وجرُؤ يجرُؤ.

والمثال يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفـرح، وشَرُف، وحسِب؛ نحو: وعَد يعِد، ووَهِل يَوْهَل، وَوَجِلَ يَوْجَل، ووَسُم يوسُم، وَوَرِثَ يرِث، وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية، وهي وَجَدَ يَجدُ قال جرير:

لـو شِئْتِ قد نَقَـعَ الفؤادُ بشَـرْبـةٍ   تَـدَعُ الصَّواديَ لا يَجُـدْنَ غليـلا

رُوِيَ بضم الجيم وكسرها يقول لمحبوبته: لو شئت قد رَوِي الفؤادُ بشربة من ريقك، تترك الصَّوَادِيَ، أي العِطاش، لا يَجِدن حرارة العطش.

٦ ـ والأجوفَ يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نَصَر، وضرب، وفرِح، نحو: قال يقول: وباع يبيع، وخاف يخاف، وغَيِد يَغْيَد، وعَوِر يعوَر، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واويًا، وفي الثاني يائياً، وفي الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول فقط من باب شرُف.

٧ ـ والناقص يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح،

---

(١) أي من برأ المريض، وهذه إحدى لغاته، وكذلك هنأ يهنىء في إحدى لغاته اهـ.

وشرف، نحو: دعا، ورَمى، وسعَى، ورضيَ، وسرُوَ. ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

٨ ـ واللفيف المفروق يجيء من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحسب. نحو. وَفى يفِي، ووجِيَ يَوْجَي، ووليَ يَلِي.

٩ ـ واللفيف المقرون يجيء من بابي ضرب، وفرح. نحو: روَى يرْوِي، وقوِيَ يقْوَى، ولم يَرد يائيَّ العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيِيَ، وحَيِيَ.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كقال يقول: ما عدا طال يطول، فإنه من باب شرُف، وإنْ كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كباع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وغَيد يُغْيَد، وعوِر يعوَر.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كدعا يدعو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمي. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعَى يسعَى. وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شَرُف كسرُوَ يسرُو. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسِب، كولِي يلِي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، كرضِيَ يرضَى.

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثَةَ عَشرَ فعلاً، وهي: وثِقَ بـه، ووجِد عليـه: أي حـزن، وورِث المـال، وورِع عن الشبهات، وورِك: أي اضطجع، وورِم الجُرح وورِي المخ: أي اكتنز، ووَعِق عليه: أي عَجِل، ووَفِق أمرَه: أي صادفه موافقاً، ووقِه له أي: سمع وَوَكِم: أي اغتمَّ ووليَ الأمرَ، وومِق: أي أحبَّ.

وورَد أحد عشر فعلاً، تُكْسَر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهيَ بِئس، بالباء الموحدة، وحسِب، وَوَبِقَ: أي هلك، وَوَحِمَتِ

الحُبْلَى، ووحِرَ صدره، وَوَغِرَ: أي اغتاظ فيهما، وولِغَ الكلب، وولِه، ووهِلَ، اضطرب فيهما، ويئِسَ منه، ويبِسَ الغصن.

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعيّ، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط، ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعي صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغَلَبَة[١] في المفاخرة، فقياس مضارعه ضم عينه، كسابقني زيد فسبقته، فأنا أسبُقه، ما لم يكن واويَّ الفاء، أو يائيّ العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كواثبته فوَثَبْته، فأنا أثِبْه وبايعته فبِعته، فأنا أبيعه، وراميته فرمَيْته، فأنا أرمِيه.

أوزان الرباعيّ المجرَّد وملحقاتهِ

للرباعيّ المجرَّد وزن واحد، وهو فعلل، كدحرج يدحرج، وَدَرْبَخ[٢] يدربخ. ومنه أفعال نحتتها العرب من مُرَكَّبات، فتحفَظ ولا يقاس عليها، كبسمَلَ: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطلْبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمْعَزَ إذا قال: أدام الله عزك، وجَعْفَل إذا قال: جعلني الله فداءك.

وملحقاته سبعة: الأول: فَعْلَلَ، كجلبَبَه: أي ألبسه الجلباب. الثاني: فوعل، كجوربَه: أي ألبسه الجَوْرَب. الثالث: فعْوَل كرْهَوك في مِشيته: أي أسرع. الرابع: فَيْعَل كَبَيْطَر، أي أصلح الدواب. الخامس: فَعْيَلَ، كشَرْيَنَ الزرعَ: قطع شِرْيانه. السادس: فعْلَى، كَسَلْقَى: إذا استلقى على ظهره. السابع: فعنَلَ كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

---

(١) قال الرضي: ليس باب المغالبة قياسياً، بحيث يجوز نقل كل لغة إليه اهـ.

(٢) دربخ الرجل. بالخاء المعجمة، إذا طأطأ رأسه وسوى ظهره.

أوزان الثلاثيِّ المَزيدِ فيه

الفعل الثلاثيّ المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة، بخلاف الإسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة، لثِقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتي فالذي زِيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان.

الأول: أفْعَلَ، كأكرم، وأولَى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقرّ.

الثاني: فاعَلَ، كقاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كفرَّح، وزكّى، وولّى، وبرّأ. والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان.

الأول: انفعَلَ، كانكسر، وانشقَّ، وانقاد، وانمحى.

الثاني: افتعلَ، كاجتمع، واشتقّ، واختار، وادَّعى، واتصل، واتقى، واصطبر، واضطرب.

الثالث: افْعَلَّ كاحمرَّ، واصفرَّ، واعورَّ. وهذا الوزْن يكون غالباً في الألوان والعيوب، وندر في غيرهما، نحو: ارْفَضّ عَرَقا. واخضلَّ الروض، ومنه ارعوى[١].

الرابع: تفعَّلَ، كتعلَّم وتزكَّى، ومنه اذَّكَّر[٢] واطَّهَّر.

الخامس: تَفَاعَلَ كتباعَدَ وتَشَاوَرَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثَّاقل، وادَّارك.

والذي زِيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعلَ كاستخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوْعَلَ، كاغدودَنَ الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشْبه.

---

(١) أصله: ارعووا، قدموا الأعلال على الأدغام لخفته، كما قدموه في قوي. اهـ.

(٢) الأصل في ذلك تذكر، وتطهر، وتثاقل، وتدارك، قلبت التاء في الجميع من جنس الحرف الثاني، وأدغم المثلان، فاجتلبت همزة الوصل.

الثالث: افْعَالّ كاحمارّ واْشهَابَّ: قَويت حُمرته وشُهْبته.

الرابع: افْعَولَ كاجلوَّذ: إذا أسرع، واعلَوَّطَ: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

أوزان الرباعيّ المَزِيد فيه وملحقاتِه

ينقسم الرباعيّ المزيد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد، وزن واحد، وهو تفَعللَ كتدحرجَ. والذي زيد فيه حرفان وزنان.

الأول: افعنلَلَ، كاحرنجم.

والثاني: افعلَلَّ، كاقشعرّ، واطمأنَّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعللَ، كتجلببَ.

الثاني: تفعولَ، كترهوكَ.

الثالث: تَفَيْعَل، كتشيطَنَ.

الرابع: تَفَوْعَل، كتجورب.

الخامس: تَمَفْعَلَ، كتمسكنَ.

السادس: تَفَعلَي، كتسلقي.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعنلَلَ، كاقعنسَسَ.

والثاني: افعنلَى، كاسلنقي.

والفرق بين وزْنَيِ احرنجم واقعنسَسَ، أن اقعنسَسَ إحدى لاميه زائدة الإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصَليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثُلاثيّ،

ورباعيّ، وخُماسيّ، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكنات، سبعة وثلاثون باباً.

الثاني: لا يلزم في كل مجرَّد أن يستعمل له مَزِيد، ولا في كل مَزِيد أن يستعمل له مُجَرَّد، ولا فيما استُعْمِلَ فيه بعضُ المَزِيدات، أن يستعمل فيه البعضُ الآخر، بل المَدار في كل ذلك على السماع. وَيسْتثنى من ذلك الثلاثيّ اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج.

فصل في معاني صيغ الزوائد

١ ـ أفْعَلَ

تأتي لعدَّة معان:

الأول: التَّعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيداً، وأقعدته، وأقرأته، الأصل: قام زيد وقعد وقرأ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقاماً مُقْعَداً مُقْرأً، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنين. وإذا كان متعدياً لاثنين: صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنين، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إلاّ رأى وعَلِم، كرأى وعلم زيد بكراً قائماً، نقول: أرَيْتُ أو أعلمتُ زيداً بكراً قائماً.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ، كألبنَ الرجلُ وأتمرَ وأفلسَ: صار ذا لبَن وتمْر وفُلوس.

الثالث: الدخول في شيء، مكاناً كان أو زماناً، كأشأم وأعرقَ وأصبحَ وأمسى، أي دخل في الشأم، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السَّلْب والإزالة، كأقذيتُ عين فلان، وأعجمت الكتاب: أي أزلتُ القَذى عن عينه، وأزلتُ عجْمة الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة، كأحمدت زيداً، وأكرمته، وأبخلته: أي صادفته محموداً، أو كريماً، أو بخيلاً.

السادس: الاستحقاق، كاحصَدَ الزرع، وأزْوَجَتْ هند، أي استحق الزرع الحَصاد، وهند الزوَّاج.

السابع: التعريض، كأرهنتُ المتاع وأبَعْتُهُ: أي عرّضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كأعظمته: أي استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعاً لفعّل بالتشديد، نحو: فطّرته فأفطر وبشّرته فأبشر.

العاشر: التمكين، كأحفرته النهرَ: أي مكنته من حَفْره.

وربما جاء المهموز كأصله، كسَرى وأسْرى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أي فاز. وندر مجيء الفعل متعدياً بلا همزة، ولازماً بها، كنَسَلْتُ ريش الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيءُ: ظهر، وكَبَبْتُ زيداً على وجهه، وأكبَّ زيد على وجهه وقَشَعَتِ الريحُ السحاب، وأقشعَ السحابُ، قال الشاعر:

كما أبْرَقَتْ قوماً عِطاشاً غَمامةٌ فلما رأوْها أقْشَعَتْ وتجلَّت[1]

٢ ـ فَاعَلَ

يكثر استعماله في معنيين: أحدهما: التشارُك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ فيُنْسَب للبادي نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً، نحو ماشيته، والأصل: مَشَيت ومشى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويُدَلُّ على غَلَبة أحدهما، بصيغة فَعَل من باب نَصَر ما لم يكن واويّ الفاء، أو يائِي العين أو اللام، فإنهُ يَدَلّ على الغلَبة من باب ضَرَبَ كما تقدم، ومتى كان «فعَلَ» للدلالة على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أيّ باب كان.

---

(١) قال دده خليفة: ترتقي هذه الأفعال إلى ثلاثة عشر فعلاً، وعد منها غير التي في الأصل: انقض البعير في القاف والضاد المعجمة، وألأم؛ وأظأرت الناقة، وأنزفت البئر، وأمرت المرأة أو أسبق البعير، بالسين المهملة والباء الموحدة، وقلعه الله فأقلع، وحجمه فأحجم اهـ.

وثانيهما: المُوالاة، فيكون بمعنى أفعل المتعدّي، كواليت الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعتُ بعضه بعضاً.

وربما كان بمعنى فعَّلَ المضعف للتكثيرَ، كضاعفت الشيء وضعَّفته، وبمعنى فَعَلَ، كدافع ودَفع، وسافر وسفَر، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، كيُخادعون الله، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

٣ ـ فَعَّلَ

يكثر استعمالها في ثمانية معان، تشارك أفعل في اثنين منها، وهما التعدية، كقوَّمت زيداً وقعَّدته، والإزالة كجَرَّبتُ البعيرَ وقشَّرتُ الفاكهة، أي أزلتَ جربَه، وأزلت قشره.

وتنفرد بستة.

أولها: التكثير في الفعل، كجَوَّل، وطَوَّف: أكثر الجَولَان والطَّوفان، أو في المفعول، كغلَّقَتِ الأبواب، أو في الفاعل، كموَّتَتِ الإبلُ وبرَّكتْ.

وثانيها: صيرورة شيءٍ شبه شيءٍ، كقوَّس زيد وحَجَّر الطين: أي صار يشبه القوس في الإنحناء، والحجَر في الجمود.

وثالثهما: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسَّقْت زيداً، أو كفَّرته: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعها: التوجُّه إلى الشيء، كشرَّقْتُ، أو غرَّبت: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كهلَّل وسبَّح ولَبّى وأمَّن: إذا قال: لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولَبّيْك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كشفَّعت زيداً: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تفعَّل، كولّى وتوَلَّى وفكَّر وتفكَّر. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كعيَّره إذا عابه، وعجّزت المرأة: بلغت السن العالية.

٤ ـ انْفَعَلَ

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقطَعته فانقطع، وكسَرته فانكسر، ولمطاوعة غيره قليلاً، كأطلقته فانطلق، وعدَّلته ـ بالتضعيف ـ فانعدل، ولكونه مختصاً بالعلاجيات[1]، لا يقال: علَّمته فانعلم، ولا فهَّمته فانفهم.

والمطاوعة: هي قبول تأثير الغير.

٤ ـ افْتَعَلَ

اشتهر في ستة معان:

أحدها: الإتخاذ، كاختتم زيد واختدم: اتخذ له خاتماً، وخادماً.

وثانيها: الإجتهاد والطلب، كاكتسب؛ واكتتب، أي اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

وثالثهما: التشارك، كاختصم زيد وعمرو: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أي أظهر العُذر، والعَظَمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كاقتدر وَارتدّ، أي بالغ في القدرة والرِّدة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثيّ كثيراً، كعَدَلته فاعتدل، وجمَعته فاجتمع.

وربما أتى مطاوعاً للمضعَّف ومهموز الثلاثي، كقرَّبته فاقترب، وأنصفته فانتصف. وقد يجيء بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتملَ الثوب.

---

(١) العلاجات: نسبة إلى العلاج، وهو العمل الذي يكون فيه حركة حسية.

٦ ـ افْعلَّ

يأتي غالباً لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً، كاحمرَّ وابيضَّ واعورّ واعمشَّ: قويت حمرته وبياضُه وعَوَرُه وَعَمَشُه.

٧ ـ تَفَعَّل

تأتي لخمسة معان:

أولها: مطاوعة فعَّل مضعف العين، كنبَّهته فتنبه، وكسَّرْته فتكَسّر.

وثانيها: الإتخاذ، كتوسَّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، كتصبّر وتحلّم: تكلَّف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنُّب كتحرّج وتهجّد: تجنب الحَرَج والهجود، أي النوم.

وخامسها: التدريج، كتجرّعت الماء، وتحفَّظت العلم: أي شربت الماء جرْعة بعد أخرى، وحفظت العلم مَسألة بعد أخرى، وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثيّ، لعدم وروده، كتكلَّم وتَصدَّى.

٨ ـ تَفاعَلَ

اشتهر في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعَلَ المتقدم، ولذلك إذا كان فَاعَلَ المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، كجاذب زيد عمَراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً؛ كخاصم زيد عمراً، وتَخاصم زيد وعمرو.

ثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتَناوَمَ وتَغافَل وتعامَى. أي أظهر النوم والغفلة والعَمَى، وهي مُنتفية عنه، قال الشاعر:

لَيسَ الغَبيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ ‏‏ لكنّ سيِّدَ قَوْمِهِ المتغابي

وقال الحريريّ:

ولما تعامَى الدهرُ وهو أبو الوَرَى عن الرُّشْـدِ في أنحائِهِ ومقاصِدِه
تعامَيْتُ حتى قيلَ إني أخو عَمىً ولا غَروَ أَن يَحذو الفتى حذوَ والِدِهِ

وثالثها: حصول الشيء تدريجياً، كتزايد النيلُ، وتواردت الإبل: أي حصلت الزيادة شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعَلَ، كباعدته فتباعد.

٩ ـ اسْتَفْعَلْ

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقة كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعدن، سُمّيت الممارسة في إخراجه، والإجتهاد في الحصول عليه طلباً، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

وثانيهما: الصَّيْرورة حقيقة، كاستحجر الطين، واستحصن المُهْرُ: أي صارَ حجَراً وَحِصاناً، أو مجازاً كما في المَثَل. «إنّ البُغَاثَ بِأَرْضِنا يَسْتَنْسِرُ».

أي يصير كالنِّسر في القوة. والبُغَاث. طائر ضعيف الطيران، ومعناه. إن الضعيف بأرضنا يصير قوياً، لاستعانته بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسنت كذا واستصوبته، أي اعتقدت حسنهُ وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

وخامسها: القوة، كاسْتُهْتِرَ واستكبر. أي قوي هِتْرُه وكبره.

وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيداً أو استبخلته. أي صادفته كريماً أو بخيلاً.

وربما كان بمعنى أفعَلَ، كأجاب واستجاب، ولمطاوعته كأحكمته فاستحكم وأَقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلاً اعشَوْشَب المكانُ يدل على زيادة عُشْبه أكثر، من عَشُبَ، واخشوشَنَ، يدلّ على قوة الخشونة أكثر من خَشُن، واحمارَّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمِر واحمرَّ، وهكذا.

التقسيم الرابع للفعل

بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرّف.

فالجامد. ما لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملازماً للمضي كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعَسَى وَحَرَى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفِق، وأخذ وجعل وَعلِق، من أفعال الشروع، ونِعْمَ وحبَّذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الإستثناء، على خلاف في بعضها، وإما أن يكون ملازماً للأمرية، كهبْ وتعلَّمْ، ولا ثالث لهما.

والمتصرف: ما لا يُلازم صُورة واحدة، وهو إما أن يكون تامَّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرَج، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يزَال، وبرِحَ يَبْرَحُ، وفَتِىء يَفْتأ، وانفك ينفكُّ، وكاد يكاد، وأوشك يُوْشِكُ.

فصل في تصريف الأفعال بعضِها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضموماً[1] في الرُّباعيّ كيُدحرج، مفتوحاً في غيره كيكتب وينطلِق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سُكِّنَتْ فاؤه، وحُرِّكت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة، كينصُر ويفتَح ويضرِب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثيّ،

---

(١) وربما كسر غير الياء من باب علم، وفيما أول ماضيه همزة الوصل أو تاء المطاوعة، نحو تتطلق وتستخرج وتتغافل وتتعلم، واشتهر ذلك في لفظ أخال.

بقي على حاله إن كان مبدوءاً بتاء زائدة، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسِر ما قبل آخره، كيُعَظِّم ويقاتِل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت، كيُكْـرِم ويَسْتَخرج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحـذفَ حرف المضـارعة، كَعَـظِّم وتشاركْ وتعلمْ، فإن كـان أول الباقي سـاكناً زيـدَ في أوله همـزة، كانصُـر وافتَحْ. واضرِبْ، وَأكرمْ وانطلِقْ واستغفِرْ.

التقسيم الخامس للفعل

من حيثُ التعدِّي واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعد، ويسمى مجاوزاً، وإلى لازم ويسمى قاصراً.

فالمتعدي عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ، أي غير مقترن بحرف جرّ أو ظرف نحو مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحـو: حفظ محمد الـدرس، وفهم المسألة.

وما يتعدى إلى مفعـولين، إما أن يكـون أصلهما المبتـدأ والخبر، وهـو ظنّ وأخواتها، وَإمَّا لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثـة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يُجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج علي.

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالةً ثمانية:

الأول: الهمزة كأكرم زيد عمراً.

الثاني: التضعيف كفرَّحت زيداً.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبت بعليّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التَّضمين النحوي[1]، وهو أن تُشْرَب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: ﴿ولا تعْزِمُوا عُقْدة النّكاح حتّى يَبْلُغ الكِتَابُ أجَلَهُ﴾، ضُمِّن تعزِموا معنى تنْوُوا، فعُدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجرّ توسعاً، كقوله:

تَمُــرُّونَ الــدِّيــارَ ولم تَعُــوجــوا   كــلامُـكُــمُ عَـليَّ إذَنْ حَــرامُ[2]

ويطّرد حذفه مع أنَّ، وأنْ، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِد اللّهُ أنَّهُ لا إله إلاّ هُو﴾ ﴿أو عَجِبْتُمْ أنْ جاءكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نَصَر لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقَعدته فأنا أقعُدهُ، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدّي أصالةً خمسة:

الأول: التّضمين، وهو أن تُشْرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذر الَّذين يُخالِفون عَنْ أمْره﴾ فضمن يخالف معنى يخْرُج، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدي إلى فَعُل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضرُب زيدٌ: أي ما اضْربُه!.

---

(١) ومنه رحبتكم الطاعة، وطلع بشر اليمن بضم العين فيهما، أي وسعتكم الطاعة، وبلغ اليمن، وليس في اللغة العربية فعل (مضموم العين) عدي إلى المفعول بالتضمين، غير هذين الفعلين.

(٢) البيت لجرير (ديوانه طبعة الصاوي ٥١٢) ورواية صدره في الديوان:

أتــمــضُــون الــرُّسُــوم ولا تُــحَــيَّــا

والرواية الأخرى صحيحة.

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ككَسرته فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبلَتَ(١) فُؤادَكَ في المَنامِ خريدةٌ   تَسْقي الضَّجيعَ بِبارِدٍ بَسَّامِ

أي تَسْقِيهِ(٢) ريقاً بارداً.

التقسيم السادس للفعل

من حيثُ بناؤه للفاعل، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويُسمَّى معلوماً، وهو ما ذُكر معه فاعله، نحو: حَفِظَ محمد الدرس. وإلى مبنيٍّ للمفعول، ويسمى مجهولاً، وهو ما حُذف فاعله وأُنيب عنه غيره، نحو: حُفِظ الدرس. وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزةِ وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفاً، ضُمَّ أولُه وكُسِر ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: ضُرب عليٌّ ورُدَّ المبيع؛ فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة، ضُمَّ الثاني مع الأوَّل: نحو: تُعلِّمَ الحساب، وتُقُوتِلَ مع زيد، وإن كان مبدوءاً بهمزةِ وصلٍ ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انْطُلِقَ بزيدٍ واستُخْرِجَ المعدنُ، وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياء، وكُسر أوله، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول بِيع الثوب، وقِيل القول، واخْتِيرَ هذا، وانْقِيد له، وبعضهُمْ يُبْقي الضم، ويقلب الألف واواً كما في قوله(٣):

لَيْتَ وهل ينفعُ شيئاً لَيْتُ   ليتَ شَباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وقوله:

حُوكَتْ على نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ   تختَبطُ الشَّوْك ولا تُشاكُ

---

(١) بالمثناة الفوقية فالموحدة المفتوحة: أي أصابته بتبل، أي إسقام، ويقال: اتبل بالهمزة.

(٢) ويحتمل أنه ضمن تسقي معنى تشفي، فعدي بالباء، أو تسقي الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفاً، والباء للإستعانة. اهـ صبان.

(٣) البيت لرؤبة (في ديوانه).

رُوِيا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص. وتُنْسب اللغة الأخيرة لبني فَقْعسٍ وَدُبَيْر، وادّعى بعضهم امتناعها في انفعل وافتعل. هذا إذا أُمِنَ اللبس. فإن لم يؤمن، كُسِر أول الأجوف الواوِيّ إن كان مضارعه على يفعُل بضم العين، كقول العبد: سمت أي سامني المشتري، ولا تضمَّه، لإيهامه أنه فاعل السوم، مع أن فاعله غيره، وضُمّ أول الأجوف اليائيّ، وكذا الواوي، إن كان مضارعه على يفعَل، بفتح العين نحو: بُعتُ: أي باعني سيدي، ولا يُكْسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع مع أن فاعله غيره؛ وكذا خُفْتُ، بضم الخاء، أي أخافني الغير.

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثيّ المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بين ضَبَّة، وقد قُرِيءَ ﴿هذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّت إلينا﴾، ﴿ولو رِدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهم سلْب حركتها، وجوَّز ابن مالك الإشمام في المضعف أيضاً حيث قال:

(وما لِباعَ قَد يُرى لِنَحْوِ حَبّ)

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: يُضرَبُ عليّ، وَيُرَدّ المبيع.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدّاً، كيَقول ويبيع، قلب ألفاً، كيُقال، ويُباع.

ولا يُبْنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يومُ الجُمعة، وَوُقِف أمام الأمير، وجُلس جلوسٌ حسن، وفُرِح بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندَ، وإذا، وسُبْحَانَ، ومَعَاذ.

تنبيه ـ ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبنيّ للمجهول، منها: عُنِيَ فُلان بحاجتك: أي اهتمّ. وزُهِيَ علينا: أي تكبَّرَ. وَفُلِج: أصابه الفالِج وحُمَّ: استحرَّ بدنه من الحمَّى. وسُلّ: أصابه السُّل. وجُنَّ عقله: استتر وغُمّ الهِلال: احتجب. والخبرُ: استعجم. وأغميَ عليه: غُشِيَ. وشُدِهَ: دَهِشَ وتحيّر. وامتُقِع أو انتُقِع لونُه: تغيّر.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف

منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضاً عِدّة أفعال مبنية للمفعول في الإستعمال الفصيح، وللفاعل نادراً أو شذوذاً، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بهِتَ الخصمُ وبَهُت، كفرح وكَرُم، وهُزِل، وهَزلَه المرض، ونُخِيَ وَنَخَاه، من النَّخوة، وَزُكِـمَ وَزَكَمَهُ الله، وَوُعِكَ وَوَعَكَه، وَطُلَّ دَمُه وَطلّه، وَرُهِصَت الدابة وَرَهَصَها الحَجَر، وَنُتِجت الناقة، ونتَجَها أهلُها. إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدَّه اللغويون من باب عُنِيَ.

وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

التقسيم السابع للفعل

من حيث كونه مؤكَّداً أو غير مؤكّد

ينقسم الفعل إلى مؤكَّد، وغير مؤكَّد.

فالمؤكَّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونا من الصَّاغِرينَ﴾ وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسْجَنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكَّد مطلقاً، وأما قوله:

دامَنَّ سَعْـدُكِ لـو رحمْتِ مُتَيَّمـا   لـولاكِ لم يك للصَّبـابة جـانِحـا

فضرورة شاذة، سهَّلَها ما في الفعل من معنى الطلَب، فعومل معاملة الأمر، كما شذ توكيد الإسم في قول رُؤْبة بن العجَّاج:

(أقـائِلُنَّ أحْضِـروا الشُّهُـودا)

والأمر يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتهِدَنْ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً. الثانية أن يكون قريباً من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيراً. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السادسة: أن يكون ممتنعاً.

١ - فيجب تأكيده إذا كان مُثبَتاً، مستقبلاً، في جواب قسم، غيرَ مفصول من لامه بفاصل، نحو: ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ﴾. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوُّه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢ - ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لأن المؤكَّدة بما الزائدة، نحو: ﴿وَإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ ﴿فإمَّا تَرِينَّ مِنَ البَشَرِ أحداً فقُولي إنِّي نَذَرْتُ للرَّحمنِ صَوْماً﴾. وَمِنْ تَرْكِ توكيده قوله:

يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ ... فما التَّخَلِّي عنِ الخُلاّنِ مِنْ شِيَمي

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣ - ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أوْ نَهي، أوْ دُعاء، أو عَرْض، أو تمنٍّ، أو استفهام، نحو: لَيَقومن زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غافِلاً عمَّا يَعْملُ الظَّالِمونَ﴾، وقول خِرْنِق بنت هفَّان:

لا يَبْعَدَنْ[1] قومي الذينَ هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ

وقول الشاعر:

هلاَّ تمُنَّنْ بوَعْدٍ غيْرَ مُخْلِفةٍ ... كما عهِدْتُكِ في أيَّامِ ذي سَلَمِ

وقوله:

فلَيْتكِ يَوْمُ المُلْتقى ترِينَّني ... لِكَي تَعْلمي أنِّي امْرُءٌ بِكِ هائِمُ

وقوله:

أفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قبيلاً[2]

٤ - ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التي لم تُسْبق بإن الشرطية، كقوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنةً لا تُصيبَنَّ الَّذينَ ظَلمُوا مِنْكم خاصَّة﴾. وإنما أكّد مع النافي، لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله:

---

(١) قوله لا يبعدن: بابه فرح، أي لا يهلكن. والعداة بضم العين: جمع عاد. والجزر بضمتين: جمع جزور وهي الناقة ينحرها اللاعبون بالميسر ويقسمونها ويتقامرون عليها.

(٢) كندة: بكسر الكاف.

إذا مـاتَ منهُمْ سيّدٌ سَـرَقَ ابْنُـهُ ... ومِن عِضَــهٍ مـا يَنْبُتَنَّ شَكيرُها[١]

وكقول حاتم:

قليـلاً بـه مـا يحْمَـدَنَّـكَ وارِثُ ... إذا نـال مما كنْتَ تجْمَـعُ مَغْنَمـا

وما زائدة في الجميع، وشَمَلَ الواقعة بعد رُبَّ كقول جَذيمةَ الأبرش:

رُبَّـمـا أوفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ ... تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبـي شَـمـالاتُ

وبعضهم منعها بعدها، لمضيِّ الفعل بعد رب معنى، وخصه بعضهم بالضرورة.

٥ ـ ويكون أقلّ إذا كان بعد «لَم» وبعد أداة جزاء غير «إما» شرطاً كان المؤكّد أو جزاء، كقوله وصف جَبَل:

يَحْسَبُـهُ الجاهـل مَـا لَمْ يَعْلمـا ... شيخـاً على كُـرْسِيِّـهِ مُعَمَّمـا[٢]

أي يعلمنْ، وكقوله:

مَنْ تَثْقَفَـنْ منـهم فـلَيْس بـآئبٍ ... أبـداً وَقَتْـلُ بني قُتَيْبَـةَ شـافي[٣]

وقوله: «ومَهْما تَشأ منه فزارةُ تمنَعا»[٤]: أي تمنعَنْ.

٦ ـ ويكون ممتنعاً إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدراً، نحـو: تالله لا يـذهبُ الصُرْف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: «لأقْسِمُ بِيوْمِ الْقِيامَةِ»، وقول الشاعر:

يـمينـاً لأبـغِضُ كـلَّ امـرِئٍ ... يُـزخـرفُ قـولاً ولا يَـفْـعَـلُ

---

(١) مثل يضرب للفرع يشبه أصله: أي إذا مات الأب سرق الولد شخص أبيه، فيصير كأنه هو، وقيل: يضرب لمن يظهر خلاف ما يبطن. والعضه: شجر الشوك كالطلح والعوسج. وشكيرها: شوكها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلهـا، وقيل صغار ورقها: أي أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

(٢) البيت لأبي حيان الفقسي.

(٣) بنو قتيبة: من باهلة.

(٤) عجز بيت للكميت بن معروف. وصدره:

فـمهـمـا تـشـأ مـنـه فـزارة تـعـطكـم

أو كان مفصولاً من اللام، نحو: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أو قُتِلْتُمْ لإلى الله تُحشَرُونَ﴾، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعطيكَ ربُّكَ فَتَرْضى﴾.

حكم آخر الفعل المؤكَّد بنون التوكيد

١ ـ إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحاً أو معتلاً، نحو: «لَيَنْصُرَنَّ زيد وليَقضِيَنَّ، ولَيَغْزُوَنَّ، ولَيسعَيَنَّ»، برْد لام الفعل إلى أصلها.

٢ ـ وإن كان مسنداً إلى ضمير الإثنين، لم يُحْذَف أيضاً من الفعل شيء، وحُذِفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرت نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: لَتَنصُرانِّ يا زيدان، ولَتَقضِيانِّ، ولَتغزُوانِّ، ولَتَسعَيانِّ.

٣ ـ وإن كان مسنداً إلى واو الجمع؛ فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: لَتنصُرُنَّ يا قوم، وإن كان ناقصاً وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضاً لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزُنَّ ولَتقْضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة، حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمة، نحو: لَتَخْشَوُنَّ ولَتَسْعَوُنَّ.

وسيأتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

٤ ـ وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو لَتَنْصُرِنَّ يا دعدُ، ولَتَغْزِنَّ ولَتَرْمِنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصاً وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لَتَسْعَيِنَّ ولَتَخْشَيِنَّ يا دعدُ.

٥ ـ وإن كان مسنداً إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد،

وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنصُرْنانِّ يا نسوة ولَتَسْعَيْنانِّ، ولتَغْزُونانِّ ولتَرْمِنانِّ(١).

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك؛ نحو: اضربَنّ يا زيد، واغزُوَنَّ وارْمِيَنَّ واسْعَيَنَّ. ونحو: اضْربانِّ يا زيدانِ واغزِوانْ وارمِيانِّ واسعِيانِّ. ونحو اضربُنّ يا زيدون واغزُنَّ واقضُن، ونحو اخْشَوُنَّ واسْعَوْنّ... الخ.

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه، فلا تقول اخْشَيْنانْ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الإثنين، فلا تقول: لا تضْرِبانْ يا زيدان، لما تقدم.

ونقل الفارسيّ عن يونس إجازته فيهما، ونظَّر له بقراءة نافع: «وَمحْيايْ»، بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِيِّ:

فَصِلْ حِبالَ البَعيدِ إنْ وَصَلَ الحبْلَ وأقصِ القَريبَ إن قَطَعَهْ
ولا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً والدَّهرُ قد رَفَعَهْ

أي لا تهينَنَّ.

الرابع: أنها تُعْطَى في الوقت حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو لنسْفَعا، وليكُونا، ونحو:

وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبنَّها ولا تعبُدِ الشَّيْطانَ واللهَ فاعْبُدا(٢)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفت، ورُدَّ ما حذف في الوصل لأجلها. تقول

---

(١) من ذلك ما قاله أبو مهدية الأعرابي: أخسأنا يدعني. قال الأصمعي: أظنه يعني الشياطين. (أنظره في لسان العرب. خسأ).

(٢) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل.

في الوصل اضرُبنْ يا قوم، واضرِبنْ يا هند؛ والأصل: اضْرِبُون واضْرِبِينْ، فإذا وقفت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي.

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١ ـ حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تأخير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبت، وكَتبُوا، وكتبَتْ.

٢ ـ وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أَخَذَ وأكل، تحذف همزته مطلقاً، نحو، خُذْ وكُلْ، ومن أمر وسأل[1] في الإبتداء، نحو مُرُوا بالمعروف، وانْهَوْا عن المنكر، ونحو «سَلْ بَنِي إسْرَائِيل». ويجوز الحذف وعدمه إذا سُبقا بشيء، نحو قلت له: مُرْ، أو اؤمُرْ، وقلت له: سلْ، أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأى، أي عين الفعل من المضارع والأمر، كيـرَى وأرَه، الأصل: يَرْأى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها، والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أرَى، أي عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو أرَى وَيُرى وأره.

وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي:

٤ ـ حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو مدّ واستمدّ، ومدُّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مَدَدْتَ، والنسوة مَدَدْن، واستمددت، والنسوة استمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو يَرُدّ ويستردّ، ويردُّون ويستردون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو لم يَرُدَّ ولم يردُدْ، ولم يستردَّ ولم

(١) وفي لغة سأل يسأل، كخاف، والأمر من هذه سل، فلا حذف اهـ.

يستردْ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو يردُدْن ويستردِدْن. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول لم يردُّوا ولم يستردوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو رُدَّ يا زيد واردُدْ واسترِدَّ واستردِدْ، واردُدْن يا نسوة، وردُّوا واستردُّوا.

٤ ـ حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائيّ الفاء أو واويُّها.

فاليائيّ لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسرَ البعيرُ يسِرُ، كوعَدَ يَعِدُ، من اليَسْر كالضَّرْ: أي اللين والإنقياد ويَئِسَ يئِسَ في لغة.

والواويّ تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعِل» بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو وعَد يعِد عِدْ، وَوَزنَ يَزِنُ زِنْ. وأما إذا كان يائياً كيَنَعَ يَيْنِع، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يفعُل بضم العين، نحو وَجُه يَوْجُه، أو على وزن يَفْعَل بفتحها نحو وجِل يَوْجَل، فلا يُحْذف منه شيء وسمع يا جَل ويَيْجَل. وشذَّ يَدَع، وَيَزَع، ويَذَر، ويَضع، ويَقَع، ويَلعُ، ويَلَغ، ويَهَب، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعِل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمِل يذَر على يَدَع.

أما الحذف في يطأ ويَسَعُ فشاذٌ اتفاقاً، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو وَعَدَ وَوَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَةً وَوَعْداً ووَزَن يزن زِنة ووَزنا، وإذا حذفت الواو من المصدر عوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً كقوله:

إن الخليطَ أجَدُّوا البَين فانْجَرَدُوا ... وأخلفوك عدَ الأمر الذي وَعَدُوا[1]

وشذ حذف الفاء في نحو رِقَة: للفضة، وحِشَة بالمهملة للأرض الموحِشة، وجِهَة للمكان المتجَهِ إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

---

(١) البيت للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب.

٥ ـ حكم الأجوف: إن أعلّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

وإن سكنت بالجزم، نحو لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو قُلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، حُذِفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فَعل بفتح العين إلى فعُل بضمها إن كان أصل العين واواً كقال، وإلى فعِل بالكسر إن كان أصلها باء كباع، وتنقل حركة العين إلى الياء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأوَّل، وياء في الثاني، تقول قُلْتُ وَبِعْتُ، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني. بخلاف مضموم العين ومكسورها، كطال وخافَ، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفـاء، للدلالة على البنِيـة، تقول: طُلْت وَخِفْت، بـالضم في الأول، والكسر في الثاني.

هذا في المجرَّد، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأُعِلَّت عينه بـالقلب، كأقمت واستقمت، واختـرت وانقـدت. وإن لم تعـلّ العين لم تحـذف كقاوَمْت، وَقَوَّمْت.

٦ ـ حكم الناقص، إذا كان الفعل الناقص ماضياً، وأسند لواو الجماعة، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، ويضم إن كان واواً أو ياء، فتقول في نحو سَعَى سَعَوْا، وفي سَرُوَ وَرَضِيَ سَرُوا وَرَضُوا. وإذا أسْنَد لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها، إن كانت ثالثه، فتقول في نحو سَرُوَ سَرُونَا. وفي رَضِيَ رَضِينـا، وفي غزا ورَمَى غَزَوْنا وَرَمَيْنا، وَغَزَوَا وَرَمَيَا: فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقاً، نحو أعْطَيْتُ واستعطيت، وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذفت مطلقاً، نحو رَمَتْ، وأعطت، واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

وأما إذا كان مضارعاً، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كـان المحذوف واواً أو يـاء، فتقول في نحـو يسعى: الرجال يَسْعَوْنَ، وتَسْعَيْنَ يا هند، وفي نحو يغزُو ويرمي: الـرجال يغـزُون ويرمُون، وتغزِين وترمِينَ يا هند.

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يغـزُونَ ويرمِين، وفي نحـو يسعى: النساء يسعَيْن.

وإذا أسند لألف الإثنين لم يحذَف منـه شيء أيضاً، وتقلب الألف يـاء نحو الزيدان يغزُوَان ويرميان وَيسعَيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغزُ، وارم، وَاسـعَ، واغْزُوَا، وَارمِيَـا، واسْعَيَا، وَاغْزُوا، وَارْمُوا، وَاسْعَوْا.

٧ ـ حكم اللفيف: إن كان مفروقاً، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقَى تقول: وَقى يَقِي قِهْ، وإن كان مقروناً، فحكمه حكم الناقص، كطوَى يطوي اطْوِ. . . إلى آخره.

تنبيه ـ يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثَةَ عَشَرَ وَجْهاً: اثنان للمتكلم نحو نَصَـرْتُ، نصرنـا. وخمسة للمخـاطب نحو: نصـرَت، نصرت نصرتمـا، نصرتِم، نصرتُنَّ. وستة للغائب نحو: نصـر، نصرَا، نصرُوا. نصرَتْ، نصرَتَا نَصَرْنَ. وكذا المضارع، نحو أنصرُ، ننصُر. تنصُر يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصُرون، تنصرين، تنصُرْنَ. ينصُر، ينصُران، ينصُرون. هند تنصرُ، الهندان تنصران، النسوةَ ينْصرن. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصُرْ، انصرَا، انصُرُوا، انصُري، انْصُرْنَ.

الباب الثاني: في الكلام على الإسم

وفيه عدة تقاسيم:

التقسيم الأول للإسم، من حيث التجرُّد والزيادة

ينقسم الإسم إلي مجرّد ومزيد، والمجرد إلى ثلاثيّ، ورُباعيّ، وخماسيّ.

١ ـ فأوزان الثلاثيّ المتفق عليها عشْرة:

فَعْل: بفتح فسكون، كسَهم. وسَهْل. فَعَل بفتحتين: كقَمَر وبَطَل. فَعِل: بِفتح فكسر، ككَتِف، وحَذِر. فَعُل: بفتح فضم، كعَضُد وَيقُظ[١]. فِعْل: بكسر فسكون، كحِمْل ونِكْس. فِعَل، بكسر ففتح، كَعِنَب وزِيَم: أي متفرق. فِعِل: بكسرتين: كإبِل. وبِلِز[٢]، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إبِل. فُعْل: بضم فسكون، كقُفْل وحُلْو. فُعَل: بضم ففتح، كصُرَد وحُطَم. فُعُل: بضمتين، كعُنُق، وناقة سُرُح: أي سريعة[٣].

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً، لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضاً، ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر، يَقِلُّ فُعِل بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدويبة، أو اسم قبيلة، لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول: وأما فِعُل، بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر الإنتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَاءِ ذاتِ الْحِبُكِ﴾ بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ

---

(١) في إحدى لغتيه، والكسر أشهر.

(٢) يقال: امرأة بلز: أي ضخمة.

(٣) الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسم، والثاني وصف. اهـ منه.

يقال حُبُك[١] بضمتين، وحِبِك بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل كُسِرَت الحاء إتباعاً لكسرة تاء «ذات»[٢].

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخفَّف، فنحو كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّف أيضاً مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أربَعُ لغات كفخذ. ومثل الإسم في ذلك الفعل كشَهِد، ونحو عَضُد وابِل وعُنُق، يخفَّف بإسكان العين.

٢ ـ وأوزان الإسم الرُّباعيّ المجرّد المتفق عليها خمسة:

فَعْلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كجَعفَرْ، وَفِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه كزِبْرِج للزينة. وفُعْلُل: بضمهما وسكون ثانيه، كبُرْثُنٍ لِمَخْلب الأسد. وفِعَلْ، بكسر ففتح فلام مشدَّدة كقِمَطْر، لوعاء الكتب، وفِعْلَل بكسر فسكون ففتح كدِرْهم.

وزاد الأخفش وزن فُعْلَل، بضم فسكون ففتح، كَجُخْدَب: اسم للأسد. وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدُب بالضم. والصحيح أنه أصل، ولكنه قليل.

٣ ـ وأوزان الخماسيّ أربعة: فَعَلَّل، بفتحات، مُشدد اللام الأولى، كسفرجل.

وفَعْلَلِل: بفتح أوَّله وثالثهُ، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَحْمَرِش للمرأة العجوز. وفِعْلَلٌ: بكسر فسكون ففتح، مشدَّد اللام الثانية كقِرْطَعْب: للشيء القليل. وفُعَلِّل: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كقُذَعْمِل، وهو الشيء القليل.

تنبيه ـ قد عَلِمْت مما تقدم أن الإسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف، كيد ودم، وعِدَة وسِنة، وأن أوزان المجرَّد منه عشرون، أو أحَد وعشرون، كما تقدَّم.

٤ ـ وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالإسم الثلاثيُّ الأصول المَزِيد فيه نحو اشهيباب، مصدر اشهابَّ. والرباعيّ الأصول المزيد فيه نحو احْرنجام، مصدر احرنجمت الإبل

(١) الحبك، جمع حباك ككتاب، وهي طرق النجوم في السماء. اهـ.

(٢) في قوله تعالى: «والسماء ذات الحبك».

إذا اجتمعت. والخماسي الأصول لا يُزاد فيه إلا حرْفُ مدٍّ قبل الآخر أو بعده، نحو عَضْرفُوط، مُهْمَل الطَّرفين، بفتحتين بينهما سكون، مضموم الفاء: اسم لـدُوَيْبَّة بيضاء، وَقَبَعْثَري، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر. وأما نحو خَنْدَرِيس: اسم للخمر، فقيل: إنه رباعيٌّ مزيد فيه، فوزنه فنعليل، والأوْلى الحكم بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو بَرْفعيد: لبلَد، ودَرْدَبيس: للداهية، وسَلْسَبيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قيل معرَّب، وقيل عربيٌّ منحوت من سَلِسَ سَبيله، كما في شفاء الغليل.

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلُغ ثلاثَ مِئة وثمانية، على ما نقله سيبويه، وزاد بعضُهم عليها نحو الثمانين. مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة، قانون به يعرف الزائد من الأصليّ.

التقسيم الثاني للإسم

من حيث الجمود والإشتقاق

ينقسم الإسم إلى جامد ومشتق. فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ على حدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل رجُل وشجَر وبقَر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصْر وفَهْم وقيام وقعود وضَوْء ونُور وزَمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالِم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الإشتقاق، كفَهِم من الفهم، ونصرَ من النصر.

وندر الإشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض من الوَرَق والسَّبُع، وكعقْرَبْتُ الصُّدْغ، وفَلْفَلت الطعام، ونَرْجَسْت الدواء: من العَقْرب، والنَّرْجس، والفُلْفُل، أي جعلت شعر الصدع كالعقرب: وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

والإشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في

اللفظ. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كعِلم من العلم، وفهِم من الفهم. وكبير، وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كجبذ من الجَذْب. وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كنَعَق من النَّهْق، لتناسب العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفيّ هو الصغير.

وأصل المشتقّات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطاً، أي يَدُلّ على الحَدَث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يَدُلُّ عَلى الحدث والزمن، وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصّرفيين الأول.

ويُشْتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، وقد تقدمت، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوبُ والمصغر. وكلٌ يحتاج إلى البيان.

المَصْدَر

قد علمت أن أبنية الفعل ثُلاثية، ورُباعية وخماسية، وسداسية، ولكل بناء منها.

مصادر الثلاثيّ

قد تقدم أن للماضي الثلاثيّ ثلاثةَ أوزان: فَعَلَ: بفتح العين، ويكون متعدِّياً كضربه؛ ولازماً كقعد. وفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعدياً أيضاً كفَهِم الدرس، ولازماً كرضِيَ، وَفَعُلَ: بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

١، ٢ فأما فَعَلَ بالفتح، وفَعِلَ بالكسر المتعدِّيان، فقياس مصدرهما: فَعْل، بفتح فسكون، كضَرَب ضَرْباً، ورَدَّ ردّاً، وفَهِمَ فَهْماً، وأمِنَ أمْناً، إلا إن دل الأول على حِرفة، فقياسه فِعالة بكسر أوَّله، كالخِياطة والحِياكة.

٣ ـ وأما فَعِل بكسر العين القاصر، فمصدرُه القياسيّ: فَعَلَ بفتحتين، كفرِح فرَحاً، وجَوِيَ جَوىً، وشَلَّ شلَلاً[١]، إلا إن دل على حِرفة أو وِلاية، فقياسه: فِعالة، بكسر الفاء، كَوَلِيَ عليهم وِلاية[٢]. أو دلَّ على لون، فقياسه: فُعْلة، بضم فسكون كَحَوي حُوَّة، وَحمِر حُمْرة، أو كان علاجاً ووصفه على فاعل، فقياسه: الفُعول، بضم الفاء، كأزِف الوقت أُزُوفاً، وقدم من السفر قُدُوماً، وصعِد في السُّلَّم والدَّرَج صُعوداً.

٤ ـ وأما فَعَل بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعول، بضم الفاء، كقعدَ قعوداً، وجلس جلوساً، ونهض نهوضاً، ما لم تعتل عينه، وإلا فيكون على فَعْل بفتح فسكون كسير أو فُعال كقيام، أو فِعالة كنِياحة. وما لم يدلَّ على امتناع، وإلا فقياس مصدره فِعال بالكسر، كأَبى إباءً، ونَفَر نِفاراً، وجَمَحَ جِماحاً، وأبَق إبـاقاً. أو على تقلُّب فقياس مصدره: فعَلان، بفتحات، كجال جَولانا، وَغَلى غَلَياناً أو على داء، فقياسه: فُعال بالضم كَمَشَى بطنُه مُشاء. أو على سير فقياسه: فَعيل، كرحَلَ رحيلاً، وذَمَل ذميلاً. أو على صوت فقياسه: الفُعال بالضم والفَعيل، كصرَخَ صُراخاً، وعَوَى الكلب عُواء، وصَهَل الفرس صَهيلاً، ونهَقَ الحمار نَهيقاً، وزأر الأسد زَئيراً. أو على حرفة أو وِلاية فقياس مصدره فِعالة بالكسر، كتَجَر تِجارة، وعَرَف على القوم عِرافة: إذا تكلم عليهم، وسفَر بينهم سِفارة: إذا أصلح.

٥ ـ وأما فعُل بضم العين فقياس مصدره: فعُولة، كصعُب الشيء صعُـوبة، وعذُب الماء عُذوبة، وفعَالة بالفتح، كبلُغ بَلاغة؛ وفَصُحَ فَصَاحة، وصُرح صراحة.

وما جاء مخالفاً لما تقدَّم فليس بقياسيٍّ، وإنما هو سماعيّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

فمن الأول: طَلَب طلَباً، ونَبَت نَباتاً، وكتب كتاباً، وحرَس حِراسة، وحَسَب حُسْباناً، وشكر شُكْراً، وذكر ذِكْراً، وكَتَم كِتْماناً، وكَذب كَذِباً، وغَلَب غَلَبة، وحَمَى حماية، وغَفَر غُفْراناً، وعَصَى عِصياناً، وقَضَى قَضاء، وهَدى هِداية، ورأى رُؤية.

---

(١) قوله: وشل شللاً. بفك المصدر، ويجوز إدغامه، ويقال شلت يده أشلت مجهولين، كما في القاموس وغيره.

(٢) الولاية من الحرف، فلذا استغنى عن التمثيل الثاني، وعدى بعلى، لصحة التمثيل.

ومن الثاني: لَعِب لعِباً، ونَضج نُضْجاً، وكَرِه كَراهِية، وسَمِن سمِناً، وقَوي قُوَّة، وقَبِل قَبُولاً، ورَحِم رَحمَة.

ومن الثالث: كَرُم كرماً، وعَظُم عِظماً، ومَجُد مَجْداً، وحَسُن حُسْناً، وحَلُم حِلْماً، وَجَمُل جمالاً.

مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غيرِ ثلاثيّ مصدرٌ قياسيّ.

١ ـ فمصدر فعَّل بتشديد العين: التفعيل، كطهَّر تطهيراً، ويسَّر تيسيراً. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلَّها فيكون على وزن تفْعِلة، بحذف ياء التفعيل، وبتعويضها بتاء في الآخر، كزكيّ تزكِية، وربّي تربية. وندر مجيء الصحيح على تفعلة، كجرَّب تجربة، وذكَّر تذكِرة، وبصَّر تبصِرَة، وفكَّر تفكرة، وكمَّل تكمِلة وفرَّقَ تَفْرِقة، وكرَّم تكْرِمة. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبرَّأ تبرئة، وجَزّأ تجزئة، والقياس تبريئاً وتجزيئاً.

وزعم أبو زيد أن وُرود «تَفْعيل» في كلام العرب مهموزاً أكثر من «تَفْعِلة» فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الإقتصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نَبّأ تنبيئاً.

٢ ـ ومصدر أفْعَلَ: الإفعال كأكرم إكراماً، وأحسن إحساناً، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلَّها، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفاً، لتحركها بحسب الأصل. وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتعوّض عنها التاء كأقام إقامَة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً، على ما اختاره ابن مالك، نحو «وإقام الصلاة». وبعضهم يحذفها مطلقاً. وقد يجيء على فَعال بفتح الفاء، كأنبت نباتاً، وأعطى عَطاء، ويُسَمونه حينئذ اسم مصدر.

٣ ـ وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكْسَر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدراً، كانطلاق

واقتدار، واصطفاء واستغفار، فَخرج نحو أطاير واطَّيَّر، فمصدرها التَّفاعُل والتُّفعُّل، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان اسْتَفْعَلَ معتلَّ العين عُمِل في مصدره ما عُمِل في مصدر «أفْعَلَ» معتل العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

٤ ـ وقياس مصدر ما بُدِىءَ بتاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، لكن إذا كانت اللام ياء كُسِر الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانى توانِيا، وتغالى تغالِياً.

٥ ـ وقياس مصدر فَعْلَل وما ألحق به: فَعْلَلَة، كدَحرج دَحْرجة وزَلْزَل زَلْزلة، ووسْوَس وسوسة، وبيطَر بيطَرة، وفِعْلال بكسر الفاء، إن كان مضاعفاً، نحو زَلْـزَل زِلزالاً، ووسوس وِسواساً، وهو في غير المضعف سماعيّ كسَرْهَفَ[1] سِـرْهافاً، وإن فُتِح أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الوَسْواسِ﴾ أي المُوَسْوِس.

٦ ـ وقياس مصدر فاعَلَ: الفِعال بالكسر والمُفاعلة، كقاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصم خِصاماً ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسر مُياسرة، ويامن مُيامنة. هذا هو القياس.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذّ، نحو كَذَّب كِذّاباً، والقياس تكذيباً، وكقوله:

بـاتَ يُـنَـزِّي دَلْـوَهُ تَـنْـزِيّـاً ... كـمـا تُنَزِّي شَـهْلَةٌ صبـيّـاً[2]

والقياس: تَنزيـة. وقولهم: تحَمَّـل تِحِمَّالاً بكسـر التاء والحـاء وشدّ الميم، والقياس تَحَمُّلاً. وترامى القوم رِمِّيّاً، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور[3]. والقياس: تراميّاً. وحَوْقل الرجل حِيقالاً: ضعف عن الجماع، والقياس حَوْقَلة، واقشعر جلده قُشَعْرِيرة، بضم ففتح فسكون: أي أخذته الرِّعدة، والقياس اقْشَعراراً.

---

(١) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٢) كذا روي البيت في التهذيب والصحاح. وانظر هامش (اللسان: شهل).

(٣) يقال: كانت بين القوم رمياً، أي مراماة، وألفه مقصورة التأنيث.

فائدة ـ كل ما جاء على زنة تَفْعال فهو بفتح التاء، إلا تِبْيان، وتِلقاء، والتِّنضال، من المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المَرَّة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن «فَعْلَة» بفتح فسكون، كجلس جَلْسَة، وأكلَ أكْلَة. وإذا كان بناء مصدره الأصليّ بالتاء، فيُدَلّ على المرة بالوصف، كَرَحِم رَحْمة واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن «فِعْلَة» بكسر فسكون كجلس جِلسة، وفي الحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة». وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلَّ على الهيئة بالوصف، كَنَشَدَ الضالَّة نِشْدة عظيمة.

والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يُبْنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشذ خِمْرة ونِقبة وعِمَّة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له: «المصدر الميمي»، لكونه مبدوءاً بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنْصَر ومَضْرَب، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كوَعَد، فإنه يكون على زنة مَفْعِل، بكسر العين، كموعِد وموضِع. وشذَّ من الأول: المَرجِع والمَصير، والمعرِفة، والمقدِرة، والقياس فيها الفَتْح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلّثاً، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم.

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له: المصدر الصناعي، وهو أن يُزاد على اللفظة ياء مشددة، وتاء التأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهَمَجية، والمَدَنية.

اسم الفاعل

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به.

وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً، نحو ناصر، وضارب، وقابل[١] ومادّ، وراق، وطاوٍ، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلّاً قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زِنَةِ مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكَسر ما قبل الآخر، كمُدَحرِج وَمُنْطَلِق ومُستخرِج، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أسهَب فهو مُسْهَب، وأحصَنَ فهو مُحْصَن، وألفج بمعنى أفلس فهو مُلفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعل على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعِل.

وقد تُحَوَّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحَدَث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صِيغ المبالغة، وهي فَعَّال: بتشديد العين، كأكّال وشرَّاب. ومِفعال: كمِنحار. وَفَعُول كغَفُور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِر.

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكّير. ومِفْعِيل: بكسر فسكون كمِعْطير، وفُعَلَة: بضم ففتح، كهُمَزَة ولُمَزَة. وفاعُول: كفاروق. وفُعال، بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطوال وكُبار، بالتشديد أو التخفيف وبهما قرىء قوله تعالى: ﴿ومَكَرُوا مَكراً كُبَّاراً﴾.

وقد يأتي «فاعل» مراداً به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: ﴿في عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ أي مرْضية، وكقول الشاعر:

دعِ المكارم لا ترحلْ لبغْيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي[٢]

---

(١) يقال: أقبل العام فهو مقبل، وقبل كقعد فهو قابل، ومنه «لئن مشت إلى قابل» ـ الحديث اهـ.

(٢) البيت للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم.

أي المطعوم المكسيّ، كما أنه قد يأتي مُراداً به النسب كما سيأتي.

وقد يأتي فعيل مراداً به فاعِل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

اسم المفعول

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.

وهو من الثلاثي على زنة «مَفْعُول» كمنصور، وموعود، ومَقُول، ومَبيع، ومَرْميّ، ومَوقِيّ، ومطْوِيّ. أصل ما عدا الأولين مَقْوُوْل، ومَبْيُوع، ومَرْمُوي ومَطْوُوي، كما سيأتي في باب الاعلال.

وقد يكون على وزن فَعيل كقَتيل وجريح. وقد يجيء مفعول مراداً به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده معلوم: أي عَقْل وَعلم.

وأما من غير الثلاثيّ، فيكون كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخِر، نحو مُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُسْتَعان به.

وأما نحو مُخْتار ومُعْتَدّ ومُنْصَبّ ومُحابّ ومُتَحَابّ، فصالح لاسمَي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبنيّ للمجهول.

الصفة المشَبَّهةُ باسم الفاعل

هي لفظُ مصُوغ من مصدر اللازم، الدلالة على الثُّبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرِح. ومن باب شرُف، ومن غير الغالب نحو سَيِّد ومَيِّتِ: من ساد يسود ومات يموت، وشَيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وَزناً: اثنان مختصان بباب فَرِح، وهما:

١ ـ «أَفْعَل» الذي مؤنثه «فعْلاء»، كأحمرَ وحمراء.

٢ ـ و«فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعْلى»، كعطْشانَ وعطْشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرُف، وهي:

١ ـ «فَعَل» بفتحتين، كحسَن وبَطَل.

٢ ـ «وفُعُل» بضمتين كجُنُب، وهو قليل.

٣ ـ و«فُعال» بالضم، كشُجاع وفُرات.

٤ ـ و«فَعال» بالفتح والتخفيف، كرجل جَبان، وامرأة حَصان، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

١ ـ «فَعْل» بفتح فسكون، كسَبْطٍ[1] وضَخْم. الأول: من سَبِط بالكسر، والثاني: من ضَخُم بالضم.

٢ ـ و«فِعْل» بكسر فسكون: كصِفْر ومِلْح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من مَلُح بالضم.

٣ ـ و«فُعْل» بضم فسكون، كحُرّ وصُلب. الأوَّل: من حَرّ، أصله حَرِر بالكسر، والثاني من صَلُب بالضم.

٤ ـ وَ«فَعِل» بفتح فكسر، كفَرِح وَنجِس. الأول: من فرِح بالكسر، والثاني من نَجُس بالضم.

٥ ـ وفاعِل: كصاحب وطاهر. الأول: مَنْ صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهُر بالضم.

٦ ـ و«فَعِيل» كبخيل وكريم. الأول. من بَخِل بالكسر. والثاني: من كَرُم بالضم. وربما اشترك «فاعِل» و«فَعِيل» في بناء واحد، كماجد ومجيد، ونابه ونبِيه.

وقد جاءت على غير ذلك، كشَكُس بفتح فَضم، لسيّء الخُلُق.

ويطرد قياسُها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدِل

(١) السبط: القصير اهـ.

القامة، ومنطَلِق اللسان، كما أنها قد تُحَوَّل في الثلاثـي إلى زنة «فاعِل» إذا أريد بها التجدُّد والحدوث: نحو زيد شاجِعٌ أمسِ، وشارِف غداً، وحاسِن وجهُه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فَرِح، يُعْلَمْ أن لها ثلاثة أحوال، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها ما يحصُل ويُسْرع زواله، كالفرَح والطرَب. ومنهـا ما هـو موضـوع على البقاء والثبُـوت، وهـو دائـر بين الألـوان، والعُيـوب، والحِلَى، كالحُمْرة، والسُّمرة، والْحُمق، والعمَى، والغَيَد؛ والهَيَف. ومنهـا ما هـو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالريَّ والعَطَش، والجوع والشّبَع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فعِيلاً» يأتي مصدراً، وبمعنى فاعِل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتي أيضاً بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين، كجليس وَسمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفْعَـل بضم الميم وفتح العين، كحَكيم بمعنى مُحْكم، وبمعنى مُفْعِل، بضم الميم وكسر العين، كبديع بمعنى مُبْدِع. فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفاعِل، أو صفة مشبهة، لحقته تاء التأنيث في المؤنث، نحو رَحيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المـذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جَريح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو: صفة ذميمة؛ وخَصْلة حميدة.

وسيأتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

١ ـ هو الاسم المَصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢ ـ وقياسه أن يأتي على «أَفْعَل» كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه. وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتَتْ بغير همزة، وهي خَيْرٌ، وَشَرٌّ، وحَبٌّ، نحو خيرٌ منه، وشرٌّ منه، وقولُه:

(وَحبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا)

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالُهنَّ بالهمزة على الأصل كقوله:

(بـلالُ خيـرُ النَّـاسِ وابـنُ الأَخْيَـرِ)

وكقراءة بعضهم: ﴿سَيَعْلَمُونَ غداً منِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: «أحبُّ الأعمال إلى الله أدْوَمُهَا وإنْ قَلَّ». وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي:

٣ ـ وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْل، وشذ مما لا فعلَ له: كهوَ أقْمَنُ[١] بكذا: أي أحق به، وألَصُّ من شظاظ[٢] بَنْوُهُ منْ قولهم: هو لصّ أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، وشذ: هذا الكلام أخْصَرُ من غيره، من اخْتُصِر المبني للمجهول ففيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسمع هو أعطاهم بالدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره، وبعضهم جوَّز بناءَه من أفعل مطلقاً، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً، فخرج نحو عَسى وَلَيْسَ، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حَدَثُهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو مات وفَنِي، فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تاماً، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل على الحدث.

---

(١) بنوه من قولهم: هو قمن بكذا، أو قمين بكذا: أي حقيق به وجدير به.

(٢) شظاظ بكسر الشين: لص مشهور من بني ضبة. وقال ابن القطاع أن له فعلاً وهو لص إذا استتر، ومنه اللص بتثليث اللام. وحكي غيره لصه إذا أخذه بخفية وحينئذ لا شذوذ فيه. اهـ منه.

السادس: ألا يكون مَنفيًّا، ولو كان النفي لازماً. نحو ما عاج زيد بالدواء، أي ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفيّ بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أَفْعَل الذي مؤنثه فعْلاء، بأن يكون دالاًّ على لون، أو عيب، أو حِلْية، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أَفْعَل مطلقاً، وعليه دَرَج المتنبّي يخاطب الشيب، قال:

ابْعَد بَعِدْتَ بياضاً لا بياضَ له لأنت أسودُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَم

وقال الرضِيّ في شرح الكافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرِها، نحو فلان أَبْلَهُ من فلان، وأرْعَنُ، وأحْمَقُ منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبِس بالآتي من المبنيّ للفاعل، وسُمع شذوذاً هو «أزْهَى منْ دِيك»، و«أشْغَلُ منْ ذاتِ النِّحْيَيْن»، وكلامٌ أخْصَرُ من غيره، من زُهيَ بمعنى تكبر، وشُغِل، واخْتُصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل إن الأول قد ورد فيه زَهَا يَزْهو، فإذَنْ لا شُذُوذَ فيه.

٤ ـ ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مُذَكَّراً، وأن يُؤْتى بعده بِمنْ جارةً للمفضَّل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أبِينَا مِنَّا﴾، وقوله:

﴿قُلْ إنْ كانَ آباؤُكُمْ وَأَبْناؤُكُم وإخْوانُكُمْ وأزْواجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُم وَأَموالٌ اقْتَرَفْتُمُوها وَتِجارَةٌ تَخْشَوْنَ كسادَها ومَساكِنُ تَرْضَونَها أَحبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

وقد تُحذف مِنْ ومَدْخولُها نحو: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وأبْقَى﴾ وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أنا أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وأعزُّ نَفَراً﴾.

الثانية: أن يكون فيه ألْ، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وألاَّ يُؤْتَى معه

بِمِن، نحو محمد الأفضلُ، وفاطمة الفُضْلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهِنْدات الفُضْليَات، أو الفُضَلُ.

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى:

وَلَسْتُ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصىً وإنما العِزَّةُ للكاثر

فخُرِّج على زيادة «أل» أو أنَّ «مِنْ» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبْدَلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التُزم فيه الإفرَاد والتذكير، كما يُلْزمان المجرَّد، لاستوائهما في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضلُ رجال، وفاطمة أفضل امرأة، وأما قوله تعالى: ﴿ولا تَكُونُوا أوَّلَ كافِرٍ بِهِ﴾: فعلى تقدير موصوف، محذوف، أي أولَ فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقةُ وعدمُها، كقوله تعالى: ﴿وكذلِكَ جعلْنا في كُلِّ قرْيةٍ أكابِرَ مُجرِميها﴾، وقولُه: ﴿ولَتجِدَنَّهُمْ أحرَصَ النَّاسِ على حياةٍ﴾ بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

٥ ـ وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أحْلى من الخَلّ والصيفُ أحرُّ من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخَلّ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحلِّه، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم:

«الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مَرْوان»[١]: أي هما العادلان، ولا عَدلَ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة، وعلى هذا يُخرَّج قولُ أبي نُواس:

كأنَّ صُغْرى وكُبْرى من فَقاقِعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرْضٍ من الذَّهَبِ

أي صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العَروضيين: فاصلة صُغْرى وفاصلة كُبْرى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت، اللهمَّ إلا إذا عُلِمَ أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه، لأنه كان يَلزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

تنبيهان:

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فِعلُ التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

وله صيغتان: ما أفْعَلَه، وأَفعِلْ به، نحو ما أحسَنَ الصدقَ! وأحسِنْ به! وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما في كُتُب العربية، وإن كانت صيغه كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيفَ تَكفُرُونَ باللَّهِ وكُنتُمْ أمواتاً فأَحياكُمْ﴾! وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحانَ الله! إنَّ المُؤْمِنَ لا يَنْجَسُ حيًّا ولا مَيّتاً»! وقولهم: للَّهِ دُرُّهُ فارساً!

وقوله:

يا جارَتا ما أنْتِ جارَهْ![٢]

وأصل أحسِنْ بزيد! أحسَنَ زيدٌ، أي صار ذا حُسْن، ثم أريد التعجب من حسنه، فَحُوِّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل، لتحسين اللفظ.

وأما ما أفْعَلَهُ! فإن «ما»: نكرة تامة، وأفْعلَ: فعل ماض، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله.

---

(١) الناقص: هويزيد بن الوليد، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز، لأنه كان به شجة في رأسه. اهـ.

(٢) عجز بيت لأعشى بني قيس بن ثعلبة، من بحر الكامل المجزوء المرفل، وصدره:

بانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفارَهْ

الثاني: إذا أردت التفضيلَ أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو: فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد، وما أشدَّ استخراجَه، وأشْدِدْ باستخراجه.

اسما الزَّمان والمكان

١ ـ هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

٢ ـ وهما من الثلاثيِّ على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضمومَ العين، أو مفتوحَها، أو معتلَّ اللام مطلقاً، كمَنْصَر، ومَذْهَب، ومَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَسْعَى، ومَقام، ومَخَاف، وَمَرْضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً في غير معتل اللام، كمجلِس، ومَبِيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، وَمَوْجِل، وقيل إن صحت الواو في المضارع، كَوَجَلِ يَوْجَل، فهو من القياس الأوَّل.

ومن غير الثلاثيِّ: على زنة اسم مفعوله، كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعان.

ومن هذا يُعْلَمْ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة في غير الثلاثيّ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتمييز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

٣ ـ وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن «مَفْعلة»، بفتح فسكون ففتح للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كمأسَدَة، ومَسْبَعَة، ومَبْطَخَة، ومَقْثَأة: من الأسد، والسبُع، والبِطّيخ، والقِثَاء.

٤ ـ وقد سُمِعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجِد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه، والمَطْلِع، والمَسْكِن، والمَنْسِك، والمَنْبِت، والمَرْفِقْ، والمَسْقِط، والمَفْرِق، والمحْشِرْ، والمجْزِر، والمَظِنَّة، والمَشْرِق، والمَغْرِب. وسمع

الفتح في بعضها، قالوا: مَسْكَن، وَمَنْسَك، وَمَفْرَق، وَمَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجْمِع بالكسر.

قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسْمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرْصِفيّ في [الوسيلة]: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك اسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ عليك بركته، بفتح الجيم، أي في الموضع الذي سجَد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود[1] فالمَسجَد، بالفتح لا غير اهـ. فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

١ ـ هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثيّ، لما وقع الفعل بواسطته.

٢ ـ وله ثلاثة أوزان: مِفْعال، ومِفْعَل، ومِفْعَلة، بكسر الميم فيها، نحو مِفتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِحْلَب، ومِبرد، ومِشْرَط، ومِكْنَسة، ومِقرَعة، ومِصفاة. وقيل: إن الوزن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ، منها مُسْعُط، ومُنْخُل، ومُنصُل، ومُدُقّ، ومُدْهُن، ومُكْحُلَة، ومُحرُضَة[2]، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامداً على أوزان شَتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقَدُوم، والسكين وهَلُمَّ جَرًّا.

---

(١) يراد بموضع السجود: أي موضع يسجد فيه غير المسجد المعد للصلاة، كما يراد به الأعضاء التي يسجد عليها، تلامس الأرض عند السجود. السقا.

(٢) المنصل: السيف. والمحرضة: إناء الحرض بضمتين، وهو الأشنان. قال الرضي نقلاً عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية: أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل؛ ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم يكن مثل المكسحة والمصفاة، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة. اهـ.

التقسيم الثالث للاسم

من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

١ - ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث. فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسيّ. والمؤنث نوعان: حقيقيّ، وهو ما دلَّ على ذات حِرٍ، كفاطمة وهند. ومجازيّ، وهو ما ليس كذلك، كأُذُن، وفأر، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو هذه الشمس رأيتها طلعتْ، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار.

٢ - وينقسم المؤنث إلى لفظيٍّ: وهو ما وُضع لمذكَّر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزكريَّاء، والكُفُرَّى، وإلى مَعْنوِي، وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة، كمَريَم وهند وزينب، وإلى لفظيّ ومعنويّ، وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة، كفاطمةَ، وسَلْمى، وعاشُوراء، مُسَمًّى به مؤنث.

٣ - ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحْتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث، فله علامتان.

الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو قامت هند، ومتحركة فيه، نحو هي تقوم، وفي الإسم، نحو صائمة وظريفة، وأصل وضع التاء في الإسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائضٍ، وحائل، وفارِك، وثيِّب، ومُرْضِع وعانِس[1]. أما دخولها على الجامد المشترَكِ معناه بينهما، فسماعيّ، كرجلٍ ورَجُلة، وإنسان وانسانة، وفتى وفتاة.

وَيُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: «فَعُول» بمعنى فاعل، كرجل صَبور وامرأة صَبور، ومنه: ﴿وما كانت

---

(١) الفارك: المبغضة لزوجها. والمرضع: ذات الولد. أما المرضعة بالهاء: فالمتلبسة بالفعل، وهو الإرضاع. والعانس: البكر التي فاتها الزواج. اهـ.

أُمُّكِ بَغيًّا﴾، أصله بُغُوياً: اجتمعت الواو والياء وَسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقيل: بَغُوًّا كنَهُوّ، مردود بأن نَهُواً شاذّ، في قولهم رجل نَهُوٌ عن المنكر. وأما قولهم امرأة مَلُولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضاً رجل مَلولة، وأما عَدُوَّة فشاذّ، وسَوَّغه الحمل على صديقه. وإذا كان «فَعُول» بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانيها: «فَعِيل» بمعنى مفعول إن تبـع موصوفه، كرجل جَريح، وامرأة جَريح، فإن كان بمعنى فاعِل، أو لم يَتْبَعْ موصوفه، لحقته، كأمرأة رحيمة، ورأيت قَتيلة.

ثالثها: «مِفعال» كمهذار؛ وشذَّ ميقانة.

رابعها: «مِفعيل» كمِعْطِير، وشذ مِسْكينة. وقد سُمِع حذفها على القياس.

خامسها: «مِفْعَلْ» كمِغْشَم.

وقد تزاد التاء لتمييز الواحد من جنسه، كلبِن ولَبِنَة، وتمرْ وتَمرة، ونمْل ونمْلة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة. ولعكسه في كَمْءٍ وكَمْأة. وللمبالغة، كراوية. ولزيادتها كعلّامة. ولتعويض فاء الكلمةَ كعِدة، أو عينها كإقامـة، أو لامها كسَنَة، أو مَدَّة كَتزكية. ولتعريب العَجَمِيّ، نحو كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسم لمِكيال. وتزاد في الجمع عِوضاً عن ياء النسب في مفرده، كأشاعثه وأزارقة، ولمجرد تكثير البِنية[1]، كقَرْيَةٍ وغَرْفة، أو للإلحاق بمفرد، كصارفة، للإلحاق بكراهية.

العـلامة الثـانية: الألف. وهي قسمـان: مفـردة، وهي المقصـورة، كحُبْلى وبُشْرَى، وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحمْراء وَعَذراء.

وللمقصورة أوزان، منها:

فُعَلَى: بضم ففتح، نحو أُرَبَى: للداهية، وأُدَمَى: لموضع، وكذا شُعَبَى، قال جرير:

---

(١) قوله ولمجرد تكثير البنية: أي التكثير المجرد عما تقدم، فلا ينافي أنها فيما ذكر لتأنيث اللفظ أيضاً اهـ.

أَعَبْـداً حَـلَّ في شُعَبى غـريبـاً ... أَلُؤمـاً لا أبـا لَـكَ واغْتِـرابـا

وَفُعْلى: بضم فسكون، كبُهْمَى لنبت، وَحُبْلى صفة، وبُشْرَى مصدراً.

وفَعَلى: بفتحات، كَبَرَدَى اسم لنهر، قال حسان:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عَلَيْهِمُ. بَـرَدَى يُصَفِّقُ بالـرَّحِيقِ السَّلْسَلِ وَحَيْـدَى: للحمار السريع في مشيه، وَبَشكَى: للناقة السريعة.

وفَعْلَى: بفتح فسكون كَمَرْضى جمعاً، ونَجْوَى مصدراً، وشَبْعَى صفة.

وفُعالى: بالضم والتخفيف، كحُبارَى: لطائر، وسُكارى: جمعـاً، وعُلادَى: صفة لنتشديد من الإبل.

وفُعلَّى: بضم الفاء وفتح العين المشددة، كسُمَّهى: للباطل.

وفِعَلّى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كسِبَطْرَى: لِمشية فيها تبختُرٌ.

وَفِعْلَى: بكسر فسكون نحو حِجْلى، جمع حَجلَة، بفتحـات: اسم لطائـر، وظِرْبَى، جمع ظَرِبان، بفتح فكسر: لدُوَيْبَة مُنتنة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان اللفظان[1] وذِكرى مصدراً وهذا الوزن إن لم يكن جمعاً ولا مصدراً، فإن لم ينوّن فألفه للتأنيث، كقِسمة ضِيزى: أي جائرة، وإن نوِّن، فألفـه للإلحاق، نحو عِزْهىً: لمن لا يلهو، وإن نُوِّن عند بعض ولم ينون عند آخرين، ففيه وجهان، كذفرىّ لعظم خلف أذن البعير.

وفِعِّلي: بكسرتين، مشددة العين، نحو هِجِّيري: للهديان، وحِثِّيثَي: مصدر حَثّ.

وَفُعُلَّى: بضمتين مشـدد اللام كحُـذُرَّى: من الحَذَر، وكُفُـرَّى: اسم لوعـاء الطَّلْع.

---

(١) وهذا مما أحصاه المتنبي الشاعر لما سأله عنه شيخ اللغويين في عصره: أبو علي الفارسي (السقا). وزاد الدماميني: معزى. اهـ. منه.

وَفُعَيْلى: بضم ففتح العين مشددة كلُعَّيْزَى: للعز، وخُلَّيْطى: للاختلاط.

وَفُعَّالى: بضم ففتح العين المشددة كخُبَّازَى وشُقَّارَى: لنبتين، وحُضَّارى: لطائر.

وللمدودة أوزان. منها:

فَعْلاء: بفتح فسكون كصحراء: اسما، ورَغباء: مصدراً، وَطَرْفاء: جمعاً في المعنى، وحمرَاء: صفة لمؤنث أفْعَل، وهَطْلاء: صفة لغيره، كديمة هَطْلاء.

وأفْعِلاء: بفتح وسكون، مثلَّث العين، مخفَّف اللام، كأربِعاء لليوم المعروف.

وفُعْلُلاء: بضمتين بينهما ساكن، كقُرْفُصاء. لهيئة مخصوصة في القُعود.

وفاعُولاء: كتاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرَّم.

وفاعِلاء: بكسر العين كقاصِعاء ونافقاء: لبابَيْ جُحْر اليربوع.

وفِعْلِياء: بكسرتين بينهما سكون، مخفف الياء، ككِبْرياء.

وَفُعَلاءِ: بفتح العين، وتثليث الفاء، كجَنَفاء بفتحات: لموضع، وسِيَرَاء، بكسر ففتح، لثوبٍ خزٍّ مخطَّط، ونُفَساء بضم ففتح.

وفُنْعُلاء: بضمتين بينهما سكون، كخنفساء: للحيوان المعروف.

وفَعِيلاء: بفتح فكسر، كقَرِيثاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

وَمَفْعولاء: كمَشْيوخاء: جمع شيخ.

ومما تقدم عُلِم أن هناك أوزاناً مشتركة بينهما، وهي فَعْلى، بفتح فسكون، كَسَكْرى وصَحْراء، وفُعَلى: بضم ففتح كأرَبَى وحُنَفَاء، وفَعَلى، بفتحات كَجَمَزَي: لسرعة العدْو، وجَنَفَاء: لموضع، وَأفْعَلَى: بفتح فسكون ففتح، كأجْفَلى: للدعوة العامة، وأرْبَعَاء: لليوم المعروف.

التقسيم الرابع للاسم

من حيث كونه منقوصاً، أو مقصوراً، أو ممدوداً، أو صحيحاً

فالمنقوص: هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، كالداعِي والمنادي، فخرج بالإسم: الفعلُ كرَضِيَ، وبالمعرب: المبنيُّ كالذي، وبالذي آخرهُ ياءٌ: المقصورُ، وبلازمةٍ: الأسماء الخمسة في حالة الجرِّ، وبمكسور ما قبلها: نحو ظَبْيٌ ورَمْي، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو الاسم المُعرَب الذي آخره ألف لازمة، كالهُدَى والمصطَفى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كَدَعا والى، وبالمعرَب: المبنيّ، كأنا وهذا وبما آخره ألفُ: المنقوصُ، وبلازمةٍ: الأسماء الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

والممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزةٌ تلي ألفاً زائدة، كصحراء وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

٢ ـ وكل من المقصور والممدود: قياسيٌ، وهو موضع نظر الصرفيّ، وسماعيٌ، وهو موضع نظر اللُّغوِيّ، الذي يَسْرُد ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإزائها.

فالمقصور القياسيّ: هو كل اسم معتل اللام، له نظيرٌ من الصحيح ملتَزمٌ فتحُ ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل المعتلّ اللام، الذي على وزن فعِلَ، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفَرحِ والأَشَرِ والطَّرَب؛ وكفِعَل بكسر ففتح، في جمع فِعْلة، بكسر فسكون، وفُعَل، بضم ففتح، في جمع فُعْلة، بضم فسكون، نحو فِرية وفِرًى، ومِرْيَة ومِرىً، ومُدْيَة ومُدىً، وزُبْيَة وزُبَى؛ فإن نظيرهما قِرَب بالكسر، وقُرَب بالضم، في جمع قِرْبة بالكسر وقُرْبَة بالضم. وكذا كل اسم مفعول معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمُعطًى؛ ومُسْتَدْعىً، فإن نظيرة مُكْرمَ ومستخْرجَ، وكذا أفعل صيغة تفضيل كالأفْصَى، أو لغيره كالأعمى، ونظيرهما من الصحيح الأبعدُ، والأعمش. وكذا ما كان جمعاً لفُعْلَى أنثى أفعل، كالدُّنيا والدُّنا. ونظيره الأخرى

والأخَر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن فَعَل بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء، كحصاة وحصىً، ونظيره مَدَرة ومَدَر. وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو مَلْهىً وَمَسْعىً ونظيرُه مَذْهَب وَمَسْرَح.

والممدود القياسيّ: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخِر، مُلْتزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوَّله همزة وصل، نحو ارْعَوَى ارْعِواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمرَّ احمراراً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً. وكذا مَصْدَرُ كلِّ فعل معتلِّ اللام يوازن أَفْعَلَ، كأعْطَى، إعطاءً، وأملَى إملاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، واحسن إحساناً وكذا كل ما كان مفرد الأفْعِلة، ككِساء وأكْسِية، ورِداء وأردِية، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحْمرة، وسلاحٌ وأسلِحَة. وكذا كل مصدر لفَعَل بفتحتين دالاًّ على صوت أو داء، كالرُّغاء: لصوت البعير، وَالثُّغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّراخ، وكالمُشاء، فإن نظيره الزُّكام.

والسماعيّ منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعاً: الفتَى: واحد الفِتْيان، والْحِجا: أي العقل، والسَّفا: أي الضَّوء، والثَّرَى: أي التراب.

ومن الممدود سماعاً الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والْحِذاء بالكسر: للنعل، والقُتاء بالضم: لحداثة السنّ، والسَّناء بفتح السين: للشرف.

٣ ـ وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله:

لا بدَّ من صَنْعا وإن طالَ السَّفر[1]

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحُجتهم قول الشاعر:

سَيُغْنيني الذي أغْناكَ عَني ... فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ

---

(١) عجزه:

وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبينة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطلقاً، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين، فليس منه كِلاَ، وكِلتا، واثنان، واثنتان، وزوْج، وشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

٢ ـ وشرط الاسم الذي يراد تثنيته.

أن يكون مفرداً، فلا يُثنَّى المجموع ولا المثنَّى، بأن يُقال رجلانان وزيدونان.

وأن يكون معرَبا، وأما اللذان وهذان، فليسا بمُثَنَّيَيْن، وَكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثنى.

وأن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمَران[1] بضم ففتح في أبي بكر وَعمَر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران، بفتح فسكون، في عمْرٍو وعُمَر، لعدم الاتفاق في الوزن. ولا للعَينان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون مُنكراً، فلا يُثنى العَلم باقياً على عَلميته. وأن يكون له مُماثل، فلا يُثَنَّى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القمران للشمس والقمر تغليب.

وألّا يستغنى بتثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء، للإستغناء عن تثنيته بتثنية سِيّ.

٣ ـ والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير، فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

---

(١) قوله: فلا يقال العمران: أي على وجه كونه مثنى حقيقة اهـ.

والمفرد الذي يُجْمع هذا الجمعَ: إما أن يكون جامداً أو مشتقاً، ولكلٍ شروط.

فيُشترط في الجامد: أن يكون عَلماً لمذكَّر عاقل، خالياً من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير، ولا في لاحق علَم لفرس: لاحقون، لعدم العقل، ولا في طَلْحَة: طَلْحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سِيْبَوَيْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، ولا فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضع مُرْضعون، لعدم التذكير، ولا في نحو فارهٍ صفة فَرَس فارِهون، لعدم العقل، ولا في علاّمة عَلاَّمَتُون، لوجود التاء، ولا في نحو أحمر أحمرون، لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قول حكيم الأعور بن عَيّاش الكَلْبيّ:

فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميم   حلائلَ أسْوَدِينَ وأحمرِينا

ولا في نحو عَطْشان. عَطْشَانون، لكونه على فعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو عَدْل وصَبُور وَجَريح: عَدْلُون، وَصَبُورون. وجَرِيحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيها.

وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنين: بزيادة ألف وتاء على مفرده، كفاطمات وزينبات. وهذا الجمع يَنقاس في جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقاً، كفاطمة وطلحةَ، ويستثنى من ذلك امرأة، وشاة، وقُلة بالضم والتخفيف: اسم لُعبة، وأمَة، لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقاً: مقصورة أو ممدودة، كسلْمَى وَحُبْلَى وصحراء وحسناء. ويستثنى من ذلك فعْلاء مؤنث أفْعَل، وفَعْلَى مؤنث فَعْلان، فلا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالماً، وفي مصغر غير العاقل كجُبيل وَدُرَيْهم، وفي وصفه أيضاً، كشامخ صفة جَبَل، ومعدود صفة يوم.

والإسم خماسيّ لم يُسْمع له جمع تكسير، كسُرادِق وَحَمَّام وإسْطَبْل. وما عدى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجِلَّات وأُمَّهات.

كيفية التثنية

إذا كان الإسم الذي تريد تثنيته صحيحاً، أو منزلاً منزلة الصحيح، كرَجل وامرأة، وظبي ودَلْو، زِدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظَبْيان.

وإذا كان منقوصاً محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رَددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مقصوراً، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدعىً، فتقول حُبليان ومستدعيان، وشذ قَهْقَران وخَوزلان بالحذف، في تثنية قَهْقَرى وَخَوْزَلَى[1]. وكذا تقلب ياء إذا كانت ثالثة مبدلة منها، كفَتَيان وَرَحيان في فَتًى ورحى، فراراً من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذَرا مِن التباس المفرد بالمثنَّى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشذ في حِمًى حِمَوَان بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وأميلت، كمتى علماً، فتقول في تثنيته متَيان.

وتقلب ألف المقصور واواً إذا كانت مبدلة منها كعصاً وَقَفاً، فتقول عَصَوان وقفوان، وشذّ في رضاً رَضيان بالياء، مع أنه واويّ. وكذا تقلب وَاواً إذا كانت غير مبدلة ولم تُمل، كَلَدَى وإذا مسمًّى بهما، فتقول لَدَوانِ وَإذَوَان.

وإذا كان ممدوداً، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقرَّاءان ووُضَّاءَان، في تثنية قرَّاء ووُضّاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه. ويجب قلبها واواً، إن كانت للتأنيث، كحمراوان وصحراوان، في حمراء وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف،

---

(١) القهقرى: الرجوع إلى خلف. والحوزلى: مشية فيها تثاقل، ويقال فيها الحيزلي، بالمثناة التحتية بدل الواو، كما في القاموس اهـ.

كعشواء، فتقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها، وشذَّ حمْرايان بالياء، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفُصان، بالحَذف، في تثنية خُنْفُساء وعَاشوراء، وقُرْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وَحياء أصلهما: كِساو وَحَيَاي، فتقول: كساوان وَحَيَاوان، أو كساءان وحَيَاءان[١].

وإذا كانت همزته للالحاق، كعِلْباء وقُوْباء[٢] بالموحدة، زيدت الهمزة فيهما، للالحاق بقِرطاس وقُرْناس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجّح القلب على التصحيح، فتقول عِلباوان وَقُوباوان، أو عَلباآن وقُوباآن. وقيل: التصحيح فيه أرجح.

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالماً

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصاً حذفت ياؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول: القاضُون والداعون، أو القاضِين والداعِين، أصلهما القاضِيون والداعِيُون والقاضِيينَ والداعِيين. وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإن كان الاسم منقوصاً حذِفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وأنتـمُ الأعْلوْن﴾ ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ﴾، أصلهما: الأعْلَوُوْنَ وَالمُصْطَفَوِين.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَّاء وضَّاؤُون، وفي حَمْراءَ علما لمذكر حَمْراوُون، ويجوز الوجهان في نحوِ عِلْباء وكيساء عَلَمين لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولُو، وعالمون، وأرضون، وسِنُون، وَبَنُون، وثبون،

---

(١) لم يقولوا: حيايان لشبهه بعلباء في المد والإبدال والصرف، ولأن الواو اخف، حيث وجد لها شبه من الهمزة. اهـ. سيبويه ملخصاً.

(٢) القوباء: ما يظهر في الجلد، وليس فعلاء بضم الفاء وسكون العين غيرها والخشاء: وهي العظم الناتىء خلف الأذن، كما في القاموس اهـ.

وعزُون، وأهْلُون، وعِشْرُون وبابه، ليست من جمع المذكر السالم. وإنما هي ملحقة به.

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً

إذا كان المفرد بلا تاء كزينب ومَريم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول زَيْنَبات ومَرْيَمات.

وإذا كان مقصوراً عومل معاملته في التثنية: فتقول: فَتَيات، وحُبْلَيات، ومُصْطَفَيات، ومَتَيات: في فتًى، وَحُبْلَى، ومصطفَى، ومَتَى، «مسمًّى بها مُؤنَّث»، وتقول عَصَوات، وإذَاوَات، وإلَوات، في عصا وإذا وإلى «مُسَمًّى بها مُؤنث»، وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً، فتقول: صَحْرَاوَات وَقُرَّاءات، وعِلْبَاوَات، أو علباءات، وكساءات أو كساوات. وتقول في قاض «مسمًّى به مؤنث»: قاضيات.

وإذا كان المفرد مختوماً بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضاً من أصل، كأخْت وبنْت وعِدة، حُذِفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبنَات، وأخَوات، وعِدَات.

ومتى كان المفرد اسماً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، مؤنثاً، سواءٌ خُتم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتباع، وأما قول بعض العُذْريين:

وَحمِلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فَأطَقْتُها ... ومالي بِزَفْرات العشيِّ يدانِ

وبتسكين فاء زَفْرات: فضرورة أو كانت لام مضموم الفاء ياء كدُمْية، أو لام مكسورها واواً كذِروة، فيمتنع الإتباع، فنحو دَعْد وَجَفْنة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو جُمْل وبُسْرة بالضم، وهِند وكِسْرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمْية بالضم، وذِرْوة بالكسر، يمتنع فيه الإتباع، وشذ جِرِوات، بكسر الراء.

أما الصفة كضخمة، أو الرباعيّ كزينب، أو معتل العين كَجُور[١]، أو مضعفها كجِنُة بتثليث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

جمع التكسير

هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، تغييراً مقدراً كفُلْك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كـزنة قُفْـل، وفي الجمع كـزنة أُسْـد، وكهِجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب، وفي الجمع كرِجال أو تغييراً ظاهراً، إما بالشكل فقط، كأسْد بضم فسكون، جمـع أسَد بفتحتين. وإمـا بالـزيادة فقط، كصِنوان، في جمع صِنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كتُخَم في جمع تخمة بضم ففتح فيهما وإما بالشكل والزيادة كرِجال بالكسر، في جمع رَجل بفتح فضم. وإما بالشكل والنقص كَكُتب بضمتين في جمع كتاب بالكسر. وإما بالثلاثة، كغِلمان بكسر فسكون في جمع غلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمة العقليـة، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيـرهم، ذكوراً كـانوا أو إنـاثاً. وأبنيتـه سبعة وعشرون، منها أربعة للقِلَّة، والباقي للكثرةَ.

والجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأ وغاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: أنهما متفقان مبدأ لا غاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في نكران الجموع، أما معارفها بأل أو بالإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً: بـأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثـرة، ويستغنون بـه عن وضع الآخـر، فيستعمل مكانه بالإشتراك المعنويّ لا مجازاً، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً، كأرجل،

(١) جور: اسم بلد بفارس، بناها بهرام من ملوك الفرس، وتنسب إليه. فيقال بهرام جور. وينسب إليها الورد الأحمر الجوري ـ السقا.

بفتح فسكون فضم، في جمع رِجْل بكسر فسكون، وكرجال بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قِلة للثاني، فإن وضع بناءان للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فلس بفتح فسكون، وأثْوُب وثياب، في جمع ثوْب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً، كإطلاق أفْلس على أحَدَ عشر، وفُلُوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.

جموع القِلَّة

الأول: أفْعُل، بفتح فسكون فضم ويطَّرد في:

١ ـ كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككلْب وأكْلُب، وظَبْي وأظَبٍ، ودَلْو وأدْلٍ. وما كان من هذا النوع واويّ اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي: في الإعلال.

وشذ أوْجُه، وأكُفّ، وأعْيُن، وأثْوُب، وأسْيُف في قوله:

لِكُل دَهرٍ قد لَبِسْتُ أثْوباً حتى اكْتَسى الرَّأْسُ قناعاً أشْهبَا[1]

وقوله:

كأنَّهُمْ أسْيُفٌ بِيضٌ يمانيةٌ عَضْبٌ مضارِبُها باقٍ بها الأُثُرُ

٢ ـ وفي اسم رباعيّ مؤنّث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذ أفْعُلٌ في مكانٍ، وغرابٍ، وشهابٍ، من المذكر.

الثاني: أفْعَال، بفتح فسكون، ويكون جمعاً لكل ما لم يَطَّرد فيه أفْعُلٌ السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحِمْل بكسر فسكون وأحمال، وصُلْب بضم فسكون وأصلاب، وباب وأبواب، وسبَب بفتحتين وأسباب، وكتِف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح فضم وأعضاد، وجُنُب بضمتين وأجناب. ورُطب بضم ففتح

---

(١) البيت: لمعروف بن عبد الرحمن، أو لحميد بن ثور. انظر التصريح والعيني واللسان.

وأرطاب. وإبل بكسرتين وآبال. وضِلَع بكسر ففتح وأضلاع. وشذ أفراخ في قول الحُطيئة:

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ زُغْبِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ

كما شذّ أحمال جمع حَمْل. بفتح فسكون. في قوله تعالى: ﴿وَأُولات الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

الثالث: أفْعِلَة. بفتح فسكون فكسر، ويطرد في كل اسم مذكَّر رُباعيّ قبل آخره مدّ. كطعام وأطعمة. ورغيف وأرغفة. وعمود وأعمده ويَلْتَزم في فِعَال. بفتح أوله أو كسره. مضعَّف اللام أو معتلها كنبات وأنبته. وزِمام وأزمَّة. وقباء وأَقبية. وكِساء وأكسِية، ولا يجمعان على غيره إلا شذوذاً.

الرابع: فِعْلة. بكسر فسكون. ولم يطرد في شيء بل سمع في ألفاظ منها شِيخة جمع شيخ. وثِيْرة جمع ثوْر. وفِتية جمع فَتًى وصِبْيَة جمع صَبِيّ وصَبِيَّة، وغِلْمة جمع غُلام، وثِنْية جمع ثُنْي بضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع.

جموع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون. وينقاس في افْعَل ومُؤَنَّثِهِ فَعْلاء صِفَتين، كحُمْر بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعَّف، نحو:

وَأنْكَرَتْني ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ[1]

بضم الجيم جمع نَجْلاء: أي واسعة، بخلاف نحو بيضٍ وَعُمْي وعُرٍّ فلا يُضَم، لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعاً لأفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، يكون جمعاً أيضاً لأفعل الذي لا

(١) هذا صدر بيت، وعجزه، طوى الجد يدان ما قد كنت أنشر.

مؤنث له أصلاً، كأكمْر لعظيم الكَمْرَة وآدَر بالمد لعظيم الخُصِية، وكذا لفَعلاء الذي لا أفعل له كَرَتْقاء.

الثاني: فُعُل، بضمتين. ويطرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وغُفُر، وصَبور وصُبُر. وفي كل اسم رُباعيّ قبل آخره مدٌّ، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كَقَذَال بالفتح، وهو جِمَاع[1] مؤخَّر الرأس، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضيب وقُضُب، وَعمود وعُمُد. ويشترط في مفرده أيضاً ألّا يكون مضعَّفاً مَدّته ألف. ثم إن كانت عين هذا الْجمع واواً وجب تسكينها، كَسُوْر وسُوْك جمعي سِوار وسِواك، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو قُذُل بضمتين، وقُذْل بالسكون، وسُيُل بضمتين، وسِيْل بكسر فسكون، جمع سَيال: اسم شجر له شوك، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بِيْض في جمع أبيض.

الثالث: فُعَل بضم ففتح. ويطرد في اسم على فُعْلة بضم فسكون، وفي فُعْلى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى وكُبْرَى. فتقول فيها غُرَف، ومُدًى، وحُجَج. وصُغَر وكُبَر. وشذ في بُهْمة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: بُهَم. كما شذ جمع رُؤْيا بضم الأوَّل. ونَوْبة وقرية بفتح أوَّلهما. ولِحية بكسره. وتُخَمَة بضم ففتح على فُعَل للمصدرية في الأول. وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده. وفتح عين الأخير.

الرابع: فِعَل بكسر ففتح ويطَّرد في اسم على فِعْلة بكسر فَسكون، كحجَّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر. وفِرْية. وهي الكذب وفِرًى وسُمِع في حِلية ولحية بكسر أوَّلهما: حُليّ وَلُحيّ بضمه. كما سمع في فُعْلة بضم فسكون فِعَل بكسر ففتح. كصُورة وصوَر.

الخامس: فُعَلَة. بضم ففتح. ويطرد في وصف عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام. كقاضٍ وقضاةَ وَرَامٍ ورُماةَ وغاز وغُزَاة.

السادس: فَعَلة بفتحات. ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام ككاتب

---

(١) جماع مؤخر الرأس: أي حيث يجتمع. يريد وسط مؤخر الرأس. السقا.

وكتَبَه وساحر وسَحَرة. وبائع وباعة. وصائغ وصاغة. وبارٍ وَبَرَرَة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها، وإنما ضُمّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

السابع: فَعْلَى، بفتح فسكون ففتح. ويطّرد في وصفٍ دالٍّ على هلاك، أو توجُّع. أو تشتُّت، بزنة فعيل، نحو قتيل وقَتْلَى، وجريح وَجَرْحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض وَمَرْضَى. أو زنةَ فعلٍ بفتح فكسر، كزَمِن وزَمْنَى، أو زنة فاعل، كهالك وهَلْكَى، أو زنة فَيْعِل بفتح فسكون فكسر، كميت وَموْتَى، أو زنةَ أفعَل كأحمَقَ وَحَمْقَى، أو زنة فعْلان، كعطشان وَعَطْشَى.

الثامن: فِعَلَة، بكسر ففتح. وهو كثير في فُعْل بضم فسكون اسماً صحيح اللام، كقُرْط وقِرَطة، ودُرْج ودِرَجة، وكُوز وكِوَزة، ودُبْ وَدُبَبَة. وقلّ في اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون، كغَرْد بالغين المعجمة لنوع مِن الكمأة وغِرَدَة، أو بكسر فسكون كِقِرْد وقِرَدة.

التاسع: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحاً. ويطرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكَّع وصُوَّم. وندر في معتلها كغازٍ وغُزَّى، كما ندر في فَعيلة وفُعَلاء بضم ففتح، كخريدة وخُرَّد، ونُفَسَاء ونفَّس.

العاشر: فُعَّال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدّداً. ويطّرد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارىء وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قول القُطاميّ:

أبْصَارُهُنَّ إلى الشُّبَّان مائلةٌ ... وقد أراهُنَّ عني غَيْرَ صُدَّاد

كما ندر في المعتل، كغازٍ وغُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادي عشر: فِعَال، بكسر ففتح مخففاً. ويطّرد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، إسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كلْب وكلْبة وكِلاب، وصعْب وَصَعْبة وصِعاب، وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع، كثَوْب وثِياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضَيْف وضِياف، ويعْر

ويِعَار، وهو الجَدْي يُرْبطُ في زُبْية الأسد. الثالث والرابع: فَعَل وفَعَلة، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس، نحو جَمَل وَجِمال، ورَقَبة وَرِقاب. الخامس: فِعْل بكسر فسكون اسماً كِقِدْح وَقِداح، وذِئْبُ وَذِئاب، ونِهْي، وهو الغدير، ونِهاء. السادس: فُعْل بضم فسكون، اسما غيرَ واويِّ العين، ولا يائيِّ اللام، كرُمْح ورِماح وجُبٍّ وجِبَاب. السابع والثامن: فَعيل وفَعيلة، وصفي باب كَرُم، صحيحي اللام، كظَرِيف وظريفة وَظِراف. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمع على غيرها، كطويل وطويلة وطِوال. وشاعت أيضاً في كل وصف على فَعْلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعَلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كغَضْبان وغَضْبَى وغِضاب، وعطشان وعطشى وعِطاش، وكخُمْصان وخُمْصَانة وخِماص.

الثاني عشر: فُعُول، بضمتين. ويَطّرِد في اسم على فَعِل، بفتح فكسر، ككَبد وكُبود، وَوَعِل ووُعُول، ونَمِر وَنُمور. وفي فَعْل اسماً ثلاثياً ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَعْب وكُعوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس.

ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً كحَوْض وحُوت، ولا لام المضموم ياء كمُدْي. وشذّ في نُؤْي: وهي الحفرَةُ تجعل حول الخِباء، لوقايته من السيل نِئِيّ، ولا مضعَّفاً كخُفّ. ويُحفظ في فَعَل بفتحتين كأسَد وأسود، وَذَكَر وَذُكور، وَشَجَن، وهو الحزن، وشُجون.

الثالث عشر: فِعْلان، بكسر فسكون. ويَطَّرد في اسم على فُعال بالضم، كغُراب وغِرْبان، وغُلَام وغِلمان، أو فُعَل بضم ففتح كصُرَد وصِرْدان. وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها واويّ العين الساكنة، كحُوت وحيتان، وكُوز وَكِيزان، وتاج وَتِيجان، ونار وَنِيران. وقَلَّ في نحو غَزَال غِزْلان، وفي خروف خِرْفان. وفي نِسْوة نِسْوان.

الرابع عشر: فُعْلان بضم فسكون. ويَكثر في اسم على فَعْل بفتح فسكون، كظَهْر وَظُهْران، وَبَطْن وَبُطْنان، أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وَليست هي ولامه من جنس واحد، كَذَكَر وذُكْران وَحَمَل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان، أو

على فَعيل كقضيب وقُضبان، وغَدِير وغُدْران. وقَلَّ في نحو راكب رُكْبان، وفي أسْود سُودان.

الخامس عشر: فُعَلاء، بضم ففتح ممدوداً. ويطرد في وصف مذكر عاقل، على زنة فعيل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واويّ العين، نحو كريم وكُرماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرفاء. وشَذّ أَسيرٌ وأُسَرَاء، وقَتِيلٌ وقُتِلاء، لأنهما بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلم، تقول فيهما: سمعاء وأُلماء، أو بمعنى مُفاعِل، كخُلطاء وجُلَساء، في خَلِيط بمعنى مُخَالِط، وجلِيس بمعنى مجالِس. أو على زِنة فاعل دالاًّ على معنى كالغريزة، كصالح وصُلحاء وجاهِل وجُهَلاء. وشَذّ شُجَعاء في شُجاع، وجُبَناء في جبان، وسُمَحاء فِي سَمْح، وخُلَفاء في خليفة، لأنها ليست على فَعِل ولا فاعل.

السادس عشر: أفْعِلاء بفتح فسكون فكسر، ويَطَّرد في مُفْرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكِنْ بشرط أن يكون معتلَّ اللام أو مضعفاً، كغني وأغنياء، ونبيّ وأنبياء، وشديد وأشِدّاء، وعزيزة وأعِزّاء، وهو لازم فيهما، وشذ في نَصيب أنصباء وفي صديق أصدقاء وفي هَيّن أهْوَناء. لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة.

السابع عشر: فَواعِل. ويطَّرد في فاعلةٍ إسماً أو صِفة كناصية ونواص. وكاذبة وكواذب. وفي اسم على فَوْعل. بفتح فسكون ففتح أوْ فَوْعَلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما. أو فاعِلَ بفتح العين أو كسرها. كجَوْهَر وجواهر. وصَوْمعة وصوامع. وخاتَم وخواتِم. وكاهِل وكواهل. أو فاعِل بكسر العين وصفاً لمؤنث. كحائض وحوائض. وحامل وحوامل. أو لمذكر غير عاقل كصاهلٍ وصواهل. وشاهق وشواهق وشذ في فارسٍ فوَارس. وفي ناكسٍ بمعنى خاضع نَواكس. وفي هالِكٍ هَوَالك. ويطرد أيضاً في فاعِلاءَ، بكسر العين والمدّ، كمقاصِعاءَ وَقَواصِع، ونافقاءَ ونوَافق.

الثامن عشر: فَعَائِل. بالفتح وكسر ما بعد الألف. ويطرد في رُباعِيّ مؤنث ثالثه مدة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى. كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذُؤابة وذوائب، وحَلوبة وحلائب، وشِمال بالكسر،

وَشمال بالفتح ـ ريح تهب من جهة القطب الشماليّ ـ وَشمائل، وَعجُوز وَعجائز، وسعيد علم امرأة وسعائد، وحُبَارَى وحَبَائر، وجَلُولاء: قرية بفارس، وَجلائل.

وَيُشْتَرَط في ذي التاء من هذه الأمثلة: الإسميةُ، إلاَفعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذَبيحة وذبائح. وندر في وصِيد ـ وهو اسم للبيت أو فنائه ـ وصائد، وفي جُزر وجزائر، وفي سماء، اسم للمطر: سمائي.

التاسع عشر: فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فَعَالَى، بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعْلاء اسماً كصَحْراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحبلَى، أو الإلحاق، كذِفرًى بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلْف أذن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وَعَلْقىً بفتح الأول: اسم لنبت، فنقول في جمعها صحارٍ وصحارَى، وَعذارٍ وَعَذَارَى، وَحَبَالٍ وَحَبَالِي، وذَفارٍ وذَفارَى، وَعلاقٍ وَعلاقَى.

وتنفرد «الفَعالِي» بكسر اللام في أشياء: منها فَعلاةَ بفتح فسكون، كَمَرْمَاة: اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات فيها، وسِعلاء بالكسر كسِعْلاة، اسم لأنثى الغيلان؛ وفِعْلِية بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهِبْرية، وهو ما يعلق بأصول الشّعر كنخالة الدقيق، أو ما يتطاير من زَغَب القُطْن والريش؛ وَفَعْلُوة بفتح فسكون فضم كَقرقُوَة، اسم للخَشَبة المعترضة في فم الدلو، وما حذف أول زائديه كحنبطىً: اسم لعظيم البطن، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس على الرأس، وبُلَهْنِية، بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لسعة العيش، وحُبَارَى بضم الأول، تقول في جمعها: مَوَامٍ، وَسَعال، وهَبَارٍ، وَعَرَاقٍ، وَحَباطٍ، وَقَلاَسٍ، وَبَلاةٍ، وَحَبَارٍ.

وينفرد «الفَعَالَى» بفتح اللام في وصف على فَعْلان، كعطشان وغَضْبان، أو

على فَعْلَى بالفتح كعطْشَى وغَضبَى، تقول في الجمع عَطَاشَى وغَضَابَى. والراجح فيهما[١] ضم الفاء كسُكارى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِط[٢] بفتح فكسر وَحَبَاطَى، ويتيم ويتامى وأيِّم، وهي الخالية من الزوج وأيَامَى، وطاهِر وطَهَارَى، في قول امرىء القيس:

ثيابُ بني عَوْف طَهارَى نَقِيَّةٌ[٣]

وفي شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورآسَى. ويُحفظ المضموم في نحو قديم وقُدَامى، وأسير وأُسَارى.

الحادي والعشرون: فَعَالِيّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطّرد في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشدَّدة، ليست متجدَّدة للنسب، ككُرسيَّ وبُخْتيٌّ وَقُمْرِيّ، بالضم، أو لنسب تُنُوسيَ كَمَهْرِيّ، تقول في جمعها: كراسِيّ، وَبَخَاتِيّ، وقَمَارِيّ، ومَهَارِيّ. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسيّ، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذّ قَبَاطِيّ في قُبطيّ[٤] لأن ياءه للنسب، والقِبط: نصارَى مصر. ويُحفَظ في إنسان، وظَربان بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسيٌّ وَظَرَابيٌّ، وليسا جمعا لإنسيّ وَظِرْبِيّ بل أصلهما: أناسينُ وظرابينُ، قلبت النون فيهما ياء، وأدغمت الياء في الياء. وسُمِع في عَذْراء وَصَحْراء، تقول فيهما: عَذاريٌّ وَصَحَارِيّ.

الثاني والعشرون: فَعَالِلُ. ويطَّرد في الرُّباعِيّ المجرَّد ومزيده، وكذا في الخماسيّ المجرّد ومزيده، فتقول في جعْفَر وبُرْثُن وَزِبْرِج جعافِر، وبَرَاثِن، وزَبَارِج. أما الخماسيّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِفَ الخامس كسَفَرْجل، تقول فيه

(١) وبهذا تكون أبنية الكثرة أربعة وعشرين.

(٢) يقال حبط الجمل فهو حبط: إذا انتفخ بطنه من أكل كلأ غير ملائم اهـ.

(٣) وعجزه:

وَأَوْجُـهُـهُـمْ عـنـد الـمـشـاهِـدِ غُـرَّانُ

(٤) القبطي والقبطية، بضم القاف وكسرها: اسم لضرب من الثياب البيض الرقاق، كانت تصنع في مصر، فنسبت إلى أهلها. انظر لسان العرب في قبط ـ السقا.

سَفَارِج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرَج فأنت بالخيار بينَ حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو خَدَرْنَق بوزن سفَرْجل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضاً خَدَارِقُ أو خَدَارِنُ، وَفَرازِقُ أو فرازِدُ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج، وتقول في مزيد الرُّباعِيّ نحو مُدَحْرِج دَحَارِج، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر لَيِّناً فلا يُحْذَف، ثم إن كان اللين ياء صحّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء نحو سِرْدَاح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية، وقَبَعْثَرَى: قراطِب وقباعِث.

الثالث والعشرون: شِبْه فَعَالِل. وهو ما ماثله عَدَداً وهيئة، وإن خالفه زِنـة، وذلك كمفاعِل، وفوَاعِل، وفياعِل، وأفاعِلة. ويطْرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَىَ وَسَكْرَى، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت. ولا يُحْذف الزائد إن كان واحداً، كأفضلَ وَمسْجِدِ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وعَلَقىً، بل يُحْذف ما زاد عليه، سواء كان واحداً كما في نحو منطلـق أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويُؤثَر بالبقاء ماله مزيَّة على الآخر، معنى ولفظاً كالميم، فيقال مَـطالِق وَمخارج، لا نَطَالق وسَخَارِج أو تَخَارِج، لفضْل الميم، بتصدّرها، ودلالها على معنى يختص بالأسماء، لأنها تدلّ على اسميّ الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مصدّرتين في نحو ألَتدد ويَلَـنْددَ للشديد الخصومة، لأنهما في موضعين يقعان فيه دالَّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعهما ألَادُّ وَيَلَادُّ، أو لفظاً فقط، كالتـاء في نحو استخراج، تقول في جمعه تخَارِيج بإبقاء التاء لأنها لا تُخْرِج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو تَباريج وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَارِيج، إذ لا وجود لفاعيل، وكالواو في نحو حيْزَبُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فتقول في جمعه حَزَابين، بقلب الواو ياء كما في عُصْفور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت حَيَازِبْن بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتلّ. فيلجئك

ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقولَ حَزَابين. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخَر. فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوني سَرَنْدَى: للسريع في أموره والشديد. وعَلَنْدي للغليظ، وألفيهما. فتقول سرانِد، وعلاند بحذف الألف، وسراد وعلادٍ بحذف النون. وَكذا حَبَنْطَى لعظيم البطن. تقول في حَبائِطٍ وَحَباطٍ، بقلب الألف ياءً، ثم يعَلّ إعلال جَوَارٍ، لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا.

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأول: يجوز تعويض ياءٍ قبل الطرف مما حذف، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً. فتقول في سفَرْجَل وَمُنْطَلِق: سفاريج وَمَطاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِل، وحذفها من مماثل مفاعيل، فنقول في جَعافر جعافير وفي عصافِير عصافِر. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيره﴾ ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾. وأما فَوَاعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً، كقول زهير بن أبي سلمى:

سوابيغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُها النَّبْلُ(١)

الثانية: كلّ ما جرى على الفعل: مِن اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكَسَّر، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، وجاءَ شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون، وميمون، ومَشْئوم، ومكْسور، ومَسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومساليخ. وجاء أيضاً في مُفْعِل. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كمُوسِر ومُفطِر: مياسيرُ ومفاطِير، كما جاء في مُفْعل بفتح العين كمنكر: مناكِير.

وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين، مختصاً بالإناث، فإنه يُكَسَّر كمُرْضِع ومَرَاضِع.

---

(١) هذا عجز بيت، وصدره:

عليها أسود ضاريات لبوسهم

الثالثة: قد تدعُو الحاجة إلى جَمْع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيُوتان. تقول أيضاً في جماعات منها جمالات وبيُوتات ومنه ﴿كأنَّه جُمالاتٌ صُفْر﴾ وإذا قصِد تكسير مُكسَّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيكسَّر بمثل تكسيره، كقولهم في أَعْبُد أعابد، وفي أسلحة أسالح، وفي أقوال أقاويل، شَبَّهوها[1] بأسْود وأساوِد، وأجْرِد وأجارد[2]، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُصْران جمع مَصِير: مصارينُ. وفي غِرْبان غَرابينُ. تشبيهاً بسلاطين وسَراحين. وما كان على زِنة مَفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكَسَّر لأنه لا نظير له في الآحاد حتى يُحْمل عليه، ولكنه قد يُجْمَع تصحيحاً، كقولهم في نَواكِس وأيامِن: نواكِسُون وأيامنون، وفي خرائد وصواحِب: خَرِئدات وصَواحبات، ومنه: «إنكُنَّ لأنتنَّ صَواحِباتُ يُوسُف».

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عِوَضاً عن الياء المحذوفة، كقنادِلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة وأزارقة ومَهالبة، في جمع أشعثيّ وأزرقيّ ومُهَلَّبيّ، نسبة إلى أشعَث وأزرق ومُهلَّب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة، جمع صيْرَفٍ وصيقل، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له، كحجاة وعُمومة وخُئولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاؤها الأوّلُ كما تُثنَّى، فتقول عبْدان الله وعبْدا الله، وعِباد الله، وذُوا القَعْدَة والحِجَّة، وأذْواء أو ذوات. وما كان كابن عرِس[3] وابن آوى وابنِ لَبُون، يقال في جمعه: بنات عِرس، وبنات آوى، وبنات لَبُون. والمركبات المَزْجِية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع،

---

(١) أي في عدد الحروف، ومطلق الحركات والسكنات، وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود.

(٢) اتفق الكل على التمثيل بأجردة وأجارد، ولكنه لم يوجد في اللغة. قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد اهـ.

(٣) قوله وما كان كابن عرس: أي كابن مخاض، وابن ماء. وابن نعش. وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش، كذا في المختار. كتبه مصححه.

إذا جعلت أعلاماً لا تُثَنّى ولا تجمع، بل يُؤْتَى بذو مثناة أو مجموعة، بحسب الحاجة، فتقول: ذَوَا بَعْلَبَكَّ أو أذْواء سِيبَوَيْه وذوو سِيبَوَيه وذَوو زَيْدين.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يَدُلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعيّ.

والفرق بين الثلاثة، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الإثنين: أن اسم الجنس الجمعيّ: هو ما يتميز عن واحدة: إما بالياء في الواحد، نحو روميّ ورُوم، وتُركيّ وتُرْك، وزَنجيّ وزَنِج، وإما بالتاء في الواحد غالباً، ولم يلتزم تأنيثه نحو تمرة وتمر، وكَلمة وكلِم، وشجرَة وشجر، ويقلّ كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جَبْأة وكَمأة: لجنس الجَبْءِ، والكَمْءِ وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التُزِمَ تأنيثه بأن عُومِل معاملة المؤنث فَجمع، كَتُخَم وتُهَم، في تُخمَة، إذ تقول هي أو هذه تُخَمٌ وَتُهَمٌ.

وأن اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع؛ كركْب وصحب، جمع راكب وصاحب، وكغَزيّ. بوزن غَنِيّ: اسم جمع غازٍ، أوله واحد وهو موافق له، لكنه مساو للواحد في النسب إليه: نحو رِكابيّ، على وزن رِجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب رِكابيّ والجمع كما سيأتي، لا يُنْسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أُهمِل واحده، وهذا ليس واحداً منهما، فَليس بجمع.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كأبابيل: لجماعات الطير، وعَباديد: للفِرَق من الناس والخيل، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحدُه مُقَدَّر. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفُلْك وإمام، ومنه ﴿وَاجعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إماماً﴾ أوْ لا، كأفراس جَمْع فَرَس.

وعندهم اسم جنس إفرادي، وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتُراب.

التّصغير

وهوم لغة التقليل. واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحَق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كلَيب وَدُرَيهمات، وتحقير شأنه نحو وُجَيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبَيل العصر، وبُعَيد المغرب، وفُوَيق الفَرْسخ، وتُحَيْتَ البَريد، أو تقريب مَنزلته نحو صُدَيِّقي أو تعظيمه نحو قول أوس بن حَجَر:

فوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرَّأس لم تكُن ... لِتَبْلُغَهُ حتى تَكلَّ وتَعْمَلا

وزاد بعضهم التمليح نحو بُنَية وحُبيب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر:

١ ـ أن يكون اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله:

يا ما أميْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا ... مِن هَؤلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّلَمِ (١)

٢ ـ وألّا يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلا تصغر المضْمَرات ولا المُبْهمات ولا مَنْ وكيفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذّ، كما سيأتي:

٣ ـ وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغّر نحو كُمَيت وشُعَيب، لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيْمِن ومُسَيْطِر، لأنهما على صيغة تشبهه.

٤ ـ وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، كفُلَيْس ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال: عليها بُنِيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا

---

(١) البيت لعلي بن حمزة العريني، وقيل أنه حضري لا بدوي (اللسان: شدن).

الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفيّ، ألا ترى أن نحو أحَيْمِر وَمُكَيْرم وسُفَيْرج: وزنها الصرفي أفَيْعِل، ومُفَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِل في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعَيْل» وهو خاص بالثلاثيّ. ولا بدَّ من ضم الأوّل ولو تقديراً، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمَّى ياء التصغير. وَيُقْتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُغيّز: للّغز، وَزُميّل للجبان تصغيراً، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعَيْعِل» كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لِين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه قُنَيْدِيل، وإلّا قلب إليها، كمصيبيح وعُصيفير، في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعَيْعِيل».

ويُتَوَصَّل إلى هذين البناءين بما تُوَصِّل به بناء فَعالِل وفَعالِيل في التكسير من الحذف وجوباً، أو تخييراً، فتقول في سفرجَل وفَرزدق، ومستخرج، وألندد، وبلندد، وحَيزبون: سُفَيْرِج، وفُريزد أو فريزق، ومُخَيْرِج، وألَيْد، ويلَنْد. وحُزيبين، وفي سرندي، وعلندي، سُرَيْنِد وعُلَيند، أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ، مع إعلالهما إعلال قاض.

وكما جاز في التكسير تعويض ياء قبل الآخر مما حُذِف، يجوز هنا أيضاً، فتقول سُفَيْرج وسُفَيْريج، كما قلت في التكسير: سَفارِج وسفارِيج، ولا يمكن زيادتها في تكسيرِ وتصغيرِ نحو أحر نجام مصدر أحر نجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشاذٌّ، مثاله في التكسير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهطاً وكُراعاً على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمْكِنة، وأرْهُط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة، ومثاله في التصغير تصغيرهم مَغْرِباً وعِشاء على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان، وإنساناً وَلَيْلَة، على

أَنَيْسِيان ولُيَيْلِيَة، ورجُلاً على رُوَيْجل، وصِبْية وَغِلْمة وَبنون على أصَيْبِية، وأغيلمة، وَأبَيْنـون، وَعشيـة على عُشَيْشيـة، والقيـاس: مُغَيْـرب، وعُشَيّ، وأنَيْسين، ولُيَيْلة، ورُجَيْل، وَصُبَيَة، وَغلَيْمة، وَبُنَيُّون وَعُشَيَّة. وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويُسْتثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبْلى، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء، وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس، وما قبل ألف فَعْلان الذي لا يجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحة للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شُجَيْـرة وحُبيلى، وحُمَيراء، وأجيمال، وأفيراس، وسُكيران، وعُثيمان، لأنهم لم يجمعوها على فَعَالين كما جمعوا عليه سرْحاناً وسُلطاناً، ولذا تقول في تصغيرهما سُرَيْحين وسُلَيْطين، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيراً وتكسيراً[1].

---

(١) تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال:

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقاً، سواء كان مؤنثها خالياً من التاء، وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف، نحو سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان: للبطيء، تقول في تصغيرها: سكيران، وجويعان، وعريان، ونديمان وقطيان.

ثانياً: في الأعلام المرتجلة، نحو مروان، وعثمان، وعمران، وسعدان، وغطفان، وسلمان، تقول في تصغيرها: مريان، وعثيمان وعميران. . . الخ. أما عثمان، اسم جنس لفرخ الحبارى، وسعدان: لنبت فيقال في تصغيرهما: عثيمين، وسعيدين.

ثالثاً: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فعـلان مثلث الفاء سـاكن العين، كظربـان وسبعان، يقال في تصغيرهما ظريبان وسبيعان.

رابعاً: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الصفة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو زعفران، وعقربان، وأفعوان، وصليان: للحية، وعوثران: لنبت، تقول في تصغيرهما: زعيفران، وعقيربان، وأفيعيان، وصليليان، وعييثران، وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف نحو قرعبلانة: دويبة عظيمة البصر تقول في تصغيرها: قريعبة.

ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت الألف في اسم جنس على فعلان، مثلث الفاء ساكن العين، كـحومان: لنبـت، وأحـده حـومانة. وسلطان وسرحان، تقول في تصغيرهـا: حويين،

ويُستثنى من التوصل إلى بِنَاءَيْ فُعَيْعِل وفعَيْعِيل، بما يُتَوَصَّل به إلى بناء مَفاعل ومفاعيل، عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختَتَمة بشيء مقدّر انفصاله، والتصغير وارد على ما قبله، والمقدر الإنفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدود كقُرفُصاء، أو تائه كحَنْظلة، أو علامة نَسَب كعَبْقَريّ، أو ألف ونـون زائدتين، كزعْفران، وجُلْجُلان، أو علامتي تثنية، كمسلِمَيْن ومُسلـمان، أو علامتي جمـع تصحيح المـذكر والمؤنث، كجعفَرين وجعفـرون ومسلمـات، أو عَجُـزيّ المضاف والمَزْجيّ، فهذه كلها يخالف تصغيرهـا تكسيرهـا، تقول في التصغيـر: قُرَيْفِصاء، وحُنَيْـظلة، وعُبَيْقِريّ، وزُعَيفـران، وجُليجِـلان ومُسَيْلِمَين أو مُسَيْلِمـان، وجُعَيْفِرينَ أو جُعَيْفرون، ومُسَيْلِمات، وأُمَيْرِىء القيس وبُعَيْلَبَكّ، وتقول في تكسيرها: قرافِص، وحناظـل، وعباقـر، وزَعافـر، وجلاجـل، إذ لا لَبْس في حذف زوائـدها تكسيراً، بخلاف التصغير، للإلتباس بتصغير المجرد منها. وإذا أتت ألف التـأنيث المقصورة رابعة، ثبتت في التصغير، فتقول في حُبْلَى حُبَيْلي، وتُحـذف السادسـة والسابعة كَلُغَيْزي: للغز، وبَرْدَرايا: لموضع، فتقول: لُغَيْغِيز وبُرَيْدِر، وكذا الخامسة إن لم تُسبق بمدة كقَرْقَري: لموضع، تقول فيها قُرَيقر، وإن سبقت بمدة خيّرْت بين حذفها وحذف ألف التأنيث، كحباري: لطائر، وقُرَيْثاً لِتمر، فتقول: حُبَيِّر أو حُبَيْرَى، وقُرَيِّث أو قُرَيْثاً.

وأعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثاني الإسم المصغر ليناً منقلباً من غيره، يردّ إلى ما انقلب عنه. سواء كان واواً منقلبة ياء أو ألفاً، نحو قيمة وماء، تقول فيهما قُوَيْمة ومُوَيْـه إذ أصلهما قِوْمة وَموَهَ بخلاف ثاني معتدّ، فإنه غير لين، فيصغّر على مُتَيْعد، وبخلاف ثاني آدم، فإنه

= وسليطين، وسريحين، تشبيهاً لها بزليزيل وقريطيس وسريبيل، تصغير زلزال وقرطـاس مثلث الفاء، وسربال.

وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير، نحو سكران مسمى به، تقول في تصغيره، سكيران، وإن نقل عن اسم جنس للعلم ما بعد ياء التصغير، هو سلطان مسمى به، تقول في تصغيره سليطين. اهـ منه.

منقلب عن غير لين، فيقلب واواً كالألف الزائدة من نحو ضارب، والمجهولة من نحو صاب وعاج، فتقول فيها: أُوَيْدِم وضُوَيْرب، وصُوَيب وعُوَيْج. وأما تصغيرهم عيداً على عُيَيْد، مع أنه من العَوْد فشاذّ، ودعاهم إليه خوف الإلتباس بالعُود أحد الأعواد. أو كان ياء منقلبة واواً أو ألفاً، كموقن وناب، تقول فيهما مُيَيْقِن ونُيَيب، إذ أصلها مَيْقِن ونَيْب. أو كان همزة منقلبة ياء كذِيب، تقول فيه ذويب. أو كان أصله حرفاً صحيحاً غير همزة نحو دنينير في دينار، إذ أصله دِنّار، بتشديد النون.

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو قِيَم وَدِيَم.

وإن حذف بعض أصول الإسم، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاض، لم يُرَدّ إليه شيء، بل تقول شُوَيْكٍ وقويض، بكسره آخره منوّناً، رفعاً وجراً، وشُوَيْكياً وقُويضياً نصباً، وإلا ردّ، نحو كُلْ وَخُذْ وَعِدْ بحذف الفاء فيها، وَمُذْ وَقُلْ وَبِعْ بحذف العين أعلاماً، ونحو يد، ودم بحذف لامهما، ونحو قية وفيه وشيه، بحذف الفاء واللام، وَرَهْ بحذف العين أعلاماً أيضاً، فتقول في تصغيرها: أكَيل، وَأخَيْذ، ووعيد، برد الفاء، ومُنيذ وَقُوَيل وَبُيَيع. برد العين، ويُدَيّ وَدُميّ، برد اللام، وَوُقَيّ وَوُفَيّ وَوُشَيّ، برد الفاء واللام، وَرُأيّ، برد العين اللام.

أما العلم الثُّنَائيُّ الوضع، فإن صح ثانيه كبَلْ وهلْ، ضعِّف أو زيدت عليه ياء، فيقال بُلَيل أو بُلَيّ، وهُلَيل أو هُلَيّ، وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال لي لَوْ وما وكَيْ أعلاماً لَوٌ وكَيٌ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك، وتصغر تصغير دوٍ وحيٍ وماء، فيقال لُوَيّ وَكُيَيّ وَمُوَيّ، كما يقال دُوَيّ وَحُيَيّ وَمُوَيْه، إلا أن هذا لامه هاء، فرُدّ إليها.

وإن صغّر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثيّ أصلاً وحالاً، كدار وسنّ وأذن وعين، أو أصلاً كيد، أو مآلا فقط كحُبْلَى وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقاً، أي ترخيماً وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول دُوَيرة، وسُنَينة وعُيَينة، وأذينة، وَيُدَية، وحُبَيلة، وحُمَيرة، وفي غير الترخيم حُبَيلَى وحُميراء كما سلف، وسُمَية، وأصله سُمِيّيٌ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير،

والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمَّيت به مذكراً حذفت التاء، فنقول سُميٌّ، لتذكير مسمَّاه، وأما نحو شجر وبقَر فلا يصغر بالتاء لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنثهما، وأما عند من ذكّرهما فلا إشكال، وكذا نحو زينب وسُعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زُيينب، وسُعَيِّد بتشديد الياء.

وشذ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحرْب وذَوْد وَدِرْع ونَعْل ونحوها، مع ثلاثيتها، وإجلابها فيما زاد على الثلاثة، كوُرَيِّئة وأُمَيِّمة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وَقُدَيديمة، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام، وقُدَّام.

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْل وفُعَيْعِل، لأنه عبارة عن تصغير الإسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثي الأصول على فعَيْل، مجرَّداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كحُمَيد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وحَمُّودة، ولا التفات إلى اللبسِ ثقة بالقرائن. وإلا فبالتاء كحُبَيلة، وسوَيدة في حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما حُيَيْض وطُلَيْق من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكَّر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم، قلت: حُوَيِّض بشدّ الياء، وطُويلِق، بقلب ألفهما واواً، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعيُّ فيصغر على فُعيْعِيل كقُرَيْطِس وَعُصيفر في قِرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرَيْه وسُمَيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، أو على أبَيْرَة وأسَيْمع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد كرُغْفان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره. فمن أراد تصغير جمع رَدَّهُ إلى مفرده وصغَّره ثم يجمعه جمع مذكر إن

كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غِلمان وجوارٍ وَدَرَاهم: غُليمون أو غُليّمِين، وجِوَيْريات وَدُرَيْهمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعيّ فيُصغران؛ لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة.

١ ـ أفعل في التعجب.

٢ ـ والمزجي ولو عددياً عند من بناه.

٣ ـ وذَا وتا ومثناهما وجمعهما.

٤ ـ والذي والتي كذلك.

وحكمها: أن تصغير أفعل والمزجيّ كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، وضم كالي، ويزاد في آخر المثنى ألف، فتقول ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز:

أو تحلِفي بربّكِ العَلِيِّ أنّى أبو ذَيّالِكِ الصَّبيِّ

وَذيَّان وَتيَّان وأُولَيَّا، واللَّذيا وَاللَّتيا، واللّذيان، واللّتيان واللّذيِّين مطلقاً، بفتح الياء المشددة أو كسرها، أو اللّذيُّون في حالة الجمع بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش[1]، واللَّتيان جمع اللَّتيا، يغني عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واواً، وحذف لامها وهي الياء الأخيرة وتقلب الهمزة في اللائي، فيقال اللَّويا واللَّوَيْتا، وضم لام اللَّديا واللتيا لغة، كما في التسهيل، خلافاً للحزيزيّ في «دُرَّة الغواص». وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً.

---

(١) سيبويه يقول بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء والأخفش يقول بفتح ما قبلهما، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا. فالأول يحذفها اعتباطاً في التثنية. والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع. اهـ.

النَّسَب

وسماه سيبويه الإضافة، وابن الحاجب النِّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظيّ، ومعنويّ، وحُكْمِيّ:

فالأول: زيادة ياء مشددةً في آخر الإسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطّراد، كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصرية.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسيّ أو للنسب كشافعيّ، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب، غيرُهما بدونها، ولهذا التقدير ثمرة تظهر في نحو بخاتِيّ وكراسي إذا سُمِّي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظراً لما قبل التسمية؛ فإن الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمِّيَ به مؤنث فيكون ممنوعاً من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنويّ. والأفصح في نحو مرميّ مما إحدى ياءيه زائدة حذْفُهما، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واواً، لكن بعد قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول على الأول مرميّ، وعلى الثانية مرْمَويّ.

ويتعين في نحو حيًّ وَطيّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واواً كطَوِيّ وَحَيَوِيّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة مكّي، وقول العامة خليفتِيّ في خليفة، وخلْوَتيّ في خلْوة لحْن، والصواب خَلَفِيّ وَخَلْويّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعداً مطلقاً، أو رابعة متحركاً ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كحُبارى: لطائر، أو الإلحاق كحبَرْكيَ مُلْحق بسفرجل: للقُراد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها حُبارِ حُبارِيّ وَحَبَرْكيّ ومصطفيّ. والثانية ألف التأنيث خاصة كجمَزَى: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه جَمَزِيّ، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واواً، سواء كانت للتأنيث كحُبْلى، أو الإلحاق كعَلْقَى، اسم لنبت، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كمَلْهَى من اللهو، تقول فيها: حُبْلِيّ أو حُبْلَوِيّ، وعَلْقِيّ أو عَلقوِيّ، وَمَلْهِيّ أو مَلْهَوِيّ. والقلب أحسن من الحَذْفِ، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، نحو حُبْلاوِيّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمتعدي، أو سادسة كالمستعْلِي، تقول فيهما: المتعديُّ والمستعلِيَّ. أما الرابعة كالقاضي فكألف نحو مَلْهى، تقول القاضِيّ والقاضَوِي، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشجي والشذي فيجب قلبها واواً، كألف نحو فَتى وَعَصى، تقول: شَجويّ وَشَذوِيّ، كما تقول فَتوِيّ وَعصَوِيّ، ولا تقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً، ويُتَوَصَّل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مرْمِيّ.

وإذا نسَبْتَ إلى فَعِل، مكسور العين، مثلث الفاء، كنَمِر ودُئِل وَإِبِل، فَتَحْت عينه في النسب، تقول نمَرِيّ، ودُؤَلِيّ وَإِبَلِيّ، وقال بعضهم يجوز في نحو إِبِل إبقاء الكسرة إتباعاً.

الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَين إذا أعربا بالحروف. تقول زَيديّ في النسب إلى زيدانِ وزيدُونَ. وأما من أجرى المثنى عَلَماً مجرى سلَيْمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنُّون، فيقول: زيداني ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غِسْلين، في لزوم الياء، والإعراب على النون منونة، يقول فيه زَيْدِينّي، ومن جعله كهارونَ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجمة مع لزوم الواو، أو كعَربُون في لزومها منوناً، أو كالماطرون: اسم قرية بالشأم في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجمع زَيْدُونِيّ.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو تَمَرات جمعاً، فنسب إلى مفرده ساكن الميم، وعلما إليه مفتوحها، سواء حُكِي أو مُنع، وذلك للفرق بين النسب إليه مفرداً

وجمعاً، وأما نحو ضَخْمات[1] فألف كألف حُبْلى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعداً، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات، أو الشاذة كسُرادقات، تقول فيها مُسْلِميّ وَسُرَادقيّ.

ويجب حذف ستةٍ أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طيِّب وَهَيِّن طَيْبيّ وهَيْنِيّ، بخلاف المفتوحة كهبَيَّخ للغلام الممتلىء ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّيم، تقول هَبَيَّخِيّ ومُهَيِّيمِيّ، تصغيرها مِهْيَام، مِفْعال من هام على وجهه: إذا ذهب مِنَ العشق، أو مِنْ هام إذا عطِش، أو مُهوِّم، اسم فاعل من هَوَّمَ الرجلُ: هز رأسه من النُّعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مُهَيْوِم، فيُعلّ على مُهيِّم، إتباعاً لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فيشتبه حينئذ باسم الفاعل المكبر من هَيَّمه الحُبّ، فإذا نسب إلى المصغَّر زيدت ياء، لمنع الإشتباه، ومثله مصغر مُهيِّم المذكور، وشذّ طائِيّ في طَيّىء، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية ألفاً.

ثانيها: ياء فَعِيلة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعِّفها، كحنيفة وحنَفيّ، وصحيفة وَصَحَفيّ بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذ سَلِيقي، منسوباً إلى سلِيقة في قوله:

لَسْتُ بِنَحْويّ يَلُوكُ لِسانُه ... ولكِنْ سليقيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ

كما شذَّ عَميرِيّ وَسَلِيمِي، في عَمِيرة كلْب وَسلِيمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عَمِيرة غير كلْب، وسِليمة غير الأزد.

أما معتل العين كطويلة، أو مضعفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَويليّ، وجَلِيليّ.

---

(١) في الصبان نقلاً عن الفارضي: أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة... الخ، سواء كان اسماً أو صفة، وعليه فيقال في هندات: هندي وهندوي. اهـ.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كجُهيْنة وَقُـرَيْظة، تقول في النسبة إليهما: جُهَنِيّ وقُرظِيّ بحذف التاء ثم الياء، وعُيَنِي وَقُوَمِي، في عُيَيْنة وقُوَيمة كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشذَّ رُدَيْنِيّ في رُدَيْنة، ولا يجوز الحذف في نحو قَلِيلة، لأن العين مضعَّفة.

رابعها: واو فعُولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غيرَ مضعفتها كشَنُوءَة، تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شَنَئِيّ، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال شَنَوِي بالواو، قال فيها شَنُوَّة، بشد الواو. وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيرُه إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو قوُولة وَمُلُولة، فلا حذْف فيهما غير التاء للإعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فَعِيل، بفتح فكسر، يائيّ اللام أو واويها، كغَنِي وعلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول غَنوِيّ وَعَلَوِي.

سادسها: ياء فُعَيل، بضم ففتح، المعتل اللام كقُصَي. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول قُصَوِي، فإن صحَّت لام فعِيل وفُعَيل، كعَقِيل وعُقَيل، لم يحذف منهما شيء، وشذَّ في ثَقيف وقُرَيش، وهُذَيل: ثَقَفي، وقُرَشِي، وهُذَلِي.

* * *

وحكم همـزة الممدود هنـا: كحكمها في التثنيـة، فتسلم إن كانت أصـلاً، كقُرَّائِي في قُرَّاء، ومنهم من يقلبها واواً، والأجود التصحيح. وتقلب واواً إن كانت للتأنيث كحَمْرَاوِي وَصَحْرَاوِي، في حمراء وصحـراء وشذَّ قلبهـا نونـاً في صَنْعاني وبَهْرَانِي، نسبة إلى صَنْعاء اليمنَ وبَهْرَاء اسم قَبيلة من قُضاعة، وبعض العرب يقول صَنْعاوِي وَبَهْرَاوِي على الأصل.

ويُخَيَّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل ككساء، فتقول عِلْبائي أو عِلْباوِي، وكسائي أو كساوي.

وَيُنْسَب إلى صدر العَلَم المركَّب إسناديّاً، كبَرقِي، وتأبطِي: في بَرَقَ نحرُه، وتأبط شرّاً. أو مَزْجِياً كبَعْلِي وَمَعْدِي: في بَعْلَبَكَّ وَمَعْدِ يَكْرِبَ. وهذا القياس فيه مطلقاً، سواء كان صحيح الصدر أو معتله، وبعضهم يعامل المعتل معاملة المنقوص، فيقول في مَعْدِ يكرب مَعْدَوي. وقيل يُنْسَبُ إلى عجزه، فتقول بَكِّي، وَكَرِبيّ. وقيل: إليهما مُزالاً تركيبهما، فتقول: بَعْلِيّ بَكِّيُّ وَمَعْدِي كَرَبي، وعليه قولُه:

تَـزَوَّجْتُهـا رَامِيَّـة هُـرْمُـزِيَّـةً بفَضْلَةِ ما أعطى الأميرُ من الرِّزقِ

في النسبة إلى «رامَ هُرْمُزَ» وقيل إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول بعْلَبَكِّي ومَعْدِ يكربِي. وقيل: يُنْسَبُ إلى «فَعْلَلٍ» مُنْتَحَتا منهما، تقول بَعْلَبكيّ ومَعْدكِي، كما تقولُ حضْرَمِي في حَضْرَمَوْت.

ومثل الإسنادي أيضاً الإضافي كامرىء القيس، تقول فيه امْرِئي أو مَرَئيّ، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذي الرُّمَّة يهجو امرأ القيس[1]:

إذا الـمَـرَئيُّ شَبَّ لـه بـنـاتٌ عَقَـدْنَ بـرأسـه إنَـةَ[2] وعـارا

وقول جرير:

يَـعُـدُّ النَّـاسِبُـونَ إلى تـميمٍ بُيُـوتَ المجـد أَرْبَعَـةً كـبـارا
ويخـرُجُ منهُمُ المَـرَئيُّ لَغْـواً كما ألغَيْتَ في الدِّيَـة الحُوارَا[3]

ويُسْتَثْنى من المركب الإضافي ما كان كُنية، كأبي بكر وأم كلثوم أو معرفاً صدره بعجزه، كابن عمر وابن الزُّبير، فإنك تَنْسبُ إلى عَجزه. فتقول: بكْرِي وَكُلْثُومِي وَعُمَرِي وألحق بهما ما خِيف فيه لُبْس، كقولهم في عبد مناف منافِي، وعبد الأشهل أشهلِي، رفعاً للَّبس، وشذَّ فيه، «فعللٌ» السابق، كتَيْمَلِي وَعَبْدرِي، ومَرْقَبِي،

(١) امرؤ القيس: قبيلة من تميم.
(٢) الانة كعدة: الخزي كما في القاموس.
(٣) الحوار: ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم ونسب الأشموني البيت الأخير لذي الرمة وأنشده محرفاً، وكتب عليه الصبان ما كتب والصواب ما هنا. وأنه لجرير. كما أنشدهما الفخر عند قوله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾. وكما في الأغاني في ترجمتي جرير وذي الرمة. اهـ. مؤلف.

عبْقِسِي، وعبْشمِيّ: في تيم اللاَّت، وعبد الدار، وامرىء القيس ابن حِجْر الكِنْدي، وعبد القيس، وعبد شَمْس. ومن الأخير قول عبد يغُوث الحارثي.

وتَضْحكُ مِنِّي شيخةٌ عبْشميَّة كأَنْ لَم تَرَى قَبْلي أَسيراً يَمانِيا

* * *

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفتْ لامه، فإنْ جبر في التثنيةَ وجمعَ التصحيح بردها، كأب وأخٍ وعِضَةٍ وَسَنَةٍ، تقول فيها: أَبَوانِ وأَخَوانِ وعِضَواتٍ وسَنَواتٍ أو عِضَهات وسَنَهات، وجبَ رد المحذوف في النسب، فتقول: أَبوِي وأَخَوِي وعِضَوِي وَسَنَوِي، أو عِضَهِي وَسَنَهِي. وإن لم يُجْيز فيهما جاز الأمران في النسب، نحو غَدٍ وَشَفَةٍ، تقول فيهما غَدِي وَشَفِي، أو غَدَوِي وَشَفَوِي. إلا إن كانت عينه معتلة، فيجب جَبْره، كَذَوِي في ذِي وَذَات، بمعنى صاحب وصاحبة[1] وشاهِي أو شَوْهِي، بسكون الواو في شاة، أصلها: شَوْهة. ويجوز الأمران في يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُد لامهما في التثنية، ووجب الردُّ عند من يردها، فتقول في الأول: يَدِيٌّ أو يَدَوِي، ودمِي أو دمَوِي؛ وعلى الثاني: يَدَوِي وَدَمَوِي لا غير.

وإذا نُسِب إلى ما حُذِفت لامه، وعُوِّض عنها تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حذفَت تاؤه، فتقول: بنوِي وأُخوِي في بِنْت وَأُخْت، ويونس يقول: بِنْتِي وَأُخْتِي، ببقاء التاء، محتجّاً بأن التاء لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلاً كفتاة، وبأن تاءها لا تُبْدل هاء في الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع، إذ تقول فيهما: بَنات وأَخوات، بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه، كعِدَة وصِفَة، تقول فيهما عِدِي وصِفي، وتُردُّ

---

(١) الأول على مذهب سيبويه، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي. بل يبقي العين مفتوحة. فيقلبها ألفاً. والثاني على مذهب أبي الحسن، لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي، فيمتنع القلب، وقد ورد السماع بمذهب سيبويه، وإليه رجع أبو الحسن وأصل شاة شوهة، بسكون الواو، بدليل شياء، فلما حذفت الهاء، فتحت الواو، لتاء التأنيث، فقلبت التأنيث، فقلبت ألفاً. اهـ. منه.

لمعتلها كشِيَة، تقول[١] فيه: وِشَوِي، بكسر الواو، وفتح الشين، أو وِشْيِي، بكسرتين بينهما شين ساكنة.

وإذا نسب إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مضعَّفاً، لم يجبر برد المحذوف، كسَهٍ ومُذْ، مسمًّى بهما، فتقول منهما سَهِي ومُذِي. لا سَتَهِي ومُنْذِي، وإن كان مضعفاً كـرُبَ بحذف الباء الأولى، مخفف رُبَّ إذا سمي به، فإنه يجبر برد المحذوف. فيقال رُبِّي، ومثل المضعَّف في وجوب الرد، معتلٌّ كالمُرِي، اسم فاعـل أرى، وكيَرَى مـضـارع رأى مسمّى بها، فتقـول فيهما المُرْئي، والبَرْئي، بفتـح الباء، وسكـون أو فتح الـراء، على الخلاف بين سيبـويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها.

وإذا نَسَبت إلى الثُّنائي وضعا، ضَعَّفتَ ثانيه إن كان معتلاً، فتقول في كَوْ وَكيْ مُسمَّى بهما: لَوٌّ وكَيٌّ بالتشديد، وتقول في لا عَلَما، (لاء) بالمد، وفي النسب إليها: لَوِّيٌّ وكيْوِي، ولائيٌ أو لاوِي، كما تقول في النسب إلى الدوِّ وهو الفلاة، والحي والسكاء: دَوِّيّ وحيويّ وكسائيّ أو كِساوِيّ، وأنت في الصحيح بالخيار، نحوكم فتقول كمِي بالتخفيف، أو كمِّي بالتضعيف.

* * *

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع، كقوميّ وَرَهْطِيّ: في قوم ورهط، أو اسم جنس كشَجَري في شجر، أو جمع تكسير لا واحد له، كأبابيليّ في أبابيل، أو علَما كَبْساتينيّ، نسبة إلى البساتين، عَلَم على قرية من ضواحي مصر، أو جاريا مجرى العلم كأنصاريّ أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفـرده كأعرابيّ[٢].

---

(١) أي على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن، فإن الأول يبقى حركة العين بعد رد المحذوف، وهي هنا الكسرة، ثم يقلبها فتحة، فتنقلب الياء ألفاً. ثم واواً والثاني يرد العين إلى سكونها الأصلي، فلا داعي للقلب عنده اهـ. منه.

(٢) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب، ثم خصص لساكني البادية، والعرب يعمه وساكن الحضر. اهـ. رضي ملخصاً.

خاتمة

قد يُسْتَغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ «فاعِلٍ» مقصوداً به صاحب كذا، كطاعم، وكاسٍ، ولابن، وتامرٍ. ومنه قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دعِ المكارِمَ لا تَرْحَل لبُغيتها واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكاسي

أي ذُوي طعام وكُسْوة. وقوله(١):

وَغَرَرْتَني وَزَعَمْتَ أنكَ لابنٌ في الصيف تامِرْ

أي ذو لبن وتمر:

أو بصوغ «فعَّال» بفتح الفاء وتشديد العين، مقصوداً به الحِرَفُ، كنَجَّار وعطَّار وبِزَّاز، أي محترف بالنِّجارة والعِطارَةِ والبِزازَةِ، أو يصوغ «فَعِل» بفتح فكسر، كطَعِم ولَبِن، أي صاحب طعام، ومنه قوله:

لَسْتُ بِلَيْليٍّ ولكنِّي نَهِرْ لا أدْلُجُ اللَّيلَ ولكنْ ابْتكر

وتصاغ نادراً على وزن «مِفعْال» كمِعطار، أي ذي عِطر، «وَمِفْعِيل» كفرس مِحْضِير، أي ذي حُضْر، بضم فسكون، وهو الجري.

* * *

وما خرج عما تقدم في النسب فشاذّ، كقولهم رَقْبانِيّ وشَعْرَانِيّ وفُوقانيَّ وتحتانيٍّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرَّقَبة، والشعْر، ولفوق، وتحت، ومرْوَزِيّ في مَرْو، بزيادة الزاي، وأُمَويَّ بفتح الهمزة في أمَية بضمها، ودُهْرِيُّ بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبدَويّ، بحذف الألف، في البادية، وَجَلُوليَّ وَحَرُورِي، بحذف الألف والهمزة، في جَلُولاء، قرية بفارس، وحَرُوراء قرية بالكوفة.

---

(١) هو الحطيئة الشاعر المخضرم أيضاً.

الباب الثالث

في أحكام تعم الإسم والفعل

فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

أعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كفرَّح بالتشديد من فرح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرْدَدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلْبَبَ بِدَحْرَج. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصليٍّ لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير غيره مع الإتصال، نحو قَطَّع، أو مع الإنفصال بزائد نحو عَقَنْقَل. بمهملة وقانين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو جلْبَبَ وجِلْباب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو مَرمَرِيس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو صَمَحْمَح بوزن سفرْجَل: للشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كقَرقف وسُندس، أو العين المفصولة بأصل، كحَدْرد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُباعيّ كسِمْسِم، أصليٌّ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليٌّ كصمحْمَحٍ وَسَمَعْمَعَ: لصغير الرأس، وحُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلَّ الأصول).

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصليٍّ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة، في قولك: «سألتمونيها» وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّات، فقال:

هنــاءٌ وتَسْليمٌ، تَـلا يــومَ أُنْسِـهِ ... نِهَـايـةُ مَسْئُول، أَمـانٌ وتسهيـلُ

وقد تكون الزيادة[1] واحدة، وثِنْتين، وثلاثاً، وأربعاً، ومواضعها أربعة، لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، وبعد اللام، ولا يخلو إذا

---

(١) أي لا يقيد كونها من حروف سألتمونيها كما يتضح مما يأتي.

كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو أُصبع وأكرم، وبين الفاء والعين، نحو كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو غزال. وبعد اللام كحُبْلَى.

والزيادتان المتفرِّقتان بينهما الفاء، نحو أجادل، وبينهما العين كعاقول، وبينهما اللام نحو قُصَيْرَى: أي الضلَع القصيرة، وبينهما الفاء والعين نحو إعصار، وبينهما العين واللام نحو خَيْزَلي، وهي مِشية فيها تثاقل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو أجْفَلَى للدعوة العامة. والمجتمعتان قبل الفاء، نحو منطلق، وبين الفاء والعين، نحو جواهر، وبين العين واللام، نحو خُطّاف، وبعد اللام نحو علباء.

والثلاث المتفرقات نحو تماثيل، والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخـرج، وبين العين واللام نحو سَلاليم، وبعد اللام نحو عنفوان. واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أُفْعُوَان.

والأربع المتفرقات نحو احميرار مصدر احمارَّ، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة الزيادة تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء تَضَارَبَ من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكْمه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كنُوتي سُنْبل وحَنْظل، من أسبل الزرع، وَحَظِلت الإبل؛ أي خرج سُنْبُل الزرع، وتأذت الإبِـل من أكل الحنـظل، فنونهمـا زائدة، لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنوني نرْجِس، بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِغ بضم فسكـون ففتح فكسـر: لبقلة، وتاءي تنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتَتْفُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب، لانتفاء هذه الأوزان في الرُّباعيّ المجرَّد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مَثَلاً، كأيْطل بفتحتين بينهما ساكن؛ وإيْطل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً. كتُتْفُل بضمتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُل كبُرْثُن لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَتْفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود «لفَعْلُل» بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الإتحاد.

السادس: كون الحرف دالاًّ على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الإشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الإشتقاق، كالنون ثالثة ساكنةً غير مدغمة، بعدها حرفان، كوَرَنْتَل، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للدَاهية، وَشَرَنْبَث بزنته: للغليظ الكفين والرجلين، وعَصَنْصَر بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كجَحنفل بزنته أيضاً، وهو الغليظ الشفة، من الجَحْفَلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهمزة أرنب وأفكَل، بفتحتين بينهما ساكن: للرَّعْدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنونات حِنْطَأوٍ، بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكِنْتَأوٍ بزنته، لعظيم اللحية، وسِنْدَأو وَقِنْدأو بزنة ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم عاشراً ـ وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كَنَهْبُل، بفتحتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: «فَعَلُّل»، وبتقدير زيادتها «فَنَعْلُل» وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويُحْكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعِمَاد وحُبْلَى،

ويحكم بزيادة الواو متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم، كمحمود وبُويع، بخلاف نحو سَوْط وَورَنْتل وَوَعْوَعَة.

ويحكم بزيدة الياء متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدَّر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمسم كيضرب فعلاً، وَيَرْمَع اسما، بخلاف نحو بيت ويُؤْيُؤْ لطائر، ويَسْتَعُور بزنة فَعْلُلُول، كعضْرَفُوط: اسم لدويبة.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثـر من أصلين، ولم تلزم في الإشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو مهْد ومِرْعِـز، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لأن من الصوف، فإنهم قالوا: ثوب مُمَرْعز فأثبتوها في الإشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدَّرة متى صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأحْفَظُ فِعلاً، وأفضل اسماً مشتقاً، وإصبع اسماً جامداً، وأقْلُس جمعاً، وكحمراء وصحراء.

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفة إن كانت مسبوقة بألف مسبوقةٍ بأكثر من أصلين، كسكران وغَضْبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة كغَضَنْفر وقَرنْفَل، أو كانت من باب الإنفعال، كانطَلَقَ ومُنْطَلِق، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعل كالتَّدَحْرج، والتفاعل كالتعاون، والإفتعال كالإقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين أو كانت التاء في التفعيـل أو التفعلل، أو كانت للتـأنيث كقائمـة، أو بدأت المضارع، وتُزاد التاء سماعاً في نحو ملكوت وَجَبَرُوت ورَهَبُوت وعنكبوت. وتـزاد السين سماعاً في قُدْموس بزنة عُصْفور، للإلحاق به وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم أهْراق في أراق، وبأمهات في جمع أم ومن مثل لها بهاء السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة ومثلوا للأم بطَيْسَل وزَيْدَل وَعَبْدَل، والأصل طَيْس وهو الكثير، وزند، وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدّ عليه بردّ هاء السكت

فصل في همزة الوصل

همزة الوصل: هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون في حرف غير ألْ، ومثلها أَمْ في لغة حمْير، ولا في فعل مضارع[1] مطلقاً، ولا في ماض ثلاثي كأمَر وأخذ، أو رُباعيّ كأكرم وأعطى، بل في الخماسيّ كانطلق واقتدر، والسُّداسِيّ كاستخرج واحر نجم، وأمرهما، وأمر الثلاثيّ الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب، بخلاف نحو هَبْ وعِدْ وقُلْ. ولا في اسم إلا في مصادر الخماسيّ والسداسيّ، كانطلاق واستخراج، وفي عشرة أسماء مسموعة، وهي: اسمٌ وسْتٌ، وابنٌ، وابنُمٌ، وابنة، وامْرُؤٌ، وامرَأة، واثْنان، واثْنتان، وايْمُنُ المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل في أل، وضمها نحو انطُلِق واستُخْرِج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة، كادخُلْ واكتُب، بخلاف امْشُوا واقْضُوا مما جُعِلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزِي، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في أيْمُن وايم، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان مع الإشمام في نحو اختار وانقاد مبنيين للمجهول. ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتحذف لفظاً لا خطاً إلا إن سبقتْ بكلام، ولفظاً وخطاً في «ابن» مسبوق بعلَم، وبعده علم بشرط كونه صفة للأول، والثاني أباً له، ما لم يقع أول السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم، قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك:

أفي الحق أن يُعْطى ثلاثون شاعراً ... ويُحْرَمُ ما دُون الرضا شاعِرٌ مِثلي

كما سامحوا عَمْراً بواو مزيدة ... وضُويق «باسم الله» في ألفِ الوصل

---

(١) قد أثبتها ابن مالك وابنه فيه، متى كان مبتدأ بتاءين، وأريد أدغامهما، نحو اتجل، كما سيأتي في الإدغام.

وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِياً، أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾؟ أبنك هذا؟ أَسمك عليّ؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفاً، وقد تسهل نحو: ﴿آللهُ أذِن لكم؟﴾ كما تحذف همزةِ «أل» خطأً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب، نحو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ والمَسَاكِينِ﴾؛ ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾؛ ﴿وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى﴾.

وكقول الشاعر:

يا لَلرِّجالِ عَلَيْكُمُ حَمْلَتِي حُسِبَتْ

ونحو يا للماء والعُشْبِ ولا تحقق مطلقاً إلا في الضرورة، كقوله:

لا لا أَرَى اثْنَيْنِ أحسَنَ شِيمةً ... على حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِني ومِنْ جُمْلِ

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسْكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مُطْلَق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلالُ بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكْسَ، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو اصطبر وادّكر. وخرج بالمكان العِوَض، فقد يكون في غير مكان المعوَّض منه كتاءَي عِدَة واستقامة وهمزتي ابن واسم. وقال الأشمونيّ: قد يُطْلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثَمَّ اختص بمعروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال

المعجمتان، كقولهم في وُكْنَة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُقْنة، وفي أغنّ أخنَ، وفي رُبَع ربَح، وفي خَطَر غَطَر، وفي جَلْد حصد، وفي تلعثَم تلَعْذَم.

وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً، يجمعها قولك «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته» والضروريّ منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هَدَأتُ مُوطِيا» وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه، كقولهم أصيْلان: تصغير أُصْلان بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أُصيلال، وفي اضطجع إذا نام: الْطَجع، وفي نحو عليّ علماً، وفي الوقف أو ما جرى مجراه: عليجّ بإبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني، والياء جيماً في الثالث.

قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيها أُصيْلالاً أُسائِلُها أعْيَتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِن أَحدِ

وقال منظور بن حَبَّة الأسدي في ذئب:

لَمَّا رَأى أن لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ

وقال آخر:

خالي عُوَيْفُ وأبو عَلِجْ المُطعمانِ اللَّحْمِ بالعشِجَ

يريد أبا عليّ والعشيّ، وتسمى هذه اللغة عَجْعَجَة قُضاعة. واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِق، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن:

لا هُمَّ إن كنت قبلتَ حِجَّتجْ
فلا يزالُ شَاحِجٌ يأْتيكَ بِج
أقْمَرُ نهَّاتٌ يُنَزِّي وَفَرَتِجْ[1]

(١) الشاحج: البغل إذا صوت. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. ينزي: يحرك والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن، والظاهر أن هذه لغات القبائل، وليست من الإبدال.

(١) الإعلال في الهمزة

١ ـ تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَماوٌ وبِنايٌ، بخلاف نحو قال، وباع، وإداوة، وهي المِطْهرة، وهداية، لعدم التطرف. ونحو دَلْو وَظَبْي، لعدم تقدم الألف، ونحو آيةٍ ورايةٍ، لعدم زيادتها.

وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراءَ، إذ أصلها حَمْرَى كسَكرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمدّ، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

الثاني: أن تقعا عينا لاسم فاعل فِعْل أعلّتا فيه، نحو قائل وبائع، أصلهما قاوِل وبايع، بخلاف نحو عَيِنَ فهو عايِنَ، وَعوِرَ فهو عاوِر، لأن العين لما صحت في الفعل، خوف الالباس بعان وعار، صحت في اسم الفاعل تبعاً للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مَفَاعل» وشِبْهه وقد كانتا مدتين زائدتين في المفرد، كعجوز وعجائز وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قَسْوَر، وهو الأسد، وقساوِر، لأن الواو ليست بمدة، ومَعيشة ومعايِش، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذّ في مُصيبة مصائب، وفي مَنارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهَّله شَبَه الأصليِّ بالزائد.

وتشاركهما في ذلك الحكم الألفْ كَرِسَالة ورسائل، وقِلَادة وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيتي لِينين بينهما ألف «مفاعِل»، سواء كان اللّيّنان ياءين، كنيائف جمع نيِّف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين، كأوائل جمع أوَّل، أو مختلفين، كسيائد جميع سيِّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المُثَنَّى الطَّهَوِيّ:

وَكحَّلَ العينين بالعَواوِرِ

من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل» ولذا صُحِّح.

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو أواصل وأواق، جمعي واصله وواقية، ومنه قول مُهَلْهِل:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقَالَتْ   يا عدِيّاً لقَد وقتْكَ الأَواقي

ونحو الأولى أنثى الأوّل، وكذا جمعها وهو الأوَل، بخلاف نحو هَوَوِيّ ونَوَوِيّ، في النسبة إلى هَوىً وَنَوىً، لعدم التصدر، وَوُوْفِيَ وَوُعِدَ مجهولين، لعدم تأصل الثانية.

وتبدل، لعدم تأصل الثانية.

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشددة، كوُجوه وأُجُوه، ووُقوت وأُقوت: في جمع وقت ووجه، وأدْؤُر وأدؤُر، وأنْوُر وأنْؤُر: جمعيْ دار ونار، وقَئُول وصَئُول: مبالغة في قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، ونحو هذا دلو وضمة التقاء الساكنين، نحو ﴿ولا تَنْسَوْا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، وخرج بغير مشدَّدة، نحو التعوُّذ والتجوُّل.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في وِشاح، ووِفادة ووِسادة.

وتبديل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشدَّدة، كغائيّ ورائيّ: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء؛ بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

(ب) فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واواً، ولا يكون ذلك إلا في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على زنة «مَفَاعِل»، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه. وكانت لامه همزة أو واواً أو ياء، فخرج باشتراط عروض الهمزة المَرائِي: في جمع مِرْآة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير

سلامة اللام، في نحو صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذُكِر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواواً في موضع واحد. فالتي تقلب يـاء يشترط فيهـا أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واواً منقلبة ياء، والتي تقلب واواً يشترط فيها أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع نحتاج إلى أربعة أمثلة:

١ ـ مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَايِيء، بياء مكسورة، هي ياء المفرد؛ وهمزة بعدها هي لامه. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصـار خَطَائِيء بهمـزتين، ثم الهمزة الثـانية يـاء، لأن الهمزة المتطرِّفة إثر همزة تقلب ياء مطلقاً، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمـزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارَى والعذارى، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحـركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاءًا بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢ ـ ومثال ما لامه أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضاييُ بياءين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف، فصار قضائِيُ، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفاً، فصار قضاءاً، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

٣ ـ ومثال ما لامه واو قلبت ياء في المفرد: مَطِيئة، إذ أصلها مَطِيْوَة من المَطا، وهو الظهر، أو من المَطْو وهو المدّ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيِّد وميِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطايِوُ، قلبت الواو ياء، لتطرُّفها إثر كسرة، فصار مَطايِيُ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدّم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءَيُ، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤ ـ ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هَرَاوَى، أصلها هَرَائِوُ. وذلك أن ألف المفرد قلب في الجمع همزة، كما في رسالة

ورسائل، فصار هَرائُو، ثم أبدلت الواو ياء لتطرُّفها إثر كسرة، فصار هَرَائيُ ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَرَاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءَا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واواً، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله: حَتَّى أزيرُوا المَنَائِيـا[١] والقياس المنايـا، و«اللهم اغْفِرْ لِي خَطَايْئِي» والقياس خطاياي، وهَدَاوَى جمع هَدِية، والقياس هدايا.

***

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة، والتي تُعَلّ هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها فلا تخلو الهمزتان: إمـا أن تكون الأولى متحـركة والثـانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو آمنت أومِنُ إيماناً، والأصل أأمَنْت أؤْمِن إئمَانا، وشذّ قراءة بعضهم إئْلافِهِمْ، بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العيْن أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدْغمت الأولى في الثانية، نحو سأَّال مبالغة في السؤآل، ولأَّل ورأَّس، في النسب لبائع اللُّؤلؤ والرُّءوس. وإن كانتا في موضع اللام، أبْدِلت الثانية ياء مطلقاً، فتقول في مثال قِمَطْر من قرأ قِرَأْى، في مثال: سَفَرْجَل منه: قَرَأْيَا.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطّرَف[٢] أو كانت الثانية مكسورة[٣] أبدلت

---

(١) هنا جزء من بيت شعر لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، قاله في غزوة بدر، وهو:

فمـا بَـرِحتْ أقْـدامُنا في مُقـامنـا ثَـلاثَتِنـا حتى أزِيـرُوا الـمَنـائِيـا

(٢) كأن تبنى من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن.

(٣) كأن تبنى من أم، بفتح الهمزة وشد الميم، مثل أصبع: بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها، والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول أأمم بهمزة مفتوحة فساكنة، تنقل حركة الميم الأولـى إلى واو، الهمـزة الثانية، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا في الباقي.

ياء مطلقاً. وإن لم تكن طَرَفا وكانت مضمومة[١]، أبدلت واواً مطلقاً، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم[٢] أبدلت واواً، وإن انكسر[٣] أبدلت ياء.

ويجوز في نحو رَأس ولُؤْم وبِئْر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو وضوء ومجيء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

٢ ـ الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسِر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو مِصباح ومفتاح، تقول فيهما مصابيح ومفاتيح، وَمُصَيْبِيح وَمُفَيتيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام غُلَييِّم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كرَضِيَ وَقَوِيَ وَعُفِيَ مَبنياً للمجهول، والغازي والداعي، أو قبل تاء التأنيث كشَجِيَة وَأكْسِيَة وغازِيَة وعُرَيْقِيَة: تصغير عَرْقُوَة، وشذ سَوَاسِوَة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِران، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان.

ثانيها: أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أعلَّت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، كصيام وقيام وانقِياد واعتِياد، فخرج نحو سِوار وسِواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، وَلِواذ وجِوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذ وجاوَرَ، وحال حِوَلاً وعاد المريضَ عِوَداً، لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحاً لعدم الكسر. وقلَّ الإعلال فيما عَدِمَ

---

(١) كأوب: جمع أب، وهو المرعى، أصله أأبب، بوزن أفلس، فنقلوا وأبدلوا الهمزة وأدغموا أحد المثلين في الآخر.

(٢) كأواده وأويدم، في جمع وتصغير آدم.

(٣) كأن تبنى من أم على وزن أصبع، بكسر الهمزة، وفتح الباب.

الألف، كقراءة بعضهم: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ الْبَيْتَ الحَرَامَ قِيَمًا للنَّاسِ﴾. وشذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَت الظَّبية تَنُور نِوَاراً، بكسر النون، أي نفرت، وشار الدابَّة شِواراً بالكسر: راضها، ولا ثالث لهم.

ثالثها: أن تكون عينا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفرده إما معتلَّة، كدار ودِيار، وحِيلة وحِيَل، ودِيمة وَدِيَم، وقيمة وقِيَم، وشذَّ حِوَج بالواو في حاجة، وإما شبيهة بالمعَلَّة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط وسِياط، وحَوْض وحِياض، وروض ورِياض. فإن عُدِمَت الألف صَحت الواو، نحو كُوز وكِوَزة، وشذ ثِيْرة جمع ثَوْر. وكذا إن تحركت في مفرده، كطَوِيل وطِوال، وشذ الإعلال في قول أنَيْفِ بن زَيّانَ النَّبهَانيّ الطَّائيّ:

تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَة ذِلَّةٌ   وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيالُها

وتَسْلم الواو أيضاً إن أعِلَّت لامُ المفرد، كجمع رَيَّانَ وجَوَّ، فيقال فيهما رِواء، وجِوَاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقلب اللام همزة.

رابعها: أن تقع طَرَفا، رابعة فصاعداً بعد فتح، نحو أعْطَيْتُ وزَكَّيْتُ وَمُعْطَيان ومُزَكَّيان، بصيغة اسم المَفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كَسْرة، وهي ساكنة مفردة، كميزان، ومِيقات، فخرَج نحو صِوان، وهو وِعاء الشيء، وسِوَار، لتحرك الواو فيهما، ونحو اجْلِوَّاذ، وهو إسراع الإبل في السير، واعْلِوَّاط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب، لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لاماً لِفُعْلَى «بضم فسكون» وصفاً، نحو الدُّنيا والعُلْياء، وقول الحجازيين القُصْوَى شاذ قياساً، فصيح استعمالاً، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما استحْوَذَ والقَوَد، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصْيَا على القياس. فإن كانت «فُعْلَى» اسماً لم تُغَيَّر كحُزْوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمةً، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا، نحو سيد وميت، وطيَّ وليَّ، مصدَرَي طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمي واقد لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديوان، إذ أصله دِوَّان «بشد الواو»، وبُويع، إذ أصل الواو ألف فاعَلَ، ونحو قَوْيَ «بفتح فسكون» مخفف قَوِي «بالكسر» للتخفيف. وشذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط كَضَيْوَنٍ وللسِّنَّور الذكر، ويوم أَيْوَم: حصلت فيه شدَّة، وعَوَى الكلب عَوْية، ورجاء بن حَيْوَة.

ثامنها: أن تكون الواو لام «مَفْعُول» الذي ماضيه على «فَعِل» بكسر العين، نحو مَرْضِيّ ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزوّ وشذ الإعلال في قول عبدِ يغوثَ الحارثيّ[1] من الجاهليين:

وقـد عَلمَتْ عِـرسي مُلَيْكـةُ أنَّني   أنـا اللَّيْثُ مَعـدِيًّـا عَلَيَّ وعـادِيـا

تاسعها: أن تكون لام «فُعُول» بضم الفاء جمعاً، كعِصِـيّ ودَلِيّ وقِفِيّ، ويقل فيه التصحيح، نحو أبُوٌّ وأخُوٌّ جمعي أب وأخ، ونُجُوّ جمع نَجْو، وهو السحاب الذي هَرَاق ماءه، وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوّ وعُتُوّ، ويقلّ فيه الإعلال، نحو عَتَا الشيخ عِتِيًّا: إذا كبِر، وقسا قلبه قِسِيًّا.

عاشرها: أن تكون عيناً «لفُعَّل» بضم الفـاء وتشديـد العين، جمعاً صحيـح اللام، غير مفصولة منهـا، كصُيَّم ونُيَّم، والأكثر تصحيحـه، كصُوَّم ونُـوَّم. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لئلا يتوالى إعلالان، كشُوَّىً، وغُوَّىً جمعي شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العين، نحو صُوَّام ونُوَّام، وشذ قول ذي الرُّمَّة:

ألا طَـرَقتْنَـا مَيَّـةُ بنَـةُ مُـنْـذِر   فمـا أَرَّقَ النُّيَّـامَ إلا سَـلامُهـا

(ب) قلب الألف والياء واواً

١ ـ وتقلب الألف واواً إذا انضم ما قبلها كبُويع وضُورِب وضُوَيْرِب.

٢ ـ وتقلب ياء واواً إن كانت الياء ساكنة مفردة مضموماً ما قبلها في غير جمع،

---

(١) اقرأ ترجمة عبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب للبغدادي (١: ٣١٣ ـ ٣١٧).

كمُوقِنٍ ومُوسِر، وَيُوقِنُ وَيُوسِر. فخرج بساكنة نحو هُيَام، وبمفردة نحو حُيَّض جمع حائض، وبمضموما ما قبلها: ما إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبِيض وهِيْم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء. ويجب في هذه الحالة قلب الضمَّة كسرة.

وكذا تقلب الياء واواً إذا انضم ما قبلها، وكانت لام «فَعُلَ» بفتح فضم كنهُوَ الرجل وَقَضُوَ، أو كان ما هي فيه مختوماً بتاء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرَّمي مثل مقْدُرة، فإنك تقول مَرْمُوَة. أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمْي أيضاً مثلَ سَبُعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول رَمُوان.

وكذا تقلب واواً إن كانت لاماً «لَفَعْلَى، بفتح الفاء» اسماً لا صفـة، كتَقْوَى وشَرْوَى، وهو المِثل، وفَتْوَى. «وشذَّ التصحيح في سَعْيا: لمكان، وَرَيًّا: للرائحة». وكذا. إن كانت الياء عيناً «لفُعْلَى، بضم الفاء» اسماً كطُوبى، أو صفة جارية مجرى الأسمـاء، وكانت مؤنث أفعـل، كطُوبى وَكُـوسَى وَخُوْرَى، مؤنثـات أطْيَبَ وأكْيَسَ وأخيَر، فإن كانت «فُعْلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ أي جائزة، ومِشْيَة حِيْكَى، أي يتحرَّك فيها المَنْكِبان. وقال بعضهم: إن كانت «فُعْلَى» وصفاً: فإن سلمت الضمة قلبت اليـاء واواً، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول الطُّوبى وَالـطِّيبى، والضُّوقَى والضِّيقي، والكوسَى والكِيسَى.

(ج) قلب الواو والياء ألفاً

تقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحاً.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيها.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألّا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جِيَل وَتَوم بفتح أولهما وثانيهما مخففيّ جَيْأل وتَوْءَم «بفتح فسكون ففتح فيهما»، الأول اسم للضَّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر، وبالثالث العِوَض والحِيَل والسُّوَر، «بالكسر في الأوَّلَيْن والضم في الثالث»، وبالرابع ضربَ وَاقد، وكتبَ يَاسر، وبالخامس بَيَان وَطَوِيل وَخوَرْنَق: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، ورَمَيَا وَغزَوَا وفَتَيان وَعَصَوان لوجود الألف، وعَلَوِيّ وَفَتَوِيّ، لوجود ياء النسب المشدَّدة.

السادس: «ألّا تكونا عينا لِفَعِلَ بكسر العين»، الذي الوصف منه على أفعل، كهَيِف فهو أهْيَف، وعَوِر فهو أعْوَر. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلّ، كخاف وهاب.

السابع: ألّا تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل، كالهَيَف وهو ضُمور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألّا تكون الواو عيناً لافتعل الدالّ على التشارك في الفعل، كاجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرَوا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كاخْتَان بمعنى خان، واختار بمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعِلَّتْ في استافوا: بمعنى تسايفوا، أي تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألّا تكون إحداهما متلوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال فإن كانت كذلك صَحَّتِ الأولى، وأعلَّت الثانية، نحو الحَيَا والهَوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أَيَيَة كقَصَبَة، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإنْ لِحرفَيْنِ ذا الإعلالُ اسْتحقّ صُحِّحَ أوَّلُ وَعَكْسٌ قد يَحقّ

العاشر: ألّا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون،

وألف التأنيث، نحو الجَوَلان والهَيَمان[١] مصدريّ جَالَ وَهَامَ، والصَّوَرَى اسم محل، والحَيَدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشذّ الإعلال في ماهان[٢] وداران، والأصل مَوَهان وَدَوَران، بفتحات فيهما.

فصل في فاء الإفتعال وتائه

١ ـ إذا كانت فاء الإفتعال واواً أو ياء أصلية، أبْدِلت تـاء، وأدْغمت في تاء الإفتعال، وكذا ما تَصَرَّف منه، نحو اتَّعَد وَاتَّصَل واتَّسَر، من الوعد والوصل واليُسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء وإدغامها في تاء الإفتعال، في نحو إيتَزَر من الإزار لأن الياء ليست أصلية، ونحو أوْتمن من الأمن، لأن الواو ليست أصلية. وشذ في «افتعل» من الأكل اتَّكَـلَ.

٢ ـ وإذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فنقول في «افتعل» من الصبر: اصطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضاً، وجاء قليلاً اصَّلح واضَّرب، بقلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغـام، وتقول من الـطُّهر «بـالطاء المهملة» اطَّهَّر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين، وسكون أوَّلهما. ومن الظلم بالمعجمة اظْطَلَم، بمعجمة فمُهْمَلة.

ويجوز لك فيه ثلاثـة أوجه: إظهـار كل منهمـا على الأصل، وإبـدال الظاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اطَّلم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضاً، فتقول أظَّلم بالمعجمة. وقد رُوِي قول زُهَيْر يمدح هَرِمِ بن سِنان:

هُـوَ الجوادُ الـذي يُعْطيـك نائِلَهُ عفـواً، ويُـظْلَمُ أحيـانـاً فَيَـظْلِمُ

فَيَظَّلِمُ بتشديد المهملة، ويَظلِّمُ بتشديد المعجمة، ويَظْطَلِم بالإظهار.

٣ ـ وإذا كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، أبْدِلت تاؤه دالاً مُهملة، فتقول في

---

(١) هذا قول سيبويه. وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوماً بألف ونون الإعلال وشذ عنـده الجولان والهيمان. والصحيح الأول.

(٢) وقيل إنهما إسمان أعجميان، فلا يردان على القاعدة.

«افْتَعلَ» من دان: ادّان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أولهما، ومن زَجَر ازْدَجَر، بلا إدغام، ومن ذكر اذْدَكَر.

ولك في هذا المثال ثلاثةُ الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول اذْكَر وادَّكَر وَاذَّكر. وَقُرِىء شاذاً «فهل من مُذّكِر» بالذال المعجمة والإدغام[١].

وسمع إبدال تاء الإفتعال صاداً مع الإدغام، وعليه قراءة «وَهُمْ يَخِصُّمُون» أي يختصِمُون.

فصل

إبدال الميم من الواو ومن النون

١ ـ تُبْـدَل الميم من الواو وجوباً في «فم»، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر، ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله ﷺ: «لخُلُوفِ فم الصائمِ أطيبُ عندَ اللّهِ من ريحِ المسك». وقول رُؤْبة:

يُـضْـحُ ظـمـآنَ وفـي البَحْـرِ فَمُـهُ

٢ ـ ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل ياء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ وقوله: ﴿مَن بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾؟.

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رُؤْبة:

يـا هـالَ ذاتَ المنـطِقِ التَّمْتـامِ وكـفـكَ الـمـخـضَّـبِ الـبَـنـام

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْوَدُ قَاتِنٌ: أي قاتم، بإبدال الميم نوناً.

---

(١) فائدة: إذا كانت فاء الإفتعال ثاء مثلثة، جاز إبدالها تاء وإدغامها، فتقول في افتعل من الثغر: اتغر بالمثناة مشددة، ولك قلب التاء ثاء مثلثة والإدغام، فتقول اثغر، بالمثلثة المشددة، وسمع ادغر أيضاً. اهـ. منه.

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتـل إن جانس، الحركة، كيقُولُ ويَبيع أصلها يَقْولُ كيَنْصُر، ويَبْيع كيضْرِب، وإلا قلِبَ حرفاً يجانسها، كيَخاف ويُخيف، أصلهما يَخْوف كيعْلم، ويُخْوِف كيُكْرِم.

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كبايع، وَعَوَّق، وبَيَّنَ، بالتشديد فيهما، كما يمتنع أيضاً إن كان فعلَ تعجب، نحو ما أبينَهُ وأقومَه، أو كان مضعَّفاً، نحو ابيضّ واسودّ، أو معتل اللام نحو أحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: الفعل المعتل عيناً كما مُثّل.

الثاني: الإسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول كمَقام ومَعاش، أصلهما: مَقْوَم وَمَعْيَش على زنة مذهب، فنقلوا وقلبوا. وأما مَدْيَـنَ وَمَرْيَمَ[1] فشاذّان، والقياس: مَدَان ومَرَام؛ وعند المبرد لا شذوذ، لأنه يُشترط في مَفْعَل أن يكون من الأسمـاء المتصلة بالأفعـال. والثاني كـأن تَبْنِي من البيع أو القـول اسماً على زنـة «تِحْلِيء» بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشـر الذي على الأديم، مما يلي منبت الشعر، فإنك تقول تِبْيع وتِقْيل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهـه في الوزن والـزيادة نحـو أبيض وأسـود، خـالفـه فيهمـا نحـو مِخْيط، وجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للأفعال والإستفعال، نحو إقوام واستقوام. ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خِلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها على الآخر، ويؤتى بالتاء عوضاً عنها، فيقال

---

(١) قال الرضيّ في شرح الشافية: وأما مريم ومدين فإن جعلتهما فعيلاً فلا شذوذ، إذ الياء للإلحاق، وإن جعلتها ـ مفعلاً فشاذان. وقال الأشموني: وأما مدين ومريم، فقد تقدم في حروف الزيادة أن وزنهما فعال لا مفعل. وإلا وجب الإعلال، ولا فعيل: لفقده في الكلام اهـ.

إقامة واستقامة، وقد تُحْذَف كأجاب إجاباً، وخصوصاً عند الإضافة، نحو: «وإقامِ الصَّلاة»، ويقتصر فيه على ما سَمِع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعوَل إعوالاً، واستحوذ استِحْواذاً، وهو إذن سماعيّ أيضاً.

الرابع: صيغة «مَفْعُول» كمقُول ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني، لئلا تنقلب الياء واواً، فيلتبس الواوي باليائيّ، بنو تميم تصحيح اليائيّ، فيقولون مبْيوع ومَدْيون ومَخْيُوط، وعليه قول العبَّاس بن مِرْداس السُّلَمِيّ:

قد كانَ قَوْمُكَ يَحسِبُونَكَ سَيِّداً وَإخالُ أنَّكَ سَيِّدُ مَغْبُونُ

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلانَ مَدْيُون لفلان.

وربما صَحَّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، فقد سُمِع ثوب مَصْوُون، وفرس مَفْوُود، وقول مَقْوُول، ومِسْك مَدْوُوف، أي مبلول.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسيّ، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف، كالاستثقال والتقاء الساكنين؛ وغيرُ قياسيّ، وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطاً. فالقياسيّ يدخل في ثلاث مسائل.

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثيّ، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أفْعَلَ» فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصفَيْه، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمِل غيره عليه، نحو أكرم ويُكْرِم ونُكْرِم وتُكْرِم ومُكْرِم، وشذّ قوله:

فإنَّه أهلُ لأنْ يُؤَكْرما

فلو أبْدِلت همزة «أفْعَلَ» هاء، كهَرَاقَ في أراق، أو عينا كعَنْهَلَ الإبلَ: لغة في أنْهَلَهَا، أي سقاها نَهَلا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريفهما.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجِع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثياً مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرّك ثلاثةُ أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلِلْت بالإتمام، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وَظَلْت، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذّ أَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثياً مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشذ هَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعاً أو أمراً اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأوّلان فقط، نحو يَقْرِرْنَ وَيَقِرْنَ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأوّلهما مكسور، حسُن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقِرْنَ في بُيُوتِكنَّ﴾ فإن كان أولُ المثلين، مفتوحاً كما في لغة قرِرْت أقَرُّ بالكسر في الماض، والفتح في المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ﴾.

وأما القسم الثاني من القياسيّ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقلّ إن شاء الله.

وأما غير القياسيّ فكحذف الياء من نحو يدٍ ودم ٍ، أصلهما يَدَيٌ وَدَمَيٌ، والواو من نحو اسم وابن وَشَفة، أصلها: سِمْوٌ وَبَنَوٌ وَشَفَوٌ، والهاء من نحو است، أصله سَتَةٌ، والتاء من نحو اسْطَاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدّها والأولى عبارة الكُوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَبَّر سيبويه. وهو لغة: الإدخال. واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مَخْرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو

باب واسع لدخوله في جميع الحروف. ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١ ـ فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثلين وسكن الثاني، نحو ظَلِلْت، أو عُكِس وكان الأول هاء سكت، نحو ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾، لأن الوقف مَنْوِيّ، وقد أدغمها ورْش على ضعف، أو كان مَدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويُعْطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقْرأ أحد. والحق أن الإدغام هنا رديء، أو تحركاً وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كقَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو دُرَر كما سيأتي:

٢ ـ ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرّكَ الثاني، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جدّ وحظّ وسَألّ ورأسّ، بزنة فعّال، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً.

أحدها: أن يكونا في كلمة كمدّ ومَلّ وحَبّ، أصلها مَدَدَ بالفتح. وَمَلِلَ بالكسر، وحَبُب بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو «جعل لَكم».

ثانيها: ألا يتصدَّر أحدهما كدَدَن وهو اللهو.

ثالثها: ألا يتَّصل بمدغم كَجُسَّسٍ جمع جاس.

رابعها: ألّا يكونا في وزن مُلْحق بغيره كقرْدد لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وجَلْبَبَ فإنه ملحق بدحرجَ، واقعنس فإنه ملحق باحر نجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألّا يكونا في اسم على وزن «فَعَلٍ» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعُلٍ» بضمتين كذُلُل جمع ذَلول: ضد الصعْب، أو «فِعَلٍ» بكسر ففتح كلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» بضم ففتح كدُرَر جمع دُرّة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم. أو كان الوزن ملحقاً، أو كان في اسم على زِنة فَعَل، أو فُعُل، أو فِعَل، أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألّا تكون حركة إحداهما عارضة، كاخْصُص أبي واكْفُفِ الشر.

العاشر: ألّا يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما، كحييَ وعَيِيّ.

الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في «افتعل» كاستتر، واقتتل.

٣ - وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضاً في ثلاثٍ أُخَر:

إحداها: أولَى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو تَتَجلّى وتتعلم. وإذا أدغمتَ جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافاً لابن هشام في توضيحه، حيث رَدّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنهما حُجَّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو اسْتَتر[1] واقتتل سَتّر وقَتّل يُستِّر سِتّاراً، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيّ، بخلاف نحو سَتّر بالتضعيف كفعّل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو تَتَجلّى، وتَتَعلم: اتَّجَلّى، واتَّعَلَّمُ.

وإذا أردت التخفيف في الإبتداء، حذَفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَاراً تلظّى﴾، ﴿وَلَقَدْ كنْتُم تَمَنَّوْنَ المَوْتَ﴾. وقد تُحْذَفُ النون الثانية من المضارع أيضاً، وعليه قراءة عاصم ﴿وَكَذَلِكَ نُجّي المؤمِنِينَ﴾ أصله نُنَجِّي بفتح الثاني.

ثانيها وثالثها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبنيّ عليه، نحو ﴿وَمَنْ يَرتَدِد منْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ يُقْرَأ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾، وقول جَرير يهجو الراعيَ النُّميريَّ الشاعر:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنكَ مِنْ نُمَيرٍ ... فَلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا

---

(١) تمثيل للإدغام في المسألة قبلها.

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف. والتزموا فك «أَفْعَل» في التعجُّب، نحو أَحْبِبْ بزيد، وأَشْدِدْ بِبَياض وَجه المُتقِينَ، وإدغامَ هلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ. ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو رُدّ وَشُدّ، من الضم للإتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماض، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعلُ أمْرٍ غيرُ متصرِّف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمُ فِعْلِ أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إلَيْنا. هَلُمَّ شُهداءَكُمْ﴾.

تنبيه

إذا وَلِيَ المدغَمَ حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو رَدُّوا وَرَدِّي وَرُدًّا، وإذا وليه هاء غائبه وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألفَ وَلِيَتْه، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافاً لثعلب. وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو رُدَّ القوم. ولم يَفُضِ الطرْفَ. فإذا كانا مفتوحي الفاء أو مكسوريها نحو عَضَّ وَفِرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكُوفيين.

وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرّك وجب فك الإدغام، نحو ﴿نحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أسرَهُمْ﴾. وقد يُفَكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو ألل السِّقاء: أي تَغَيَّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو قول أبي النجم العِجْلِيّ:

الحمدُ لِلّهِ العَليِّ الأجْلَلِ

فصل في إدغام المتقاربين

١ ـ حيث أن التقارب ينقسم إلى تقارب في المَخْرج، وتقارب في الصفة، لزم أن نُبين أوّلاً مخارج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول:

مخارج الحروف أربعة عشرَ تقريباً.

١ ـ أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.

٢ ـ ووسَطُه: للحاء، والعين المهملتين.

٣ ـ وأدناه: للخاء والغين المعجمتين.

٤ ـ وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.

٥ ـ ووسطه مع ما فوقه من الحَنَك: للجيم والشين.

٦ ـ وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.

٧ ـ وما دون طرَفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحَنَك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجاً.

٨ ـ وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.

٩ ـ وللنُّون ما يليه الخَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

١٠ ـ وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة طرفُه، مع أصول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثِنْتان من أعلى، وثنتان من أسفل.

١١ ـ وطرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.

١٢ ـ وطرفه مع طرف الثنايا: للظاء، والذال، والثاء المثلثة.

١٣ ـ وباطن الشفة السُّفْلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.

١٤ ـ وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها: جَهْر، وهَمْس، ورَخاوة، وشدة، وتوسُّط بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستِفال، وذَلاقة، واصمات، وصَفِير، ولِين.

١ ـ فالجمهور: ما ينحصر جَرْي النَّفَس مع تحركه لقوَّته، وقوَّة الإعتماد عليه في مَخْرجه، فلا يخرج إلا بصوت قَوِيّ، يمنع النَّفَس من الجري معه.

٢ ـ المهموس: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: «فَحَثَّهُ شخص سكَتَ».
وما عداها فهو المجهور.

٣ ـ والشديد: ما ينحصر جرْي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: «أجِدُكَ قَطَّبْتَ». ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القَلْقَلة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطْبُ جُدْ».

٤ ـ والرِّخو: ضدّه. والذي بينهما ما لا يتم له الإنحصار ولا الجري، وأحرفه: «لم يروِ عنا».

٥ ـ والمطبَق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنَك. وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

٦ ـ والمنفتح: بخلافه.

٧ ـ والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحَنَك. وأحرفه أحرف الإطباق: والخاء والغين المعجمتان، والقاف.

٨ ـ والمُسْتَفِلُ: ما عداها.

٩ ـ والذَّلاقة: الفصاحة والخِفة في الكلام. وحروفها: «مُرْ بِنَفَل ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعيّ أو خُماسيّ لثقلهما من أحدها إلا نادراً، كالمسجد، وهو الذهب، والزَّهْزَقة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

١٠ ـ والمُصْمَتة: ما عداها.

١١ ـ وأحرف الصَّفِير: الزاي، والسين، والصاد.

١٢ ـ وأحرف اللين: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قَلْب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو ادَّكَرَ واذَّكَر.

٢ ـ ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوُجوب، والإمتناع، والجواز.

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء: والدال، إلى الظاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرَها مع الراء، نحو ﴿بل رَفَعَهُ الله﴾. وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بغنّة: وهي أحرف «ينمو» واثنان بلا غُنَّة، وهما اللام والراء. وتقلب ميماً مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي، فلها خمس حالات:

والإمتناع في إدغام أحرف «ضَوِيَ مِشْفَر» فيما يقاربها؛ لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وغُنَّة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سَيِّد وَمَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون»، ونحو التاء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كما تقول سكَت ثابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبثّ تاجر أو دارم... الخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

التقاء الساكنين

١ ـ إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حَدّه، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذفُ الأوّل لفظاً وخطاً إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها، نحو قُلْ وَبِعْ وَخَفْ، ونحو أنتم تغزُون وتقضون، ولْترمُنَّ ولتَغْزُنّ يا رجال. وأنتِ ترمِين وتَغزِينَ، ولتَرْمِنّ ولَتَغزِنَّ يا هند، ويُحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين، وكان الأوَّل مدة أيضاً، نحو يغزو الجيش، ويرمي الرجل، و«رَكْعَتا الْفجْر خيْرٌ منَ الدُّنْيا وَما فِيها»، و﴿أطِيعُوا الله وأطِيعُوا الرَّسُولَ وأولِي الأمْرِ مِنْكُمْ﴾.

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تحذف إذا وليها ساكن كما تقدَّم.

ثانيهما: تنوين العلم الموصوفِ بابن مضاف إلى علم، نحو محمدُ بن عبد الله والتحريك إمَّا بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وأما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارعُه المجزوم، نحو رُدَّهُ ولم يَرُدَّه، والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو ﴿كُتِبَ علَيْكُمُ الصيام﴾ و﴿لهُم الْبُشْرى﴾ ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو اخْشَوا الله، ﴿ولا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُم﴾، لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو: بهمُ اليوم، وفيما ضمُّ التالي لثانيهما أصليّ، وإن كسر للمناسبة، نحو: قالتِ اخرُج، وقالتِ اغزِي، و﴿أن اقْتُلوا أنْفُسَكُم أو اخْرُجُوا مِنْ دِيارِكُمْ﴾.

وأما الفتح وجوباً وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الإثنين، نحو قالتا، وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو منَ الله، ومنَ الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو من ابنِك، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو رُدَّها ولم يرُدَّها. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر في نحو ﴿آلمَ اللَّهُ﴾ ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعة سوى ما مر.

٢ ـ ويغتفر التقاءُ الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو «وَلا الضالين»، ومادَّة، ودابَّة، وخُوَيصة. وتَمُودُّ الحبل.

الثاني: ما قُصِد سرده من الكلمات، نحو جِيْم مِيْمْ، قافْ، وَاو، وهكذا.

الثالث: ما وُقف عليه من الكلمات، نحو قال، وزيْد، وثوْب، وبكْر وَعمْرو، إلا أن مما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاءُ الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلسة جداً. وأما ما قبل آخره حرف لين. فالتقاء الساكنين فيه حقيقيّ، لإمكانه وإن ثقُلَ. وأخف اللين في الوقف: الألف. ثم الواو والياء مدَّين. ثم اللينان بلا مد. كثَوْب وبيْت.

الإمالة

وتسمى الكسر. والبطح. والإضجاع

هي لغة مصدر أمَلْت الشيء إمالة: عَدَلْت به إلى غير الجهة التي هو فيها واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك كنعمهِ وبسحِر.

وأصحابها: بنو تميم. وأسد وقَيْس وعامة نجد. لا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.

ولها أسباب وموانع فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة، كالفَتى، واشْتَرى أو تقديراً. كفتاة. لتقدير انفصال تاء التأنيث لا نحو باب. لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلُفها في بعض التصاريف. كألف مَلْهى: وَارْطَيَان وحُبْلَى وَغَزَا وَتَلا وسَجَى. لقولهم في تثنيتها: ملهَيان. وارْطَيَان وحُبْلَيَان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُزي، وتُلِي. وسُجِي.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فعل يئول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلْت بالكسر. كباع وكال وهاب وكاد ومات. إذ تقول: بِعْتُ. وكِلْت وهبْت. وكِدْت ومِتُّ. على لغة من كسر الميم بخلاف نحو طال.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء. كبايَعْته وسايَرْته.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عِيان وشَيْبان، ودخلْت بيْتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالِم، أو بعدها منفصلة منها بحرف ككِتاب، أو بحرفين كلاهما متحرِّك، وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضرِبَها، دون هو يضرُبها، أو أوَّلهما ساكن كشِمْلال، أو بهذين وبالهاء كدرْهَماك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدِّم، كإمالة والضُّحَى، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سَجَى وَقَلَى، لأن ألف الضُّحَى لا تمال، إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها كراشد، أو بعدها نحو هذا الْجدار، وبنيت الْجِدَار، وبعضهم جَعَل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يُجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إنَّ الأبْرَارَ﴾.

ثانيهما: حروف الإستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألَّا يكون مكسوراً. فخرج نحو طِلَاب وغِلَاب وَخِيام. وأن يكون متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألّا يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو مِصباح وإصلاح ومِطواع. وألا يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو ﴿وَعَلى أبْصارِهِمْ﴾ و﴿إذْ هُما في الْغَارِ﴾. ويشترط في المتأخر الإتصال أو الإنفصال بحرف أو حرفين كساخِر وخاطِب، وكنافِخ وناعِق، وكمواثيق ومناشيط.

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفّها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبةً عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثاني الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدَّر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدِّم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في

بيان، أو متأخر عنها نحو غانم وبايع، والذي في نفس الألف أقوى من الإثنين، ولذلك أُمِيلَ نحو طابَ وخافَ، مع تقدُّم حرف الإستعلاء، وحاق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المُمال في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء، فلا يمال نحو لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قويّ، فلا تُمال ألف كتاب؛ من نحو كتاب قاسم، لوجود حرف الإستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدَّمت. وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فتحة إلَّا، ولا عَلى، ولا إلى، مع السبب المقتضي في كلّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستَثْنَوْا من ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء، لكثرة استعمالهما.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلين، نحو من الكبر، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو مِنْ عمرو بخلاف نحو أعوذ بالله مِنَ الغِيَر، ومن قبح السِّيَر، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التأنيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التأنيث بألفها، لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والإختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو كتابيَهْ، ومنعها بعضهم، وهو الأصحّ.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرَّنه على كذا، مأخـوذ من قولهم مَـرَنَ على الشيء مُرونـاً وَمَرَانَة: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تَبْنيَ من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبحث أوّلاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعملَ سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنـة الفرعيـة ما يقتضيـه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يزاد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو اسم، فإن همزة الوصل فيه عِوَض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثالاً بزنة أيِسَ قلنا رَضِـبَ.

وإنْ وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الادغام مثلاً، عُمِل به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وُجِد في الأصـل سبب إعلال الحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلَب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أقَاتِل.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرَنْبَث، فيقال ضَرَنْبَب مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.

تطبيق

١ ـ إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلتَ فيه «بَنْيَع وقَنْوَل» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألّا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت قَوَّل وَبَيَّع، فيلتبسان بمضعَّفي، قال وباع.

٢ ـ وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «قِنْفَخْر بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة» قلت قِنْوَلّ وبَنْيَعّ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذراً من أن يلتبس بنحو عِلْكَدّ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل قِنْفَخْرٍ وأدغم: ولا يجوز أن تصوغ من نحو كَسَرَ وجَعَلَ على وزن جَحَنْفَل، فلا تقول كَسَنْرَر ولا جَعَنْلَل، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل وإن أدغمت التبس بنحو سَفَرْجَل، فيظن أنه خماسيّ الأصول.

٣ ـ وإذا قيل كيف تبني من نحو ضرّب مضعَّف العين على زنة مُحَوِيّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلتُ مُضَرِّبِيّ لا مُضَرَبِيّ. وذلك أن لفظ مُحَوِيّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَيَّي بثلاث ياءات، أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِيّ قبل النسب مُحيِّي بثلاث ياءات، على وزن مُطرِّز، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واواً، وفتح ما قبلها؛ فيصير بعد النسب مُحَوياً، وحيث أن هذه الأسباب

الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرِبّي نُطق به على حاله، أي على زنة مُحَويً لو لم يحصل فيه تغيير.

٤ ـ وإذا قيل: صُغ من (آءة) اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسْطار: اسم للخمر، قلت: مُسْتآة لا مُسْآة، لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْتَطار، من «ط ي ر»، ولو قدِّر أنه من «س ط ر» لقيل مُؤْواء.

٥ ـ وإذا قيل كيف تَبْني من «وأيْت» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة؛ مضافاً إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه «أوِي» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أوَّلا تبني من وأي بزنة كوكب فتقول: «وَوْأي» ثم يعلّ إعلال فتىً، فيقال وَوْأىً. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوًى» بزنة فتىً، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أوًى، وجوّز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أوَوْنَ كفَتَوْنَ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أوَوْيَ، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسِر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أويّ.

٦ ـ وإذا قيل كيف تبني من «وأيت» بزنة أبْلُم، وهو خوص المُقْل، قلت فيه «أوْء» بضم أوله، وذلك لأن أصله أوؤُي، ثم أعلّ إعلال قاض، فصار أوْء.

٧ ـ وإذا قيل صُغ من «أويْتَ» بزنة أبْلَم؟ قلت فيه «أوّ». أصله: «أُؤْوُيٌ» قلبت الهمزة الثانية واواً، وادغم المثلانَ. ثم أعلّ إعلال قاض، فصار أوٍّ.

٨ ـ وإذا قيل كيف تبني من «وأيْتَ» بزنة إوزّة؟ قلت «إيئاة» بهمزة فياء فهمزة: وذلك لأن أصل أوزة: أُوْزَزَة، فحينئذ يكون أصل أيئاة: أوْأيَة، بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهمزة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت واوه ياء. لوقوعها أثر كسرة، فصار أيْأيَة، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار ايئاة كسِعلاة.

٩ ـ وإذا بنيت من «أوَيت» مثل أوزّة قلت «إياة» بهمزة مكسورة فياء مشددة. وذلك لأن أصله أئْوية. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما

الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وادغمتا. وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إياة.

١٠ ـ وإذا قيل كيف تَبْني من قال وباعَ بزنة «عَنْكبوت»؟ قلت: بَيْعَعُوت وقَوْلَلوت، لا بَنْيَعُوت وقَنْوَلُوت، لأن الصحيح أن النون لا تزاد ثانية ساكنة إلا بضَعْف.

١١ ـ وإذا قيل كيف تبني من «بِعْتُ» على زنة اطمأن؟ قلت «ابْيَعَعَّ» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.

١٢ ـ وإذا قيل كيف تبني من قال على زنة «اغْدَوْدن» مبنياً للمعلوم؟ قلت: «اقْوَوّل» بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوباً.

١٣ ـ وإذا قيل كيف تبني من قال وباع بزنة «اغْدُودِنَ» مبنياً للمجهول؟ قلت اقْوُووِل وابْيُويع بلا إدغام وجوباً، لأن الواو الثانية في اقْوُوْول، والواو في ابيويع حرفا مدٍّ زائدان، فلا ادغام فيهما.

١٤ ـ وإذا قيل كيف تبني من «قَوِيَ» بزنة «بيقور»، وهو اسم جمع البقرة؟ قلت فيه «قَيُّو» بياءً مشددة مضمومة، فواو مشددة والأصل: «قَيْوُوْو» قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وادغمتا، ثم ادغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرَفا، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبْيوع، لأن العين لا تعلُّ إذا كانت هِي واللام حَرْفي علة، سواء أُعِلَّت اللام كما في «قَوِيَ» أو لم تعلّ كما في هَوِي.

وعلى هذا القياس يكون التمرين.

الوقف

١ ـ هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقت ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

وهو إما اختياري «بالياء المثناة من تحت»: أي قُصِدَ لذاته، أو اضطراري عند قطع النَّفس. أو اختياري «بالموحدة»، أي قُصِد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو بِمَ و﴿ألا يسجدا، أم ما اشتملت عليه ارحام الانثيين﴾، أولا؟ والأول إما استثباتي وهو ما وقع في الاستثبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو منو، وأيُّونْ؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاري لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذكر. وحينئذ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعينت الياء مدة، نحو أزيدُنِيه بضم الدال، وأزيدَنِيه بفتحها، وأزيدِنِيه بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيد، أو رأيتُ زيداً، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو أعمَرُوه وأعمَراه، وأحَذَامِية. لمن قال جاءَ عمرُ. ورأيتُ عمَر. ومررت بحَذَامِ.

وأما تذكُّريّ. وهو المقصود به تذكر باقي اللفظ. فيؤتى في آخر الكلمة بمدَّة مجانسة لحركة آخرها، كقالا، ويقولُوا، وفي للداري.

وإما ترنمي كالوقف في قول جرير:

أقلّي اللّـوْمَ عـاذِلَ والعتابَـنْ

وأما غير ذلك وهو المقصود هنا.

٢ ـ والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال:

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وإسكانٌ وَيَتْبَعُها التَّضْعيفُ والرَّوْمُ والإشْمامُ والبَدَلُ

فيُبدل تنوين الاسم بعد فتحه ألفاً، كرأيتُ زيداً، وفتى، ونحو ويْهَا وإيها بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً، ويردّ ما حُذفَ لأجلها في الوقت كما تقدّم، وشبهُوا «إذن» بالمنون، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف مطلقاً، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً، لشبهها بأنْ ولنْ وبعضهم يقف عليها بالألف إنْ ألْغِيت، وبالنون إن اعْمِلت.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيْد، ومررت

بزيدْ، ومطلقاً عند ربيعة. وأما الأزد فتقلبه واواً بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون. جاء زيدُو، ومررت بزيدِي، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته، أي مَدَّته، بعد غير الفتح، نحو بهْ ولهْ، إلا في الضرورة كقول رُؤبة:

وَمَــهْـمَــهٍ مُـغْـبَّـرةٍ أرْجَــاؤهُ   كــأنَّ لَــوْنَ أرْضِــهِ سَــمــاؤُهُ

بخلاف نحو بها ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ».

أراد: بها: فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

وإذا وُقف على المنقوص ثبتت ياؤه، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سَميت بمضارع نحو وفَىْ: تقول هذا يَفي، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت باسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا مُري، إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافاً، وكان إذا كان منصوباً منوّناً نحو: ﴿رَبَّنا اننا سمعْنا مُنادياً﴾، أو غير منوَّن مقروناً بأل، نحو ﴿كَلَّا إذا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح في المنوّن الحذف، نحو هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا لهمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ والي﴾ وفي غير المنوَّن يترجّح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: ﴿الْكَبِيرُ المُتَعَالّ﴾.

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الرّوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفيّ، ومنعه الفَرّاء فيها، أو الإشمام، وهو ضَمُّ الشفَتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت. ويختص بالمضموم، ولا يُدْركه إلا البصير، أو التضعيف، نحو هذا خالد، وهو يضرب، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغةْ سَعْدية. وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كرشاء، ولا ياء كالراعي، ولا واواً كيغزو، ولا ألفاً كيخشى، ولا واقعاً إثر سكون كزيد وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَواصَوْا بالصَّبْرِ﴾، بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألا تكون

الحركة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشدّ، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقولُ ويبيعُ، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا علْم، لأنه لا يوجد فُعِل بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيرن مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو ﴿يُخْرِجُ الخَبءَ﴾، وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو هذه رِدُءْ، وإن أدى إلى عدم النظير، لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف، كَثُمَّتْ ورُبَّتْ، أو في فعل كقامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتْ وَبِنْتْ. وجاز ابقاؤها على حالها وقلبها هاء، إن كان قبلها حركة كَثَمَرَةْ وَشَجَرَةْ، أو ساكن معتلٍ، كصلاةْ ومسلماتْ، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديراً، وفي اسمه كمسلمات وَأذْرِعاتْ وهَيْهَاتْ. فإنها في التقدير جمع هَيْهَيَةٍ كقَلْقَلَة، سمِّي بها الفعل، ونحو أولاتْ. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الاخوةُ والأخواهْ، وقولهم: «دَفْنُ البناهْ، من المكْرُماهْ»، وقُرِيء هَيْهَاهْ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتْ﴾ وقوله:

كانَتْ نُفُوسُ القومِ عِندَ الغَلْصَمَتْ وكـادَتِ الحُـرَّةُ أن تُـدعى أمَتْ

وَيُوقف بهاء السكت جَوازاً على الفعل المعلّ لاماً بحذف آخره، نحو لم يَغزُهْ ولم تَرْمِهْ، ولم يَخْشَهْ. وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد، نحو قِهْ، وعِهْ، وقال بعضهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يَقِهْ، ولم يعِه، ورُدّ بَلمْ أكْ، ومَنْ تَقْ، بدون هاء عند إرادة الوقف. ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو لِمَهْ، وَعَمَّهْ ويجب إن جُرَّتْ باسم، نحو مَجِيء مَهْ. وعلى كل فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً. وأما قولُ حسان رضي الله عنه:

عـلى مـا قـامَ يَشْـتُمُـني لَئيـمٌ كـخِنْـزِيـرٍ تَـمَـرَّغَ في تُـرابِ

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبيّ: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مَجِيءَ مَا جِئْتَ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كلّ كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً ماضياً، نحو هُوَ وَهِيَ وياء المتكلم عند من فتحهن في الوصل، وكيفَ وثَمَّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحَق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما قُطِع لفظه عن الإضافة، كقبلُ وبعدُ؛ ولا العددَ المركَّبَ كخمسةَ عشرَ، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لعُروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَه، قال حسان:

إذا مـا تَـرَعْـرَعَ فِينـا الغُـلامُ   فـمـا إنْ يُقَـالَ لَـهُ مَـنْ هُـوَهْ

وفي هِيَ: هِيَهْ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ وفي كيفَ وثُمَّ: كيفَهْ، وثُمَّهْ. وفي غلاميَ وكتابيَ: غلاميَهْ، وكتابيَهْ. قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ فَيَقُولُ: هاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ. والله أعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله: وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوّال عامَ أَحَدَ عشَرَ بعد ثلثمائةٍ وألفٍ هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

فهرس

شذا العرف في فن الصرف